الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي
2035 - 2025

المصطلحات والاختصارات

Agricultural technologies	التقانات الزراعية
Agricultural value chain	سلسلة القيمة الزراعية
Arab Organization for Agricultural Development	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
Climate-smart agriculture	الزراعة الذكية مناخيا
Dependence on imports	الاعتماد على الواردات
Developed Countries	الدول المتقدمة
Developing Countries	الدول النامية
Economies of scale	وفورات الحجم
Food Accessibility	إمكانية الحصول على الغذاء
Food and Agriculture Organization (FAO)	منظمة الأغذية والزراعة
Food Availability	توفر (إتاحة (الغذاء
Food Insecurity	انعدام الأمن الغذائي
Food intake	المتناول الغذائي
Food systems	نظم الغذاء
Food safety	سلامة الغذاء
Food Security	الأمن الغذائي
Food use	الاستفادة من الغذاء
Food value chain	سلسلة القيمة الغذائية
Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
Less-Developed Countries	الدول الأقل نموا
Micronutrients	المغذيات الدقيقة
Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Precision agriculture	الزراعة الدقيقة
Self-sufficiency	الاكتفاء الذاتي
World Bank	البنك الدولي
World Food Program (WFP)	برنامج الغذاء العالمي

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي: 7

1- **مقدمة:** 16

2- المبررات الرئيسية التي دعت إلى إعداد الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي: 20

1/2: **التفاقم المستمر في درجة الانكشاف الغذائي:** 20

2/2: **استخدام إمدادات الغذاء كسلاح لتحقيق المكاسب السياسية على المستوى العالمي:** 22

3/2: **اتساع مجالات التأثير السلبية للمتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية:** 23

4/2: **الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية:** 23

5/2: **تعرض سلاسل الإمداد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك:** 25

6/2: **ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين الغذائي في العديد من الدول العربية:** 25

3ـ الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي والتحديات المستقبلية: 28

1/3: **محور إتاحة الغذاء:** 28

1/1/3: **إنتاج الغذاء:** 28

1/1/1/3: **شح الموارد المائية:** 28

2/1/1/3: **تدني إنتاجية المحاصيل في الزراعة المطرية وعدم الاستدامة البيئية في الزراعة المروية:** 29

3/1/1/3: **ضعف استغلال الأراضي الزراعية:** 30

4/1/1/3: **الثروة الحيوانية:** 31

2/1/3: **واردات الغذاء والتجارة البينية:** 31

3/1/3: **الفاقد والهدر في الغذاء:** 33

2/3: **محور إمكانية الحصول على الغذاء:** 33

1/2/3: **استهلاك الغذاء:** 34

2/2/3: **الأسواق الزراعية وسلاسل القيمة للغذاء والبنى التحتية:** 34

1/2/2/3: **ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية** Food value chains: 34

2/2/2/3: **ضعف الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لسلسلة القيمة للمنتجات الزراعية والغذائية:** 35

3/3: **محور استخدام الغذاء (حالة التغذية):** 35

5/3: **محور استقرار واستدامة الغذاء في ضوء التحديات المستقبلية:** 39

1/5/3: **المتغيرات العالمية وعدم اليقين والمخاطر في أسواق الغذاء العالمية:** 39

1/1/5/3: **أزمة الغذاء العالمية 2007ـ 2008:** 39

2/1/5/3: **جائحة كوفيد ـ 19:** 39

3/1/5/3: **الحرب الروسية الأوكرانية:** 40

2/5/3: التغيرات المناخية: 40
3/5/3: النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض دول المنطقة العربية: 42
4- العناصر والمكونات الرئيسية للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي: 45
1/4: الرؤية Vision: 45
2/4: الرسالة:Mission 45
3/4: الأهداف العامة والأهداف الإستراتيجية: 45
1/3/4: الأهداف العامة: 45
2/3/4: الأهداف الإستراتيجية :Strategic Objectives 45
I.الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني. 46
II.الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة: 46
III.الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل والرفاه الريفي 47
IV.الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر 47
V.الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي 48
I.البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني. 52
1-برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته 52
2-برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي 52
II.برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة 53
-3برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء 53
4-برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية 54
5-برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن 56
6-برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية 56
7-برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية 57
8-برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها 58
9-برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي 59
10-برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي 59
III.برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي 60
11-برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي 60
12-برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب 61
IV.برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر 61
13-برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية 62

14_برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي ـ إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء (Food Security Dashboard) 64
15_برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين والنازحين. 64
V.برامج تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي 65
16_برنامج الاستثمار الزراعي المشترك وايجاد فرص اقتصادية مستدامة 65
17_برنامج تطوير الصناعات الغذائية. 66
5_ مقومات نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (الرؤية والآلية العربية): 69
1/6: الدروس المستفادة: 69
2/6: اعتماد آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي: 70
3/6: حوكمة وادارة الإستراتيجية والإطار التنفيذي: 71
4/6: المتابعة والتقييم :Monitoring and Evaluation 72
1/4/6: تحديد آلية المتابعة والتقييم: 72
2/4/6: وضع وثيقة مؤشرات الأداء للإستراتيجية: 72
5/6 ملخص مقومات نجاح الاستراتيجية: 73
الملاحـــــــق والمراجع 73
ملحق (1). قرار التكليف من قبل جامعة الدول العربية والمستندات المرافقة 73
ملحق (2): الوثائق والقرارات والتدخلات والبرامج والإستراتيجيات ذات الصلة التي تم الاطلاع عليها: 73
ملحق (3): ملخص لمشروعات البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي المجاز في قمة الجزائر 31 والمشروعات والمبادرات القومية والوطنية المكملة والداعمة للبرنامج: 74
ملحق (4). قائمة المؤشرات العامة الأكثر أهمية لمتابعة وتقييم الأداء للإستراتيجية طبقا للمحاور الأربعة: 77
ملحق (5). ارتباط الأهداف الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030 79
ملحق (6). ارتباط برامج الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030 80
ملحق (7). دليل أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة 82
ملحق (8). المسارات الخمسة لقمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021 84
ملحق (9) عناصر نظم الغذاء العربي. 84
المراجع 85

فهرس الجداول

الموضوع	صفحة
جدول (1): الإنتاج والاستهلاك والفجوة للحبوب والزيوت والسكر وإجمالي المجموعات الغذائية في الوطن العربي بالمليون طن في متوسط الفترات 1996 – 1998 و2006-2008 و2016 – 2018	20
جدول (2): متوسط الإنتاجية الزراعية العربية من بعض سلع الغذاء مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي	22
جدول (3): فجوة الإنتاجية المحصولية (طن/هكتار) بين المنطقة العربية والعالم بالنسبة لمحاصيل الغذاء الأساسية في متوسط الفترة 2016-2018	28
جدول رقم 4: تطور الناتج المحلي الزراعي والتجارة الخارجية الغذائية والزراعية في الوطن العربي	30
جدول (5): الإنتاج والاستهلاك والفجوة لإجمالي السلع الغذائية والحبوب والزيوت والسكر واللحوم) في الوطن العربي بالمليون طن خلال الفترات (1996-1998/ 2006-2008/ 2016-2018) والمتوقع للسنوات 2030 و2035 و2050	35
جدول (6): قائمة البرامج والمشاريع المقترحة ضمن الاستراتيجية	48

فهرس الأشكال

شكل	صفحة
شكل رقم 1: ربط الأهداف الاستراتيجية بعناصر نظم الغذاء الرئيسية	10
شكل رقم 2: عناصر مقومات نجاح التنفيذ	12
شكل رقم 3: أقسام الاستراتيجية الرئيسية	17
شكل رقم 4: مصفوفة تحليل أولويات التنفيذ	17
شكل رقم 5: الفجوة الغذائية للحبوب والسكر والزيت	20
شكل رقم 6: متوسط الإنتاجية العربية مقارنة بالإنتاجية العالمية للحبوب الزيتية والشعير والقمح	23
شكل رقم 7: انتشار نقص التغذية للبلدان العربية	33
شكل رقم 8: أكبر خمسة منتجين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)	34
شكل رقم 9: أكبر خمسة مستوردين للحبوب في الدول العربية (ألف طن)	34
شكل رقم 10: أكبر خمسة مصدرين للحوم في الدول العربية (ألف طن)	34
شكل رقم 11: أكبر خمسة مستوردين للحوم في الدول العربية (ألف طن)	34
شكل رقم 12: تأثير أزمة أوكرانيا على أسعار القمح والزيوت	37
شكل رقم 13: أعداد اللاجئين في أبرز الدول العربية المستقبلة لهم UNHCR	62
شكل رقم 14: المقومات الرئيسية لنجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي	66

ملخـــص تنفيـــذي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

ملخص تنفيذي:

منذ أزمة الغذاء الأولى التي لحقت بالعالم في منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث تضررت العديد من الدول العربية، بدأت دوائر اتخاذ القرار تولي اهتماما واسعا لمشكلة الأمن الغذائي. وقد تمثل ذلك في إعداد العديد من الخطط قصيرة وطويلة المدى مستهدفة تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية في محاولة للحد من مشكلة العجز الغذائي. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد أثمرت في بعض الدول العربية محققة زيادة في الإنتاج الزراعي إلا أن النمو السكاني المتسارع في هذه الدول قد التهم الزيادة الإنتاجية التي تحققت بل تجاوز هذه الزيادات مخلفاً فجوة غذائية تزداد اتساعاً وعبئاً سنة بعد أخرى.

وفى السنوات الأخيرة أسفرت التغيرات العالمية عن ثلاث مؤشرات هامة ضخمت من سلبيات مشكلة العجز الغذائي، وقد تصاعدت هذه التأثيرات الى درجة تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول خاصة التي لا يتوافر لديها القدرات اللازمة للتكيف أو المواجهة. وتتمثل هذه التقلبات في تعرض العالم لجائحة مرضية شديدة التأثير والمتمثلة في الانتشار السريع لفيروس كرونا وما سببه من تأثيرات سلبية على قواعد الإنتاج، هذا إلى جانب نشوب حرب مازالت قائمة حتى الآن بين دولتين تعدان من أكبر دول العالم إنتاجاً وتصديراً للسلع الغذائية الرئيسية وبصفة خاصة الحبوب والزيوت. هذا إلى جانب اتساع روافد التأثيرات السلبية لتغيرات المناخ والتي أثرت سلباً على الإنتاجية الزراعية، بل وعرضت مساحات واسعة من الزراعات العربية لموجات من التقلبات المناخية المتطرفة والتي أثرت سلباً على معدلات الإنتاجية والإنتاج الزراعي على وجه العموم، مما زاد من تعقيدات مشكلة العجز الغذائي. وكنتيجة لهذه التطورات المتسارعة، اتجهت الدول العربية إلى تنفيذ برامج سريعة للتكيف مع هذه التغيرات تمثلت في إحداث تعديلات جوهرية على شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، هذا إلى جانب إعداد العديد من الوثائق والدراسات والإستراتيجيات الهادفة إلى وضع خرائط طريق للعمل المستقبلي في مجال تطوير القدرات الإنتاجية على المستويات الوطنية، كما سارع العديد من القادة العرب إلى طرح وتبنى مبادرات وطنية، كما سارع العديدون من القادة العرب الى طرح وتبنى مبادرات وطنية تهدف إلى تطوير الإنتاج الغذائي في محاولة لإحداث اختراق لحل مشكلة العجز الغذائي.

هذا وقد نوقشت مشكلة الأمن الغذائي العربي على نطاق جامعة الدول العربية من واقع العديد من التقارير والوثائق التي أعدتها الدول والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وفى إطار هذه المناقشات تولدت قناعة عربية بضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة في إطار إستراتيجية متكاملة لتنسيق فعاليات المواجهة، وقد كلفت الامانة العامة للجامعة العربية بإعداد هذه الإستراتيجية آخذة بعين الاعتبار الآراء والأفكار التي تضمنتها الدراسات والوثائق والتقارير التي تم إعدادها في هذا الشأن من قبل الجهات المذكورة أعلاه. وذلك طبقا للقرار الصادر من جامعة الدول العربية على مستوي القمة رقم (797) د.ع بتاريخ 2022/11/2 وسائر الوثائق والأدبيات ذات الصلة بالأمن الغذائي لدى الدول والمنظمات العربية المتخصصة. وبدورها قامت الامانة العامة للجامعة بتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعدادها بصفتها احدى منظمات العمل العربي المشترك المعنية بالامن الغذائي.

وعموما فإن تكثيف الجهود والإمكانيات لمحاصرة مشكلة العجز الغذائي العربي يبررها ما يلي:

- التفاقم المستمر في معدل الانكشاف الغذائي، حيث تصاعد العجز كميا عن نحو 49.0 مليون طن في متوسط الفترة 1996- 1998 ليصل الى نحو 102 مليون طن في متوسط الفترة 2016-2018. مخلفا بذلك فاتورة متضخمة للاستيراد من خارج المنطقة العربية قدرت بنحو 42 مليار دولار في متوسط الفترة 2018-2019.

- التمادي في استخدام إمدادات الغذاء والعقوبات الاقتصادية كسلاح لتحقيق مكاسب سياسية على المستوى العالمي، وقد ساعد على ذلك تركز إنتاج أهم سلع الغذاء مثل الحبوب والزيوت والسكر في عدد محدود من الدول لا يتجاوز ستة دول لكل سلعة غذائية من هذه السلع. وقد أدت هذه الأوضاع الى زيادة التأثيرات السلبية فيما يتعلق بظاهرة الاحتكار وذلك على شروط التجارة من ناحية، وعلى حرية القرارات السياسية للدول المستوردة إزاء بعض القضايا العالمية من ناحية أخرى.

- اتساع مجالات التأثير السلبية للمتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية، إذ أدت هذه التغيرات إلى انخفاض في إنتاجية بعض المحاصيل الغذائية، كما عرضت مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة إلى ظواهر التطرف المناخي مثل العواصف، والسيول الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وزاد من تعقيدات مشكلات العجز الغذائي.

- الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية؛ إذ تشير المعلومات الى محدودية التطور المحرز في إنتاجية العديد من محاصيل الغذاء. هذا في الوقت الذي يلاحظ فيه أن هناك فوارق كبيرة في الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء على المستوى العربي، ونظيرتها على المستوى العالمي الأمر الذي يعنى أن هناك إمكانية كبيره لتحقيق زيادة ملحوظة في الإنتاجية الزراعية، وذلك فيما لو استخدمت الفعاليات والآليات التنفيذية المناسبة من ناحية، وتم حشد وتنسيق الجهود والإمكانات لتحقيق الأهداف من ناحية أخرى.

- تعرض سلاسل التوريد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك وذلك بتأثير سياسات الإغلاق التي اتبعها العديد من دول العالم، وذلك في محاولة منها للحد من مخاطر انتشار جائحة كورونا بين السكان، وقد ترتب على ذلك توقف العمل في العديد من مراكز الإنتاج بصورة كلية أو جزئية، وقد انعكست هذه الأوضاع في حدوث ارتباك حاد في سلاسل التوريد من جانبي الإنتاج والترحيل إلى مراكز الاستهلاك في الدول المستوردة، وأثر ذلك بشدة على كميات المعروض من سلع الغذاء وضخم في أسعار تداولها.

- ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين في العديد من الدول العربية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية، مما عرض المعروض منها إلى تقلبات حادة، هذا فضلا عن ارتفاع معدلات الفاقد والهدر في سلع الغذاء. وقد اهتمت الوثيقة بدراسة الوضع الراهن لعناصر ومرتكزات الأمن الغذائي العربي من إتاحة سلع الغذاء في الأسواق، وقدرات السكان في الحصول على احتياجاتهم الغذائية، هذا إلى جانب مدى استقرار واستدامة إمدادات الغذاء، وكذا مدى سلامة المواد الغذائية المتداولة في الأسواق والعادات الغذائية.

- ضعف مؤشر مرونة المصادر الغذائية في الدول العربية حيث تراوح هذا المؤشر لأقل ثماني دول عربية من 0.40 الى 0.55 بالمقارنة مع هولندا كدولة نموذجية بلغت 0.84. وهذا

المؤشر الهام والذي صممته منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً يقيس قدرة أنظمة الأغذية الزراعية الوطنية على امتصاص الصدمات، ويُستخدم لقياس تنوع الإمدادات الغذائية من حيث قنوات التوريد والسلع الغذائية لإبراز دور التجارة في تعزيز القدرة الاستيعابية في وقت الاضطرابات المحلية والخارجية، ويلتقط مؤشر مرونة المصادر الغذائية مصادر الإمداد المتعددة لوحدة من الغذاء، بناءً على الإنتاج المحلي للبلد وارداته من الغذاء والمخزونات العامة والخاصة. ويقيس هذا المؤشر مستوى المرونة في مصادر إمداد وحدة غذائية معينة ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى وجود عدة مصادر إمداد محتملة لوحدة من الغذاء، أي وفرة في المصادر.. وتعد نظم الأغذية الزراعية الوطنية التي تستورد الغذاء من مصادر مختلفة أكثر مرونة وقدرة على امتصاص صدمات الإمداد من تلك التي تعتمد على مصدر واحد،

- تناولت الوثيقة بالفحص عددا من الموضوعات الهامة ذات العلاقة والأثر على تفاقم وتعقيد مشكلة العجز الغذائي والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي:
  - شح الموارد المائية، وآثارها السلبية على إنتاجية وإنتاج الغذاء.
  - انخفاض كفاءة استخدام مياه الري رغم محدوديتها.
  - تدني إنتاجية المحاصيل المزروعة مطريا، وضعف الاستدامة البيئة في الزراعة المروية.
  - ضعف استغلال الأراضي الزراعية.
  - ضعف إنتاج وإنتاجية وحدات الثروة الحيوانية.
  - تركز استيراد مواد الغذاء الرئيسية كالحبوب والزيوت والسكر في عدد محدود من الدول المصدرة.
  - ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية
  - زيادة معدلات الفاقد والهدر في المواد الغذائية.
  - ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة لامتصاص اثأر التغير المناخي (التخفيف والتكيف) المطرد.
  - انعدام الأمن والنزوح: أدى الصراع المستمر في عدد من البلدان إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى دول مجاورة والنازحين داخل البلد نفسه، مما زاد من الضغط على النظام الغذائي في البلدان المضيفة والاحتياج إلى مساعدات غذائية وتدهور النظم الغذائية في بلدان النزاع.
  - إخفاقات السوق: يواجه النظام الغذائي بعض إخفاقات السوق، مثل نقص إشارات الأسعار لتشجيع المزارعين على زراعة محاصيل معينة، ونقص البنية التحتية والخدمات لدعم المزارعين، وعدم وصول المزارعين إلى معلومات السوق.

هذا وقد حددت الوثيقة الرؤية الإستراتيجية لقضية الأمن الغذائي ورسالتها وأهدافها على النحو التالي:

- **<u>الرؤية الإستراتيجية</u>:** وتتمثل في (وطن عربي متكامل اقتصاديا وآمن غذائياً)

- **الرسالة:** تتمثل في (الاستخدام الراشد والتكاملي لموارد المنطقة العربية الطبيعية والبشرية والمالية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك في إطار منظومة من القيم تشمل الشفافية، والموضوعية، والتناصر، والفاعلية والكفاءة، والإخلاص، والعمل الجماعي).

كما تحددت الأهداف الإستراتيجية في ستة أهداف وفق المسارات الخمسة لقمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021 (ملحق رقم 8) لأنها توفر إطارًا لمواجهة التحديات المترابطة التي تواجه النظم الغذائية عربيا والتي ستمهد الطريق لتحول النظم الغذائية العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. حيث تركز هذه المسارات على إنشاء أنظمة غذائية أكثر استدامة وإنصافًا ومرونة (ملحق رقم 9) وشكل رقم (1) يمكنها دعم صحة الإنسان ورفاهيته بشكل أفضل، والحد من التدهور البيئي، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الغذائي.

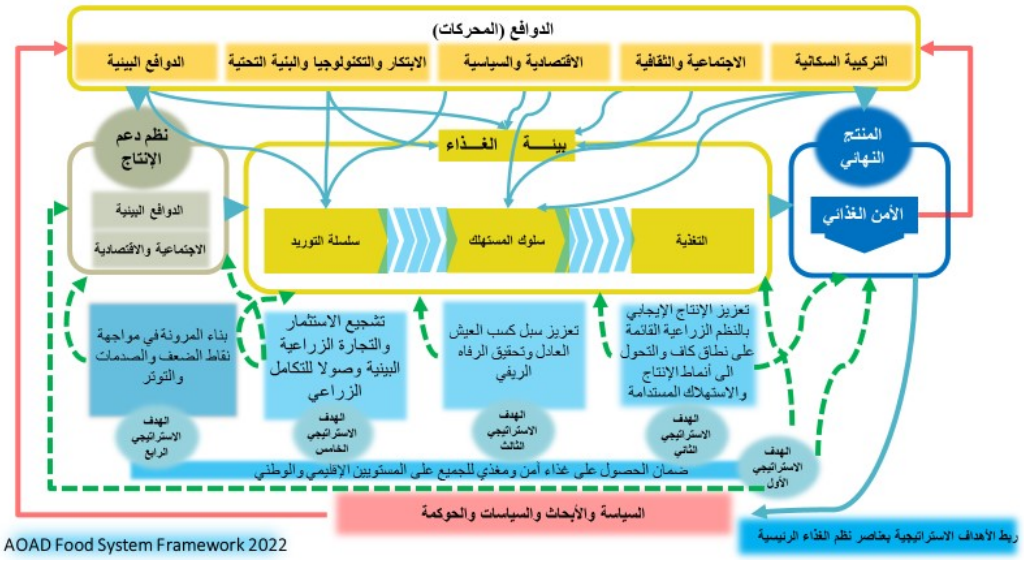

شكل رقم 1: ربط الأهداف الاستراتيجية بعناصر نظم الغذاء الرئيسية

الأهداف الاستراتيجية

I. **الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.**
II. **الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة الهدف**
III. **الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي**
IV. **الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر.**
V. **الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي العربي.**

وقد تناولت الوثيقة عرضا موجزا للبرامج المقترح تنفيذها للوفاء بالأهداف الإستراتيجية، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- الأهداف الخاصة بالبرنامج
- آليات وفعاليات تنفيذ البرنامج.

وفيما يلي عرض لمسميات البرامج التي تضمنتها الإستراتيجية:

I. البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني:

1. برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته.
2. برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي.

II. برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة:

3. برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء:
4. برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.
5. برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن
6. برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية:
7. برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية:
8. برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها
9. برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
10. برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي

III. برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي

11. برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي:
12. برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب

IV. برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر

13. برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية
14. برنامج تطوير قاعدة معلومات غذاء عربية وتشاركية المعرفة ونظام إقليمي للإنذار المبكر (برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي - إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء).
15. برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين.

V. برامج تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

16. برنامج تشجيع التجارة والاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة .
17. برنامج تطوير الصناعات الغذائية.

وفى نهاية وثيقة الإستراتيجية تم عرض أهم مقومات نجاح تنفيذها والمتمثلة في::

- اعتماد آلية مناسبة لتمويل الاستراتيجية.
- حوكمة وإدارة الإستراتيجية.
- وضع إطار تنفيذي للإستراتيجية.
- المتابعة والتقييم

شكل رقم 2: عناصر مقومات نجاح التنفيذ

تعتمد مسارات نجاح تحقيق الأمن الغذائي العربي على العمل الجماعي الذي تحدثه هذه الإستراتيجية والتي تجمع أطراف موضوع الأمن الغذائي في رؤية عربية شاملة تتكامل فيها المستويات والاهتمامات الوطنية المشمولة في الوثائق ذات الصلة وكذلك الاهتمامات الثنائية القائمة بين الدول ووثائقها وحتى يتم ذلك لابد من التأكيد على:

1) شمولية الطرح في القضايا المؤدية للأمن الغذائي الواردة في هذه الإستراتيجية كالشمولية والحوكمة والتقييم والمتابعة وإيجاد واستقرار الأطر الحاكمة والإرادة السياسية والعزيمة علاوة على أحكام التنسيق مع الوثائق المكملة.

2) عزيمة الإنفاذ لما هو مطروح من تدخلات محدثة للتغيير المنشود عبر خارطة طريق أو آلية واضحة المعالم ومعتمدة ومدعومة سياسيا من القادة العرب.

3) الحفاظ على الحراك والتعاطي الذي تحدثه هذه الإستراتيجية والآلية المعتمدة لضمان الإنفاذ والمتابعة والمراجعة.

4) ديمومة التشاركية بين القطاعن العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي وخاصة في القضايا ذات الأثر على الامن الغذائي.

5) الاستيعاب والاستفادة من التدخلات الماثلة، والبناء عليها كأساس لشمولية الإستراتيجية وإحداث التآزر المطلوب وتشمل:

أ- الإستراتيجيات والمبادرات والبرامج الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية.

ب- برامج ومشروعات التعاون الثنائي بين الدول العربية المؤدية لحفز جانب الإنتاج ومن ثم جانب عرض السلع خاصة سلع العجز لتأمين زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وحفز التبادل التجاري في السلع الزراعية.

ت- برامج ومشروعات ومبادرات التعاون المتعددة الأطراف بين المنظمات العربية المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول العربية الموجهة لحفز الإنتاج السلعي والتبادل التجاري لتحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة المعتمدة على مستوى القمة كالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي ومشروعات الميكنة الزراعية وتأهيل المراعي.

ث- مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية والبيان والمشروعات الصادرة عنها والمعتمدة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والعديد من المنظمات العربية والدولية والأهلية العاملة بالمنطقة العربية وخاصة مشروع طريق الشجر العربي.

6) تحقيق التآزر والتكامل بين التدخلات الوطنية والثنائية والجماعية فنياً ومالياً. أما فنياً فالتركيز يكون على تعظيم أو إعطاء أولوية للميزات النسبية، حفز الميزات التنافسية بإعطاء أولوية لتدخلات البنى التحتية والخدمات المساندة، حفز التدخلات في النظم الماثلة ذات السعات الكبيرة لإيجاد منصات إقليمية ذات وفورات تساهم بصورة فاعلة في حفز جانب العرض للسلع الأساسية - livestock Hub, Grain Hub, Feeds Hub، Oil seeds أما مالياً فلابد من حراك مالي كبير يوفي باحتياجات التدخلات المشار إليها وهي:

أ- ذات طابع تنموي لدعم البرامج القائمة والمخطط لها وطنيا أو عبر التعاون الثنائي في النظم القائمة والتي تحتاج لتدخلات لرفع كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية.

ب- ذات طابع استثماري والمعني هنا المشروعات الاستثمارية المقدمة من الدول والمشمولة في الأدبيات الداعمة لهذه الإستراتيجية من إستراتيجيات وتدخلات ومبادرات وطنية وثنائياً.

7) الترتيبات المالية أو تمويل الإستراتيجية يحتاج إلى التوافق على آلية عربية لتمويل التدخلات المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي في كل أبعادها، الوطنية (تدخلات الدول)، الثنائية (التدخلات المتوافق عليها بين الدول)، والجماعية (المشمولة في هذه الإستراتيجية). إن تعبئة الموارد لابد أن يكون متعدد الجوانب ويشمل تعبئة الموارد الوطنية لدى الدول بالسياسات والإجراءات المطلوبة على مستوى البنوك المركزية والتجارية والمتخصصة والصناديق السيادية؛ تعبئة الموارد على مستوى مؤسسات التمويل العربية والإقليمية كبنك التنمية الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة مالية رائدة تقود الحراك المطلوب. الآلية المالية العربية يمكن أن ترتكز على إنشاء منصة تقترحها البنوك والمؤسسات المالية حسب أنظمتها توفر المدخرات المالية بآليات وإجراءات تسهل انسياب التمويلات التنموية والاستثمارية

ويمكن النظر إلى "مقترح آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي المرفق".

8) آلية الإنفاذ (الآلية) هي الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تقرها وتعتمدها القمة العربية وتعتبر خارطة الطريق بآجال ومخرجات لإنفاذ الرؤية العربية لتحقيق الأمن الغذائي استنادا على هذه الإستراتيجية وهناك حاجة لتكليف قيادة عربية ربما بصورة دورية لرعاية الآلية وتوفير مطلوبات عملها وتتابع أداءها (Lead country) وهذه الآلية يمكن تفصيلها لاحقا من الأمانة العامة للجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إقرار ملامحها من قبل القمة العربية المعنية بإجازة الإستراتيجية وعلى الأمانة العامة تقديم المقترح الأولي.

مقدمـــــة الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

1ـ مقدمة:

منذ أزمة الغذاء الأولى التي لحقت بالعالم في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وكان العالم العربي من أشد المتضررين منها، وقد توالت الجهود العربية مستهدفة تحسين عناصر ومقومات الأمن الغذائي العربي على المستويين الإقليمي والوطني. وقد تمثلت هذه الجهود في إعداد العديد من الخطط قصيرة المدى وطويلة المدى لتطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية لأهم محاصيل الغذاء الإستراتيجية. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق تحسن نسبى في بعض الدول العربية إلا أن النمو المتسارع للطلب على الغذاء مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان العرب، إلى جانب التحسن النسبي في الدخول الفردية الذي تحقق في عدد من الدول العربية. كل ذلك جعل ظاهرة الانكشاف الغذائي أو العجز الغذائي تزداد تفاقماً، حيث ارتفعت فاتورة الغذاء العربية من نحو 20 مليار دولار في أوائل الثمانينات لتصل إلى نحو 42 مليار دولار في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مخلفاً بذلك ضغوطاً كبيرة على موازين المدفوعات العربية، خلفت بدورها معوقات وصعوبات في سبيل إحراز تقدم أسرع في التنمية الاقتصادية على وجه العموم. هذا وقد استمرت الجهود العربية في محاولة للحاق بهذه المشكلة ومحاصرتها، فشهدت الساحة العربية العديد من الخطط والبرامج والإستراتيجيات والمبادرات على المستويين القومي والوطني. وقد زادت كثافة هذه الجهود بتأثير التطورات العالمية المعاصرة التي لحقت بالعالم متمثلة في ثلاثة متغيرات رئيسية تتمثل في أزمة انتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من حدوث ارتباك في المعروض من سلع الغذاء وتضخم في مصروفات النقل البحري، مما زاد من حدة الآثار السلبية لارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، وثاني هذه المتغيرات تتمثل في أزمة التغير المناخي وآثارها السلبية على الإنتاجية الزراعية في العديد من دول العالم وفى مقدمتها الدول العربية، وثالث هذه الأزمات يتمثل في الصراع العسكري الذي بدأ ومازال قائماً في شرق أوروبا بين دولتين تعتبران من أهم منتجي ومصدري الغذاء على المستوى العالمي.

في المحصلة أصبحت البيئة الدولية تعاني بشدة من وطأة محدودية المعروض من سلع الغذاء الرئيسية وبصفة خاصة الحبوب والزيوت، والتضخم المتسارع في أسعارها، وقد انعكس هذا بقوة على الدول العربية التي حاولت ومازالت تحاول تنفيذ برامج سريعة للتكيف مع هذه المتغيرات السلبية والتي أثرت بوضوح على أوضاع الأمن الغذائي للعديد من الدول العربية. فأحدث البعض منها تغيرات كبيرة في شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، وتبنت العديد من الدول خطط وبرامج عاجلة لتنمية الإنتاج بوتيرة أسرع في محاولة منها للحاق بالمشكلة والحد من آثارها. وظهر على الساحة العربية العديد من المبادرات التي طرحها القادة العرب، وكذا المؤسسات أو الهيئات العربية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية [1] .

وقد تعددت الجهود والمبادرات بالدرجة التي وجد فيها مجلس جامعة الدول العربية ضرورة للتنسيق بين هذه الجهود في إطار إستراتيجية متكاملة للأمن الغذائي العربي كُلّفت بإعدادها المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2] ، باعتبارها بيت الخبرة العربي في المجال الزراعي على أن

---

[1] تضم ملاحق هذه الوثيقة قائمة بمسميات الدراسات والتقارير والمبادرات التي طرحت في هذا الشأن

[2] لإقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوي القمة رقم (797) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2

تعكس هذه الإستراتيجية مجمل الجهود العربية والمبادرات العربية التي طرحت وتولي اهتماما خاصا بالتنسيق فيما بينها وذلك لحشد وتنسيق الجهد العربي في مجالات الأمن الغذائي العربي.

ولقد تجلت التشاركية في إعداد هذه الوثيقة من خلال اعتمادها على مراجعة معظم الوثائق الخاصة بالأمن الغذائي العربي والتي هي نتيجة الجهد العربي من الدول ومؤسسات العمل العربي المشترك والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والعاملين الأخرين في مجال الأمن الغذائي في المنطقة العربية وكذلك مشاركة مسودة الاتفاقية في مراحلها الأولية مع كل المعنيين بهذا الشأن الذين تفضلوا بوضع ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة والتي تمت مراجعة الاستراتيجية على ضوئها. كما أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار السياسات والابتكارات الزراعية المتعلقة بالتغير المناخي والتي اعتمدتها البلدان العربية مؤخراً لدعم جهود المنطقة في التخفيف من تأثيرات التغير المناخي والتكيف معها، وزيادة الإنتاج الزراعي في الظروف الزراعية القاسية، وتحسين الأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته تحويل النظم الغذائية بحيث تصبح صامدة أمام الصدمات الناجمة عن التغير المناخي، وذلك عن طريق، استخدام التقانات التي تدعم الزراعة في بيئات يتم التحكم بها، ورفع كفاءة استخدام المياه، وزراعة أنواع النباتات والأشجار المقاومة للجفاف، وإعادة التحريج، واستعادة المراعي، ومراقبة الجفاف، ورقمنه الخدمات الزراعية

وتجدر الإشارة الى أن إعداد هذه الوثيقة اعتمد نهجا واضحا بدءا من تحليل المبررات الاستراتيجية والدوافع المحفزة لأعدلد الاستراتيجية ودراسة وتحليل المراحل التي مر بها الأمن الغذائي العربي وربطها بالمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية وأجندة التنمية المستدامة 2030 والتحديات والتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على المنطقة العربية، مما ساعد في الوصول الى برامج عملية كفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتغلب على المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرة المنطقة العربية على تحقيق الأمن الغذائي.

وتنقسم هذه الوثيقة إلى أربعة أقسام رئيسية، أولها يتناول أهم مبررات المضي قدماً في إعداد هذه الإستراتيجية، وثانيها يبحث في تطورات مشكلة الأمن الغذائي بأبعادها والقسم الثالث، يعالج الرؤية الإستراتيجية ورسالتها وأهدافها. أما القسم الرابع، فقد خُصص لعرض البرامج التنفيذية المقترحة لحشد الجهود العربية الإقليمية والوطنية لإحداث اختراق لحل هذه المشكلة المزمنة، والتي يعاني منها العرب لعدة عقود متوالية. وفى نهاية الوثيقة، تم عرض مقومات النجاح المنشود ومعالجة الإطار التنفيذي لها.

بعد إقرار الاستراتيجية من القمة، سيصار الى وضع خطة عمل تنفيذية تفصيلية تشتمل على وصف تفصيلي لكل برنامج وتحديد الموارد المالية اللازمة لكل مرحلة وتحديد مسؤوليات ومهام جهات التنفيذ - من دول ومنظمات عربية واقليمية ودولية- وسيصار الى ربطها بمؤشرات أداء واضحة وفق جدول زمني تفصيلي لضمان المتابعة تحقيقا للأهداف الاستراتيجية المقرة.

وتجدر الاشارة الى انه تم اعتماد تحليل مصفوفة ترتيب أولويات تنفيذ البرامج بهدف وضع خارطة مقترحات البرامج المستنبطة من الأهداف الاستراتيجية بحيث تم تصنيف مجموعة كبيرة من المقترحات وفقا لأثرها ومستوى القدرة على تنفيذها كما هو موضح في شكل رقم 3. حيث تم تحديد درجة الأثر المباشر للبرنامج على الأمن الغذائي العربي مقارنة بدرجة إمكانية تمويلية وقدرة مختلف الأطراف على سرعة المباشرة بالتنفيذ وهذا ما أنتج سلم أولويات للبرامج من أربع مجموعات تساعد في تخصيص ما يتوفر من تمويل وتكامل التنسيق من البرامج

شكل رقم 3: أقسام الاستراتيجية الرئيسية

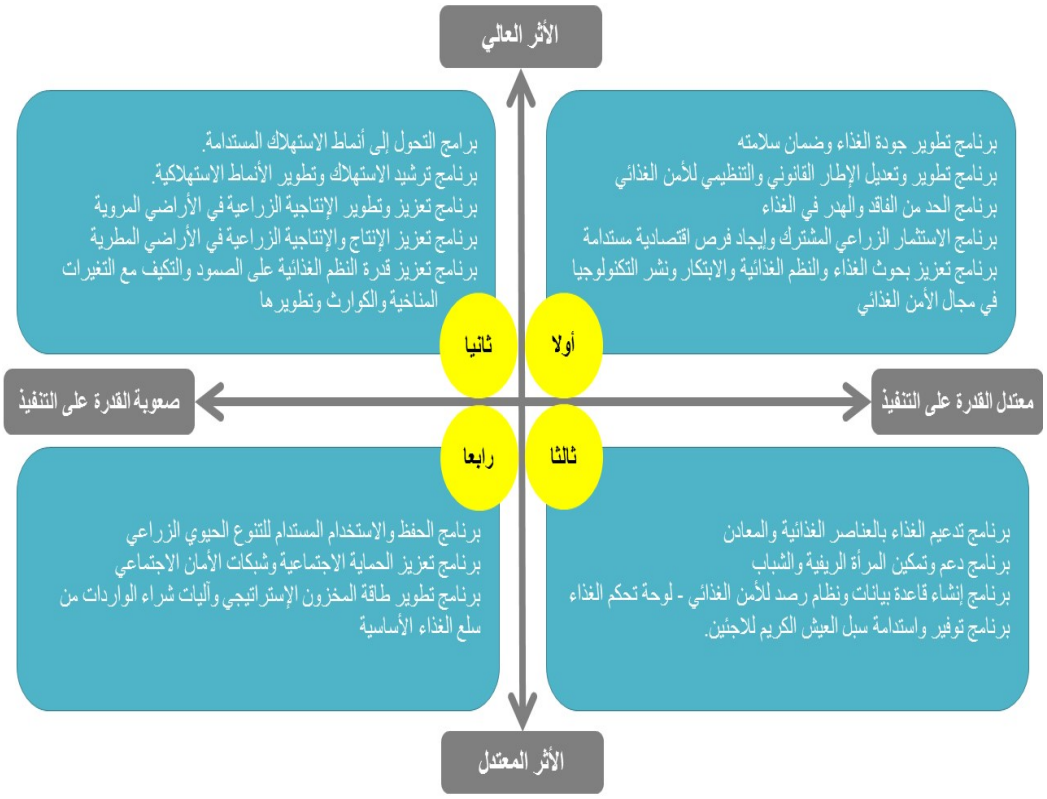

شكل رقم 4: مصفوفة أولويات التنفيذ في المشاريع

المبررات الرئيسية لإعداد الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

2ـ المبررات الرئيسية التي دعت إلى إعداد الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي:

ظلت مشكلة الانكشاف الغذائي أحد المشاكل الرئيسية التي تضعها معظم الدول العربية على رأس أولوياتها وذلك باعتبارها أحد العناصر الرئيسية للأمن القومي من ناحية، وباعتبارها تعد في الواقع الوجه الآخر لقضية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية من ناحية أخرى. إلا أن السنوات القليلة الماضية قد حملت معها متغيرات دولية هامة شديدة التأثير على قدرة الدول على توفير احتياجات السكان من المواد الغذائية الرئيسية، وقد أدت هذه المتغيرات الدولية إلى ضرورة تطوير آليات المواجهة مع مشكلة الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والوطني، كما أستدعى ذلك ضرورة الحشد والتنسيق بدرجة مناسبة لمواجهة هذه المشكلة على أمل التخفيف من حدتها ومن آثارها السلبية. ويضم هذا الجزء فيما يلي عرضاً موجزاً لأهم المبررات التي دعت إلى ضرورة تبنى تصور إستراتيجي متكامل للحد من سلبيات المشكلة ووضع حلول فعالة لمواجهتها.

1ـ2: التفاقم المستمر في درجة الانكشاف الغذائي:

شهدت العقود الخمس الماضية تطوراً واضحاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول العربية، فمن ناحية بذلت الحكومات في أغلب الدول العربية توجيه اهتمام خاص بالقطاعات الزراعية العربية بزيادة المساحات المزروعة واتخاذ الإجراءات والتدابير الدافعة للإنتاجية الزراعية، وتبني سياسات هامة في سبيل تحسين أوضاع المزارعين ودعم أنشطتهم الإنتاجية. وقد استجابت القطاعات الزراعية في عدد من الدول لهذه السياسات والإجراءات، وأتضح ذلك من تحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية، إلا أن النمو المتسارع في عدد السكان في هذه الدول بالإضافة إلى التحسن والتطور الذي تم إحرازه في متوسطات الدخول، قد دفع بالاستهلاك الغذائي إلى مستويات التهمت معظم عوائد التنمية المحدودة بطبيعتها. وجاءت المحصلة زيادة معدلات الانكشاف الغذائي وتضخم فاتورة استيراد الغذاء بالقدر الذي زاد من خطورة مشكلة الانكشاف الغذائي، وحوّل هذه المشكلة إلى معوق رئيسي للتنمية الاقتصادية في هذه الدول بفعل تأثيراتها السلبية على الموازنات المالية للدول وعلى موازين دفوعاتها.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) إلى ذلك حيث يتضح ما يلي:

* رغم زيادة الطاقة الإنتاجية العربية من مجموعة الحبوب من نحو46 مليون طن في متوسط الفترة (1996- 1998) إلى نحو 66 مليون طن في متوسط الفترة (2016 – 2018)، وذلك بتأثير برامج وخطط التنمية التي تبنتها عدد من الدول العربية، إلا أن معدلات الطلب على هذه المجموعة السلعية الهامة تزايدت بوتيرة أسرع التهمت الزيادات الإنتاجية وخلقت زيادة كبيرة في معدلات العجز الذي اضطرت الدول لتغطيته بالاستيراد من الخارج. إذ قدرت فاتورة استيراد منتجات هذه المجموعة الغذائية بنحو 20.8 مليار دولار في متوسط الفترة 2018-2019، الأمر الذي أفقد جهود التنمية الاقتصادية جزءاً هاما من الموارد المالية الضرورية لاستخدامها. وقد تفاقمت حدة العجز الغذائي من الزيوت إلى أن وصلت قيمة الفجوة من هذه المجموعة نحو 3.6 مليار دولار في الفترة المشار إليها. كما تزايدت فجوة السكر حتى بلغت نحو 3.2 مليار دولار. ويتضح من تطور مجمل مشكلة العجز الغذائي خلال الفترة (1996-2018) أن مجمل حجم فجوة الغذاء قدر بنحو 101 مليون طن من سلع الغذاء الإستراتيجية، قدرت قيمتها بنحو 42 مليار دولار، الأمر الذي

يشير بوضوح إلى مدى العبء المالي الذي تسببه هذه الظاهرة، ومدى ما تعكسه من آثار على القدرات الوطنية للدول في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية على وجه العموم. وبطبيعة الحال أدى تفاقم أزمة العجز الغذائي على النحو السالف بيانه إلى تعقد أبعاد المشكلة وتعدد جوانب حلها، وضرورة اتباع نهج أكثر شمولية وفعالية للمواجهة يتفادى أخطاء الماضي إن وجدت، مع ضرورة استحداث آليات أكثر فعالية لمواجهتها في السنوات القادمة.

جدول (1): الإنتاج والاستهلاك والفجوة للحبوب والزيوت والسكر وإجمالي المجموعات الغذائية في الوطن العربي بالمليون طن في متوسط الفترات 1996 – 1998 و2006-2008 و2016 – 2018

الفترة*	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة
الحبوب			
متوسط الفترة 1	45.86	78.30	32.44
متوسط الفترة 2	52.02	105.68	53.66
متوسط الفترة 3	65.51	129.36	74.30
الزيوت			
متوسط الفترة 1	1.63	3.29	1.97
متوسط الفترة 2	1.66	5.03	3.37
متوسط الفترة 3	2.62	6.07	3.45
السكر			
متوسط الفترة 1	2.18	7.02	4.74
متوسط الفترة 2	2.90	10.21	7.31
متوسط الفترة 3	5.87	14.43	8.56
إجمالي المجموعات الغذائية بما فيها الحبوب والزيوت والسكر			
متوسط الفترة 1	144.91	194.25	49.34
متوسط الفترة 2	184.11	260.86	76.75
متوسط الفترة 3	210.38	316.26	101.18

* الفترات 1 و2 و3 تشير إلى الفترات 1996-1998 و2006-2008 و2016-2018

المصدر: المنظمة العربية الزراعية، دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة، 2022.

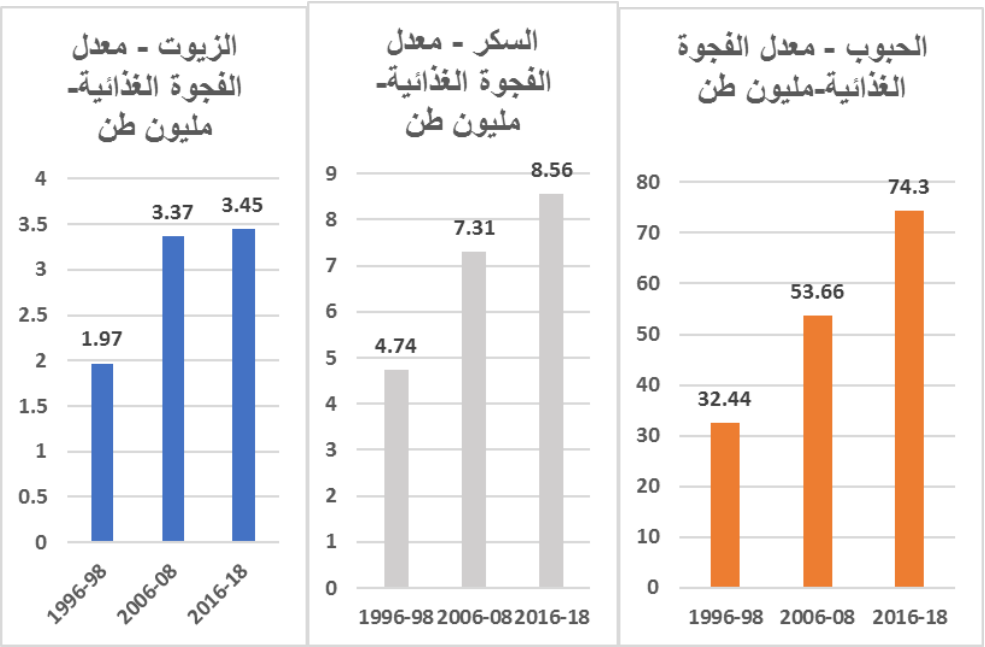

شكل رقم 5: الفجوة الغذائية للحبوب والسكر والزيت

2/2: استخدام إمدادات الغذاء كسلاح لتحقيق المكاسب السياسية على المستوى العالمي:

تشير خرائط التوزيع الإنتاجي لسلع الغذاء الرئيسية إلى أن أهم سلع الغذاء التي تعاني من العجز فيها معظم الدول العربية والمتمثلة في الحبوب (القمح، الذرة)، الزيوت والسكر، وأن إنتاج هذه السلع يتصف بالتركز الإنتاجي في عدد محدود من الدول التي تعد في معظمها دولاً صناعية كبرى تسعى دائما لاستخدام ما تملكه من موارد ومنتجات للتأثير على القرارات السياسية للدول المستوردة، وذلك تحت ضغط الحاجة الملحة لهذه المنتجات وصعوبة الاستغناء عنها، وعلاقة المعروض منها بتحقيق الاستقرار في الدول المستوردة.

ولتوضيح هذه الظاهرة تكفي الإشارة إلى أن واردات القمح والذي يأتي على رأس السلع الغذائية الإستراتيجية تأتي من عدد محدود من الدول لا يتجاوز ستة دول على المستوى العالمي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وفرنسا، وروسيا، وأوكرانيا، الهند إذ تم تصدير ما يزيد عن 90% من الصادرات العالمية من القمح من هذه الدول الستة. وبذلك تزداد حدة التأثير النسبي لهذه السلعة الهامة على التوجهات والقرارات السياسية للدول المستوردة. ومما يوضح خطورة هذا الأمر، أن مجرد تعطل عمليات تصدير القمح من أوكرانيا بتأثير الحرب الروسية الأوكرانية، سبب قلقاً شديداً في الدول المستوردة ومن بينها الدول العربية، كما تسبب في حدوث تضخم كبير في أسعارها وكذا تضخم مصروفات النقل والترحيل البحري. ونفس الظاهرة يمكن ملاحظتها بالنسبة للواردات من الزيوت والسكر. وعادة يؤدى هذا التركز إلى الإضرار بشروط التجارة من ناحية وإلى حدوث ضغوط على القرارات السياسية للدول المستوردة في بعض الأحيان، الأمر الذي يحد من حرية الحكومات في الدول المستوردة في اتخاذ قرارات قد تكون هامة لمصالحها وذلك تفادياً لخلق عراقيل في مجال توريد سلع الغذاء الرئيسية.

3/2: اتساع مجالات التأثير السلبية للمتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية:

أصبح من المؤكد أن التدخلات البشرية غير المتوافقة مع متطلبات الحفاظ على سلامة البيئة تمثل عبئا بيئياً تعاني منه معظم دول العالم وخاصة الدول النامية والبعيدة كل البعد عن المشاركة في هذه الممارسات الضارة. وفي الواقع تعد التغيرات المناخية الحادة التي اجتاحت العديد من مناطق العالم إحدى نتائج التدخلات البشرية الضارة بيئياً. وبصفة خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى. ولهذه المشكلة عدة جوانب يلزم الإشارة إليها بوضوح.

- **الجانب الأول:** يتمثل في الآثار الضارة للتغيرات المناخية، إذ أدت هذه المتغيرات إلى تدهور الإنتاجية الزراعية في العديد من دول العالم مما سبب أضراراً بالغة لقدراتها الإنتاجية وقد ضاعف ذلك من مشكلة العجز الغذائي وفاقم من آثارها على دخول المزارعين من ناحية وعلى موازين مدفوعات هذه الدول من ناحية أخرى. وقد خلق هذا الوضع للعديد من الدول النامية محدودة الدخل، أعباء اقتصادية كبيرة لمحاولة التكيف مع هذه المتغيرات بالإضافة إلى أعباء أخرى أكثر خطورة وهي زيادة فاتورة الواردات الغذائية بسبب تدهور الإنتاج، هذا إلى جانب تدهور دخول عدد كبير من المزارعين الذين تأثرت زراعتهم بتغيرات المناخ.
- **أما الجانب الثاني** لهذه المشكلة فيتمثل في محاولة الدول الصناعية الكبرى التي تسببت في إحداث هذه المتغيرات الهروب من المسئولية، وضعف الالتزام بتوفير دعم للدول المتضررة لتتمكن من التكيف مع هذه المتغيرات، ولعل اختلاف الآراء والتوجهات للدول التي شاركت في مؤتمر باريس، ومؤتمر شرم الشيخ للمناخ، يوضح أن البيئة الدولية ما زالت بعيدة كثيراً عن حتمية الوقوف بصرامة للحد من الآثار البيئية للتغيرات المناخية، مع أهمية أن ترتقى هذه الدول بالأهداف الدولية في هذا المجال إلى مرتبة أهم من الأهداف الوطنية في العديد من المجالات الاقتصادية الأخرى وضرورة العمل عبر الاطر السياسية المختلفة لتحميل دول الشمال المسئولية الأكبر في التخفيف من أثار تغير المناخ وتمويل التكيف معه وتعويض البلاد الأكثر تعرضا له وخاصة في المنطقة العربية.

4/2: الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية:

بذلت العديد من الدول العربية جهوداً كبيرة في سبيل تطوير الإنتاجية الزراعية خاصة من سلع الغذاء الرئيسية، إلا أن حدة الآثار السلبية لمحددات التنمية المتمثلة في محدودية موارد المياه، وتقلب معدلات الأمطار وشحها على مساحات واسعة من الزراعات المطرية العربية، كل ذلك أضعف الحوافز الدافعة لتطوير تقانات الزراعة وحد بالتالي من إمكانية إحداث تطور كبير في الإنتاجية الزراعية. ومما يدلل على ذلك المعلومات الواردة في الجدول رقم (2) حيث يتضح أن هناك فوارق كبيرة بين متوسط الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء في المنطقة العربية (خاصة المزروعة على الأمطار) ونظيرتها على المستوى العالمي، إذ تمثل الإنتاجية العربية من القمح ما يعادل فقط نحو 71% من نظيرتها العالمية، ونفس الظاهرة يمكن ملاحظتها في العديد من المحاصيل. ويمكن من خلال هذه المقارنة الرقمية واعتماداً على بعض الدراسات التي أعدتها المؤسسات العربية المتخصصة في مجال الاستثمار، إبراز النقاط التالية:

- أنه من الممكن تحقيق زيادة ملحوظة في قدرة المنطقة العربية على إنتاج الغذاء، وذلك إذا ما تمكنت الدول العربية من حشد مواردها الاستثمارية وتوجيهها إلى مجالات الإنتاج الزراعي مدعومة بحزمة متطورة من التقانات الزراعية، والمعاملات الزراعية المناسبة للبيئات الزراعية المختلفة، هذا إلى جانب زيادة قدرة المزارعين على الوصول إلى الأسواق وزيادة كفاءة النظم السوقية على توجيه الإنتاج بصورة أفضل وتخطيط وتنفيذ السياسات التي تحفز الاستثمار، وتحد من المخاطر الإنتاجية خاصة الناجمة عن تقلبات المناخ، وانتشار الأوبئة والآفات الزراعية.
- إن إحراز تقدم ملموس في مجال الحد من تفاقم فجوة الغذاء يقتضي وضع خطط وبرامج لتحسين أوضاع الطلب على الغذاء وذلك إلى جانب تحسين أوضاع المعروض منه، بمعنى محاصرة المشكلة من جانبي العرض والطلب خاصة وأن متوسط نصيب الفرد العربي من أهم سلع الغذاء وهو الحبوب، يتجاوز كثيراً المتوسطات العالمية مما يشير إلى أن هناك إمكانية واسعة لترشيد هذا الاستهلاك بالقدر الذي يساعد على الحد من أبعاد مشكلة العجز الغذائي من ناحية ويزيد من سلامة الأنماط الغذائية من ناحية أخرى.

جدول (2): متوسط الإنتاجية الزراعية العربية من بعض سلع الغذاء مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي

سلع الغذاء	متوسط الإنتاجية العربية	متوسط الإنتاجية العالمية	نسبة الإنتاجية العربية إلى الإنتاجية العالمية
	طن / هكتار	طن / هكتار	%
القمح	2.7	3.8	71.1
الشعير	1.5	3.1	48.4
الذرة الرفيعة	0.6	8.47	40.8
الشمندر السكرى	52.8		44.0
الحبوب الزيتية	1.0	1.5	66.7

المصدر: جمعت وحسبت من مبادرة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، يونيو 2022.

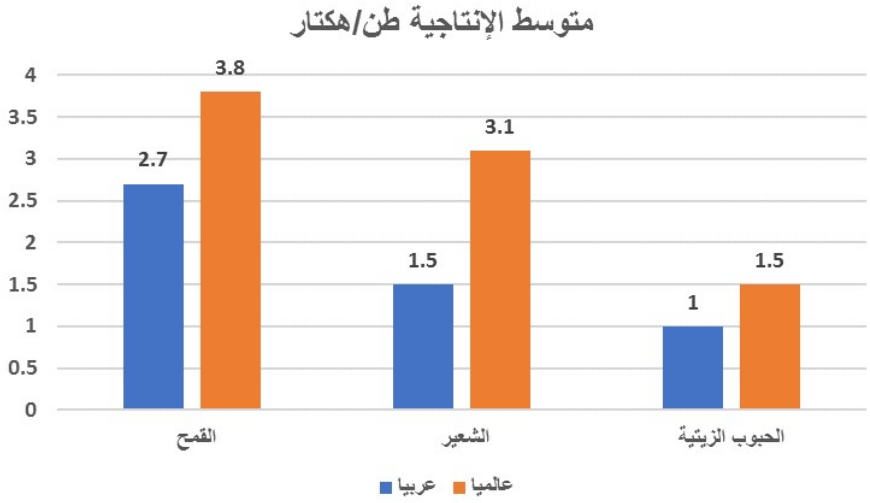

شكل رقم 6: متوسط الإنتاجية العربية مقارنة بالإنتاجية العالمية للحبوب الزيتية والشعير والقمح

5/2: تعرض سلاسل الإمداد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك:

لقد أدى الانتشار السريع لجائحة فيروس كورونا إلى اضطرار العديد من دول العالم إلى إتباع سياسات للإغلاق وذلك في محاولة منها للحد من انتشار المرض بين السكان. وقد ترتب على ذلك توقف العمل في العديد من مراكز الإنتاج بصورة كلية أو جزئية. وقد انعكست هذه الأوضاع في حدوث ارتباك حاد في سلاسل التوريد من جانبي الإنتاج والترحيل إلى مراكز الاستهلاك في الدول المستوردة. وكان من نتيجة ذلك ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

- أدى التعطيل المتعمد لطاقات الإنتاج في العديد من الدول المنتجة والمصدرة إلى ضعف قدرة الدول المستوردة على توفير حاجتها من بعض السلع الغذائية لمحدودية المعروض منها في الأسواق العالمية.
- ارتبط الارتباك الذي حدث بالنسبة للمعروض من الإنتاج في انخفاض كميات السلع المنقولة بحراً، الأمر الذي أدى إلى زيادة المدى الزمني لرحلات الشحن البحري والتضخم الكبير في تكلفة الشحن إلى أن بلغت معدلات التكلفة في خلال هذه الأزمة ما يعادل ثلاثة أضعاف معدلات كلفة الشحن قبل الجائحة. وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع قيمة فواتير الاستيراد وزاد بالتالي من أعباء العجز الغذائي حيث ارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق بتأثير ارتفاع أسعار التصدير في دول المنشأ من ناحية، وتضخم تكلفة الشحن والتأمين البحري لسلع الغذاء من ناحية أخرى.

وقد ترتب على هذه الأوضاع أن معظم الدول المستوردة وجدت نفسها مضطرة لتوجيه جزء كبير من مواردها المالية لتتمكن من توفير احتياجات السكان من سلع الغذاء. مما أثر ولا شك على قدرة هذه الدول على الإنفاق في مجالات أخرى هامة، كما أن هذه الأوضاع خلفت ضغوطاً سلبية على العملات المحلية مما عرض بعضها إلى حالة عدم الاستقرار.

6/2: ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين الغذائي في العديد من الدول العربية:

من المعروف أن تحقيق الاستقرار في المتاح من سلع الغذاء الإستراتيجية يقتضي بالدرجة الأولى أن يتوافر لكل دولة بنية مناسبة لتسهيلات التخزين تضمن لها تكوين مخزون مناسب من سلع الغذاء الرئيسية ويساعدها على استقرار في المعروض منها في الأسواق المحلية من جانب، وفي نفس الوقت أن تكون هذه البنية التخزينية بالمستوى الذي يضمن الحفاظ على سلامة المخزون ويحد من الفاقد والتالف الذي يحدث بسبب القصور في هذه البيئة التخزينية.

وفي هذا المجال تشير المعلومات المتاحة إلى أن بعض الدول العربية ما زالت تعاني من نقص في المتاح من تسهيلات التخزين المناسبة، مما يحد من قدرتها على تكوين مخازن كافية لتأمين احتياجات السكان لفترة طويلة تحقق لها البعد عن التأثيرات السلبية لتقلبات السوق العالمية في الكميات المعروضة من سلع الغذاء ومستويات أسعارها. وبطبيعة الحال يؤدي هذا الوضع إلى زيادة معدلات مخاطر الاستيراد من ناحية، ويزيد بالتالي من الأعباء المالية لتوفير كميات كافية من سلع الغذاء من ناحية أخرى. هذا إلى جانب زيادة نسبة الفاقد وتالف التخزين من ناحية ثالثة. وفي هذا المجال تكفي الإشارة إلى أن معدلات الفاقد في الحبوب المستوردة قد تتجاوز نسبته حاجز 10% من مجمل الكميات المستوردة، الأمر الذي يعني أن كميات الفاقد

تتجاوز وحدها نحو 7 مليون طن على المستوى العربي، وذلك كله بسبب ضعف الاستثمارات الموجهة لدعم البنية الأساسية التخزينية في العديد من الدول العربية.

2 – 7 الحاجة لتوحيد الجهود العربية في مجال تحقيق الأمن الغذائي:

ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من المشروعات والمبادرات العربية القطرية والقومية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي وجميعها مبادرات متميزة وذات اثر إيجابي في تحقيق الأمن الغذائي العربي إلا أنها تفتقر للتنسيق والتشاركية في التنفيذ مما اضعف اثرها في تحقيق الأمن الغذائي العربي مما حدى بمجلس الجامعة الى الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى وضع استراتيجية عربية شاملة للأمن الغذائي العربي تأخذ بالاعتبار كل المبادرات والمشاريع السابقة وتبني عليها مما سيسهم في توحيد الجهود وشحذ الهمم لتحقيق الأمن الغذائي العربي بالاستفادة من الميزات الطبيعية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية.

الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي والتحديات المستقبلية

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

3ـ الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي والتحديات المستقبلية:

يتناول هذا الجزء تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي من حيث محاوره الأربعة، إتاحة الغذاء، إمكانية الحصول على الغذاء، استخدام الغذاء (الاستفادة التغذوية)، والاستقرار والاستدامة. ويتناول كذلك تطور المؤشرات المتعلقة بهذه المحاور والعوامل المحددة لها، وما سوف تؤول إليه مستقبلا خاصة في نهاية الأفق الزمني للإستراتيجية (2035) مرورا بالتحديات الرئيسية التي قد تواجه الوضع الغذائي العربي على كل من المستويات الثلاثة، العالمي، الإقليمي، والوطني. وفي الجزء التالي يتم استعراض أهم المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

1/3: محور إتاحة الغذاء:

تتم إتاحة الغذاء وتوفيره في الأسواق المحلية من أربعة مصادر، اثنان أساسيان هما الإنتاج المحلي والواردات، واثنان ثانويان وهما مخزونات الغذاء، والحد من الفاقد الغذائي. والواقع أن المصدرين الأخيرين يعتمدان على المصدرين الأولين. وفي هذا الجزء يتم تحليل المصادر الأربعة، من حيث التطور والعوامل المؤثرة.

1/1/3: إنتاج الغذاء:

على الرغم من وجود العديد من الجيوب الزراعية ذات القيمة العالية في المنطقة العربية، ولا سيما في المناطق المروّية، يمارس نحو ثلثي المزارعين الزراعة المنخفضة الغّلّة نسبياً، والمطرية، والرعوية، معتمدين على قاعدة هزيلة من الموارد الطبيعية. ويواجه أصحاب الزراعة المطرية تقّلّبات غير متوقعة في هطول الأمطار وبالتالي تتعّرض النباتات للإجهاد بسبب رطوبة التربة غير المناسبة. وتزداد هذه التحديات مع ازدياد التقلبات والجفاف بسبب التغيرات المناخية.

1/1/1/3: شح الموارد المائية:

يعتبر شح الموارد المائية أشد المحددات تأثيراً على إنتاج الغذاء في الوطن العربي، ومن ثم يأتي في صدارة القضايا الهامة والبالغة الأثر على أوضاع الأمن الغذائي العربي. تلك الأوضاع التي تسير من سيئ إلى أسوأ عاماً بعد آخر. فوفقاً للتقرير الصادر عن المجلس العربي للمياه (2019) فقد تراجع متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه العذبة إلى نحو 575 م^3 في السنوات الأخيرة. وهو ما يقل عن حد الفقر المائي (1000 م^3) بنحو 43%. ويقع أغلب الدول العربية (17 دولةً) تحت خط الفقر المائي.

وتتعدد أبعاد المشكلة المائية في الوطن العربي، فمن جهة ترتفع نسبة الاعتماد على موارد مائية قادمة من خارج الحدود لتصل إلى نحو 64%، كما أن هذه الموارد أصبحت محلاً لمشاكل ونزاعات تهدد بتراجعها مما يوجب اتخاذ مواقف حازمة تجاه الحفاظ عليها واستعادة الموارد المائية المعتدى عليها. ومن جهة ثانية يتزايد الضغط على الموارد المائية (Water Stress) عاماً بعد آخر، حيث تتزايد نسبة السحب من المياه العذبة إلى المتاح منها حتى بلغت هذه النسبة نحو 136% على المستوى العام للوطن العربي. الأمر الذي يعني كثافة السحب من الموارد المائية الجوفية غير المتجددة.

وأما بالنسبة للموارد المائية المطرية (المياه الخضراء) فهي تعد في جملتها محدودة نسبياً حيث يقدر الهطول المطري على المنطقة العربية بحوالي 2.1% من جملة الهطول العالمي على اليابسة. ومن ثم فإن حوالي 90% من الأراضي العربية تندرج ضمن الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة. وتكمن المشكلات الخاصة بالموارد المائية المطرية في أن غالبيتها العظمى لا يتم الاستفادة منها في الزراعة بشكل مباشر. كما يتسم الهطول المطري بتقلبات واسعة نسبياً في معدلاته من عام إلى آخر، ومن ثم تتقلب معها مساحة الزراعات التي تعتمد على الري المطري. ومن جهة أخرى يتسم هذا الهطول داخل الموسم الواحد بنمط زمني لا يتناسب بالقدر الكافي مع احتياجات المحاصيل خلال مراحل النمو المختلفة، الأمر الذي ينعكس سلباً، وبدرجة كبيرة على مستوى الإنتاجية من جهة، وعلى نسبة المساحات المحصودة من جهة ثانية. ويضاف إلى مشكلات الموارد المائية المطرية أيضاً أن التقديرات تشير إلى أن التغيرات المناخية ستؤدي إلى انخفاض معدلات الهطول المطري بنحو 20% خلال العقود القليلة القادمة.

3/1/1/2: تدني إنتاجية المحاصيل في الزراعة المطرية وعدم الاستدامة البيئية في الزراعة المروية:

تشير الإحصاءات إلى أن الشق الأكبر من الأراضي الزراعية العربية تعتمد اعتماداً كلياً على الأمطار كمصدر لمياه الري. وفي الحقيقة فإن الاعتماد الكبير على الأراضي المطرية يعد هو المصدر الرئيسي لضعف وتدني الإنتاجية الزراعية. إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ثلثي الزراعات العربية هي في الواقع أراضي تزرع مطرياً وتعاني هذه الزراعات من العديد من المعوقات يمكن الإشارة إليها في التالي:

- محدودية الهطول المطري وعدم انتظامه بالقدر الذي يزيد من المخاطر الإنتاجية للزراعات المطرية. وفي هذا المجال تشير الإحصاءات إلى أن نسبة تتراوح بين 50 – 70% من الأراضي البعلية في المنطقة العربية مهددة بظاهرة شح الأمطار وعدم انتظام هطولها.
- تضعف بل تكاد تختفي أية حوافز للمزارعين في استخدام تقانات زراعية متطورة نظراً لارتفاع معدلات المخاطرة والضعف النسبي لسياسات وبرامج دعم المزارعين، وغياب سياسة التأمين الزراعي التي تطبقها العديد من الدول غير العربية.
- تؤدي حالات الجفاف المتكرر إلى انتشار ظواهر التصحر، وفقدان خصوبة التربة مما يزيد من تعقيد مشاكل استثمار الأراضي المطرية.

وفضلا عن محدودية الأمطار وعدم انتظامها مع محدودية مشروعات حصاد المياه، تعاني الزراعات المطرية من محدودية المستخدم من بذور الأصناف المقاومة للجفاف، فهي زراعات لا تزال في غالبيتها زراعات فقيرة أو هامشية لم تنل الاهتمام المناسب أو الكافي ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية على مدى سنوات طويلة. مما ترتب عليه فجوه واسعة في إنتاجية هذه المحاصيل في الوطن العربي بصفة عامة،

وفيما يتعلق بالإنتاجية في الأراضي المروية، فكما تمت الإشارة مسبقا، فإنها نمت، خلال العقدين الماضيين، بمعدلات متواضعة ،نظرا لتخلف الحزم التكنولوجية المستخدمة، كما تعتبر الزراعة المروية في الوطن العربي محدودة الكفاءة في استخدام المياه إلى حد كبير، حيث تقدر كفاءة نظم الري الحقلي السائدة في الغالبية العظمى من المساحات (حوالي 70%) بنحو 50%، وهي المساحات التي لا تزال تتبع نظم الري السطحي بالغمر، وهي ما تقدر بنحو 10.5

مليون هكتارٍ(بنسبة 72% من جملة المساحة).وهذه كلها أمور تعكس عدم الاستدامة في استغلال الأراضي المروية على مستوي المنطقة العربية بوجه عام.

ويظهر انخفاض إنتاجيات محاصيل الغذاء الأساسية في المنطقة العربية جليا عند مقارنتها بالمستويات العالمية. يدل على ذلك البيانات الواردة بجدول (3) حيث يلاحظ أنه هنالك فجوة كبيرة بين المستويين بالنسبة لكافة المحاصيل باستثناء الأرز وقصب السكر. وتتسع الفجوة بصفة خاصة بالنسبة لإنتاجية المحاصيل والبذور الزيتية، مع ملاحظة أن نسبة الزراعات المطرية لهذه المحاصيل لا تختلف كثيراً فيما بين المنطقة العربية والعالم.

جدول (3): فجوة الإنتاجية المحصولية (طن/هكتار) بين المنطقة العربية والعالم بالنسبة لمحاصيل الغذاء الأساسية في متوسط الفترة 2016-2018

البيان	قمح	شعير	ذره شامية	ذره رفيعة	أرز	زهرة الشمس	فول سوداني	سمسم	زيتون	بنجر السكر	قصب السكر
المنطقة العربية	2.6	0.9	5.7	0.4	8.2	0.8	1.2	0.3	1.0	51.5	96.1
العالم	3.5	3.0	5.9	1.4	4.6	1.8	1.6	0.5	2.0	60.2	71.3
مقدار الفجوة	0.9	2.1	0.2	0.9	(3.6))	1.1	0.4	0.2	1.0	8.7	(24.8))
% للفجوة	23.8	69.2	2.9	68.8	(43.5)	57.9	25.1	50.5	47.5	14.4	(25.8)

الفجوة محسوبة كنسبة مئوية بين إنتاجية العالم وإنتاجية الوطن العربي، وكلها موجبة ماعدا بالنسبة لمحصولي الأرز وقصب السكر (النسب بين قوسين سالبة)

المصدر: جمعت وحسبت من: FAOSTAT

3/1/1/3: ضعف استغلال الأراضي الزراعية:

بالنسبة للأراضي المطرية، تبلغ مساحتها في الوطن العربي، نحو 42 مليون هكتار تمثل نحو 64.1% من جملة المساحة المزروعة في الوطن العربي البالغة نحو 65.6 مليون هكتار في 2020، وتتعرض معظم الزراعات المطرية في الوطن العربي، بوجه عام، لتقلبات واسعة من عامٍ إلى آخر، أو من فترة إلى أخرى وفق تذبذب معدلات الهطول المطري الأمر الذي يعرض إنتاجها لدرجات عالية من المخاطر. وتعتبر الزراعة المطرية في الوطن العربي- بصورة عامة- زراعة تقليدية، إن لم تكن بدائية. في الواقع، تنتمي معظم الزراعات المطرية في الوطن العربي إلى الزراعات الهامشية (Marginalized Agric.)، بأكثر من كونها تمثل نظاماً زراعياً تنطبق عليه اعتبارات ومعايير الجدوى المالية والكفاءة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، هناك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي، ولكنها غير مستغلة، وتقدر بنحو 155 مليون هكتار. وهذه المساحات تمثل رصيداً متاحاً وممكناً للاستغلال بالاعتماد على مياه الأمطار كمصدر رئيسي للري. كما تشير البيانات إلى أن معدلات الهطول المطري في عددٍ من الدول العربية لا تزال تسمح بإمكانيات غير قليلة للتوسع في الزراعات المطرية. وفي الواقع، لم تنل الزراعة المطرية في معظم الدول العربية بوجه عام، الاهتمام المطلوب لاستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل وفق الأساليب الحديثة والمتطورة

لنظم الزراعة المطرية على النحو الذي تحقق في العديد من الدول الأخرى ذات الظروف المماثلة.

أما فيما يتعلق بالأراضي المروية، فتبلغ مساحتها في الوطن العربي نحو 14.5 مليون هكتار تمثل نحو 25% من جملة المساحات المزروعة في الوطن العربي. ولم تشهد هذه المساحة أية زيادة ذات شأن، بسبب تفاقم ندرة الموارد المائية التي أصبحت قيدا حاكماً يحول دون تحقيق المزيد من التوسع في الزراعات المروية.

3/1/1/4: الثروة الحيوانية:

تكتسب الثروة الحيوانية أهمية خاصة بالنسبة للأمن الغذائي باعتبارها مصدرا للبروتين الحيواني والذي يعد وجوده في النمط الغذائي شرطاً للغذاء الصحي المتوازن. ويقدر العدد الكلي للثروة الحيوانية في الوطن العربي بنحو 350 مليون رأسٍ في 2020 وهو أقل مما كان عليه قبل عشر سنواتٍ بنسبة تبلغ حوالي 8%. والغالبية من أعداد الماشية تتمثل في الأغنام والماعز (حوالي 78.4%)، بينما تبلغ أعداد الماشية الكبيرة حوالي 55 مليون رأسٍ من الأبقار، وحوالي 18.3 مليون رأسٍ من الجمال، 3.7 مليون رأسٍ من الجاموس.

وفيما يتعلق بإنتاج المنتجات الحيوانية في المنطقة العربية، تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن إنتاج اللحوم (الحمراء والبيضاء) يبلغ نحو 9.3 مليون طن سنويا كمتوسط للفترة 2016 -2018، بزيادة قدرها 27.8% عمّا كانت عليه في الفترة 2006-2008. منها نحو 4.4 مليون طن لحوم حمراء و4.9 لحوم بيضاء. ويبلغ إنتاج الألبان نحو 28 مليون طن سنويا كمتوسط للفترة 2016 -2018 بزيادة قدرها 12% مقارنة بمتوسط الفترة 2016 – 2018م. أما إنتاج البيض فيبلغ نحو 1.4 و1.5 مليون طن خلال الفترتين أعلاه على التوالي بزيادة ضئيلة نسبيا لا تتجاوز نحو 7%.

وتشير الإحصائيات المتاحة اعتبارًا من (سبتمبر 2021) حسب منظمة الأغذية والزراعة الى أن. نصيب الفرد في الدول العربية يبلغ حوالي 32.2 كجم سنويًا من البروتين الحيواني المتاح وهذا أقل من المتوسط العالمي البالغ 34.6 كجم في السنة. أما فيما يتعلق بإمدادات البروتين السمكي، يبلغ نصيب الفرد من البروتين في منطقة العالم العربي حوالي 8.3 كجم سنويًا، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 7.7 كجم سنويًا. ويرجع هذا إلى أن العديد من البلدان العربية لديها خطوط ساحلية طويلة.

تجدر الإشارة بان توافر البروتين الحيواني والسمكي لا يعني بالضرورة الاستهلاك، حيث تلعب العوامل الثقافية والاقتصادية دورًا في تحديد العادات الغذائية للمواطن في الدول العربية.

3/1/2: واردات الغذاء والتجارة البينية:

في ضوء تزايد استهلاك السلع الزراعية الأساسية في المنطقة العربية بوتيرة أسرع بكثير من إنتاج هذه السلع، فقد لجأت الدول العربية إلى الأسواق العالمية ي سّدّ الفجوة الإنتاجية الآخذة في الاتساع.، ومن ثم زياد ة واردات الغذاء بوتيرة متسارعة. ورغم أن المنطقة العربية تضم فقط 5% من سكان العالم، فإنها تستورد أكثر من ثلث لحوم الأغنام وأكثر من ربع كمية القمح والألبان في الأسواق العالمية. وينطوي الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية في مجال الأمن الغذائي على مخاطر كامنة، خاصة مع عدم إمكانية التنبؤ بالإمدادات الغذائية العالمية وتقُّلُّب الأسعار، وهو ما ظهر بصورة جلية خلال الأزمات الغذائية العالمية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ واردات الدول العربية من الغذاء كنسبة من إجمالي قيمة صادراتها هي الأعلى بالمقارنة مع المتوسطات العالمية، مما يشير إلى تزايد اختلال الميزان التجاري والاعتماد على الاستيراد. ومع عدم كفاية عائدات التصدير في تحمل عبء الواردات الغذائية، تصبح هذه الدول شديدة التأثر بالنقص في الإمدادات الغذائية العالمية والصدمات السعرية، ومن ثم تكون معّرّضة لانعدام الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد، يزداد تعّرّض عدد من دول المنطقة لصدمات الأسواق العالمية بسبب التركيز على عدد قليل من مصادر استيراد السلع الأساسية. إذ أن نحو 80% من السعرات الحرارية المستوردة إلى المنطقة تأتي من خمسة موّرّدين فقط. مع ملاحظة أن العلاقات التجارية التاريخية في معظم الدول هي التي تحّدّد القسم الأكبر من وارداتها وصادراتها. ونتيجةً لذلك، يحصر بعض البلدان نشاطه التجاري في عدد محدود من الموّرّدين، مما يجعلها منكشفة على مخاطر الإمدادات. (FAO and ESCWA).

وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية، تشير البيانات المتاحة إلى أن معظم التجارة الزراعية العربية تحدث خارج المنطقة العربية، وتشكل التجارة الزراعية البينية جزءاً يسيراً من التجارة الكلية (صادرات وواردات)؛ إذ بلغت نحو 24% في عام 2017، ووصلت ذات النسبة فيما يتصل بالتجارة البينية للسلع الغذائية (25%)، ووفقاً لتلك الإحصاءات فإن الصادرات والواردات الزراعية تشكلان 46% و19% على التوالي من إجمالي التجارة، مما يعكس حقيقة أن السوق العربي يستحوذ على ما يقرب من نصف الصادرات، في حين تستأثر فيه الواردات الزراعية بالنصيب الأكبر بما يتجاوز 80%.(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030).

جدول رقم 4: تطور الناتج المحلي الزراعي والتجارة الخارجية الغذائية والزراعية في الوطن العربي

البيان	وحدة القياس	المتوسط السنوي للفترة 1996-1998	المتوسط السنوي للفترة 2006-2008	المتوسط السنوي للفترة 2016-2018
الناتج المحلي الزراعي	مليار دولارٍ	77.81	91.27	132.82
% من الناتج المحلي الإجمالي	%	13.33	5.76	5.25
الواردات الغذائية	مليار دولارٍ	20.66	43.73	91.81
% من الواردات الزراعية	%	79.29	82.22	84.73
الصادرات الغذائية	مليار دولارٍ	4.71	11.59	23.91
% من الصادرات الغذائية	%	69.31	76.27	88.01
الميزان التجاري الغذائي	مليار دولارٍ	-15.95	-32.14	-67.90

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

3/1/3: الفاقد والهدر في الغذاء:

يقصد بفقد الأغذية تناقص الكتلة الغذائية أثناء الإنتاج، والحصاد، ومعاملات ما بعد الحصاد بما فيها التداول والتخزين، والتجهيز، والبيع بالتجزئة، وكلها ما قبل الاستهلاك، وذلك لعدم كفاءة الممارسات والتكنولوجيات المستخدمة. أما الهدر الغذائي فيقصد به تناُقُص الكتلة الغذائية في نهاية سلسلة الإمدادات الغذائية، أي في مرحلة الاستهلاك، بسبب السلوك غير الملائم من قبل المستهلكين. ويؤدي الفقد والهدر معا، إلى نقص كميات الأغذية المتاحة، وذلك بسبب عدم كفاية المناولة والتخزين والتجهيز، والسلوكيات التي تسفر عن نقص كميات الأغذية، أو تلوثها، أو تلفها، أو هدرها. وهما يؤثران سلباً على دخول وإيرادات منتجي الأغذية وتجار التجزئة، ويتسببان في ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين، ويهدران الموارد المستخدمة في المياه والطاقة ومغذيات التربة المستخدمة في أنظمة الإنتاج والتداول والتجهيز والتوصيل، ومن ثم فهما يؤثران سلبا على كل من محاور الإتاحة، وإمكانية الحصول، والاستفادة، ومن ثم على استدامة النظم الغذائية والأمن الغذائي.

إن الحد من فقد الأغذية و هدر ها، وزيادة القيمة الاقتصادية لتجارة الأغذية، وزيادة فرص الدخل، وتقليل المخاطر الصحية للفئات السكانية الضعيفة كلها نتيجة طبيعية لأي سياسات ولوائح مصممة في الأساس للحيلولة دون فقد أو هدر الأغذية والحفاظ على جودة الأغذية المتداولة من المزرعة إلى السوق. وبالإضافة إلى التأثير البيئي الإيجابي، يساعد أيضاً في الحد من الفقر والجوع.

وعلى مستوي الوطن العربي، هناك كميات هائلة من المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية تتعرض للفقد والهدر على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية، وتشير الإحصاءات إلى أن كمية الهدر والفاقد بلغت 84 مليون طن وهي تمثل 29% من جميع أنواع الأغذية المتاحة للاستهلاك. ومن أبرز العوامل المسببة لفاقد الأغذية، عدم كفاءة النظم الزراعية ومعاملات ما بعد الحصاد، بما في ذلك الممارسات التي تسفر عن أضرار أثناء النقل والتجهيز والإصابة بالآفات أثناء التخزين. كما يُعزى فَقْدُ الأغذية على مستوى البيع بالتجزئة إلى ضعف البنية التحتية المتعلقة بالأسواق الزراعية وأسواق الأغذية، بما في ذلك عدم كفاية التبريد وسوء النقل والاعتماد على الأكشاك المكشوفة حيث تتعرض المنتجات الغذائية للتلوث والحرارة والرطوبة وأشعة الشمس التي تّسرع وتيرة تدهورها. ويعود هدر الأغذية، على مستوى الاستهلاك، إلى الإفراط في التخزين والإمدادات. وتشمل العوامل الأخرى لَفْقد الأغذية وهدرها ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم كفاية التمويل وأوجه القصور في المرافق الصحية وإمدادات الطاقة.

2/3: محور إمكانية الحصول على الغذاء:

كما سبق الإشارة، تتوقف إمكانية الحصول على الغذاء على عدة عوامل، أهمها على الإطلاق القدرة الشرائية للوحدة الاستهلاكية سواء كانت أسرة أو فردا، وهذه بدورها تتوقف على الدخل الأسري من ناحية وأسعار السلع الغذائية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل مدي قرب متاجر ومنافذ الأغذية وتكاليف الوصول إليها وهو أمر يعتمد بدوره على البنية التحتية للأسواق فضلا عن مدى إتاحة المعلومات عن أسواق الغذاء والوعي. وبديهي أنه تتداخل مع هذه العوامل ظواهر اجتماعية مثل ظاهرتي الفقر والبطالة، وظواهر اقتصادية مثل التضخم. وكل هذه العوامل هي محصلة لنوعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة على المستوى الوطني.

1/2/3: استهلاك الغذاء:

خلال العشرين سنة الماضية – ما بين متوسطي الفترتين 2006-2008 و2016 -2018- تزايد عدد السكان في الوطن العربي بنسبة بلغت نحو 61%، فإذا ما جرى مقارنة الزيادة في إنتاج الغذاء مع نسبة زيادة السكان خلال الفترة ذاتها، يلاحظ أن هناك مجموعات غذائية حقق إنتاجها معدلات زيادة أعلى من نسبة الزيادة السكانية، ولكن لم يكن من بينها مجموعات السلع الأساسية ولاسيما الحبوب والزيوت. فلم تتجاوز نسبة زيادة إنتاج الحبوب 11% فقط. وإنتاج البقوليات بنسبة 5%. ومن اللحوم الحمراء بنسبة 46%. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للحبوب ولاسيما القمح والذرة الشامية، أن الاستهلاك العربي من كل منهما اتجه إلى الزيادة بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، حيث زاد استهلاك القمح بنحو 74%، واستهلاك الذرة بنسبة نحو 109%.

ويشكل الفقر في المناطق الريفية واقعاً ملموساً حيث إن نصيب الفرد من الدخل الزراعي يمثل ربع متوسط الدخول في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن نحو 50% من سكان الريف يحصلون على مياه صحية نظيفة، و30% منهم يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، و60% يتمتعون بالخدمات الصحية. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، مما ساهم في ارتفاع أجور العمالة الزراعية، وزيادة تكاليف الإنتاج، والتراجع في معدلات الاستثمار.

2/2/3: الأسواق الزراعية وسلاسل القيمة للغذاء والبنى التحتية:

تتسم الأسواق الزراعية في الدول العربية بوجه عام، بسيادة الاحتكارات من قبل التجار وانتشار ظاهرة الإخفاق السوقي Market failure، وما ينطوي عليه ذلك من التشوهات السعرية Price distortions أو التقلب الشديد وعدم الاستقرار مما يضر بمصالح كل من المنتجين والمستهلكين. فبينما يتقاضى المنتجون الزراعيون أسعارا ضئيلة تمثل نسبة تتراوح بين 30-40% من سعر المستهلك، يدفع المستهلكون أسعارا مبالغا فيها، في حين يحصل التجار والوسطاء المتعددون على هوامش ربحية تزيد كثيرا عما يقدموه من خدمات تسويقية.

1/2/2/3: ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية Food value chains:

يعكس الوضع المشار إليه، ضعف اتباع منهج سلاسل القيمة بحلقاتها Nodeالمختلفة بدءا بحلقة ما قبل الإنتاج، ثم حلقة الإنتاج ثم حلقات ما بعد الحصاد بما فيها من حلقات الجملة والتصدير والتصنيع ثم حلقة نهاية السلسلة وهي حلقة التجزئة أو المستهلك. ومن مظاهر ضعف وتفكك سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية، أن الفاعلين Actors في السلسلة لا يحصلون على عوائد تتناسب مع مساهماتهم في إضافة القيمة إلى المنتج، وأن القيمة النهائية التي يتم تحديدها لدي المستهلك أقل من تلك القيمة التي كان يمكن تحقيقها في حالة سلسلة متماسكة الحلقات يتحقق بها الشروط المعروفة من التنسيق الأفقي Horizontal coordination على مستوي الفاعلين في كل حلقة، والتنسيق الرأسي Vertical coordination بين كل حلقة والحلقة التي تليها باستخدام آليات التنسيق مثل الزراعة التعاقدية.، يضاف إلى هذين الشرطين، ما يسمي البيئة الممكنة Enabling environment التي تشمل القوانين والتشريعات وخدمات التمويل والبحوث والتطوير والإرشاد الزراعي والتسويقي والتدريب وبناء القدرات والمعلومات والتأمين وبيئة تطوير الأعمال.

2/2/2/3: ضعف الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لسلسلة القيمة للمنتجات الزراعية والغذائية:

تشمل البنية التحتية المتعلقة بالأسواق الزراعية وأسواق الأغذية شبكات الطرق البرية والموانئ والربط الإقليمي وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وأسواق الجملة في المناطق الحضرية والأسواق الريفية، ومراكز تجهيز الأغذية وتغليفها والمستودعات ومرافق التخزين المحلية ووحدات التخزين الجماعية لصغار المزارعين لتخزين المنتجات بالقرب من أسواق الجملة. وتعاني البنية التحتية في معظم دول المنطقة العربية من الضعف بوجه عام.

3/3: محور استخدام الغذاء (حالة التغذية):

تعكس حالة التغذية المحور الثالث ضمن محاور الأمن الغذائي الذي يهتم بوجوب حصول كل فرد من السكان على الغذاء الصحي الكافي المتوازن من حيث السعرات الحرارية والبروتين والدهون، الأمر الذي يتحقق في إطار نظام غذائي جيد. ويؤدي عدم حصول الفرد على هذا النوع من الغذاء إلى الجوع وأمراض سوء التغذية. ويتشكل معظم النظام الغذائي اليومي المعتاد للمواطن العربي من الحبوب والسكر والزيت، ويترافق ذلك مع تدني مستويات النشاط البدني بين سكان المدن، الأمر الذي يزيد من خطر زيادة الوزن أو البدانة وما ينتج عنهما من أمراض غير معدية (FAO and ESCWA,2017).

وفي المنطقة العربية، هناك أكثر من 51 مليون شخص يعانون من الجوع *(منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أذار 2023)*. وينشأ عن النظم الغذائية السيئة مشكلة سوء التغذية بأبعادها الثلاثة المتمثلة في نقص التغذية Malnutrition (شكل رقم 7) وزيادة الوزن والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة. وترتفع معدلات سوء التغذية في المنطقة العربية بسرعة تنذر بالخطر، خاصة بين الأطفال في سن المدرسة والبالغين. وهناك نحو 22.5% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، في حين يعاني 9.2 %من الهزال، و9.9 % من زيادة الوزن. كما احتلت المنطقة العربية المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث مستوى انتشار السمنة لدى البالغين في عام 2019، حيث يعاني 27 % من السكان البالغين من السمنة المفرطة. (تقرير الفاو: نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أذار 2023.

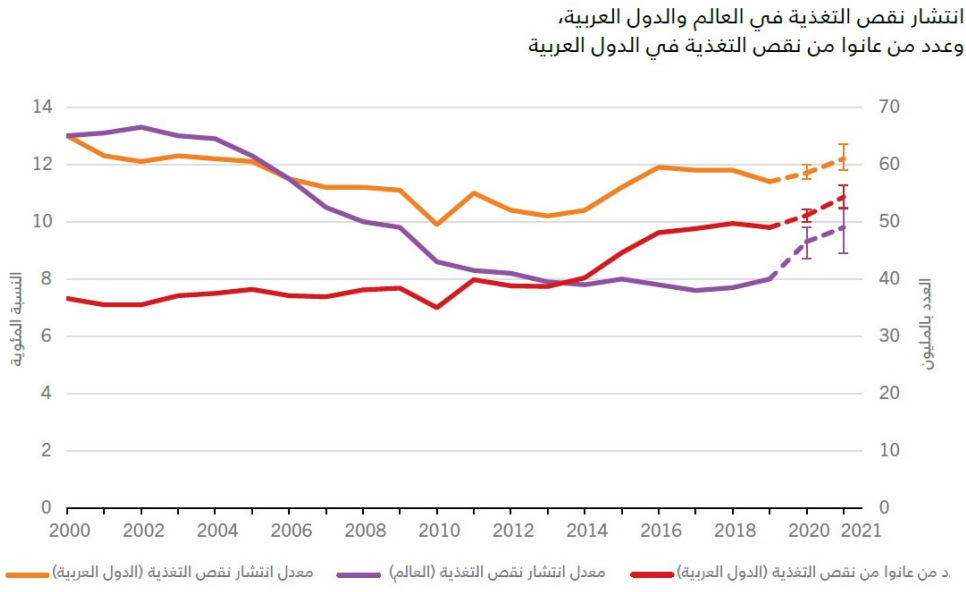

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

شكل رقم 7: انتشار نقص التغذية للبلدان العربية

المصدر: المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة.

4/3: الفجوة الغذائية:

يكشف تحليل التطور الزمني للفجوة الغذائية أنها اتجهت دائما إلى التزايد، كما يتوقع أن تظل، في تزايد مستمر. ومنذ تسعينات القرن الماضي وحتى السنوات الأخيرة تضاعف حجم الفجوة الغذائية العربية الإجمالية من حوالي 49 إلى حوالي 101 مليون طن من مختلف السلع والمجموعات الغذائية، وبإسقاط هذه المعدلات الراهنة على المدى الطويل، فإنه يتوقع أن تتصاعد هذه الفجوة الغذائية الكلية إلى 155 و182 و290 مليون طن في السنوات 2030 و2035 و2050 على التوالي. وذلك على أساس معدلات نمو في العشرين سنة الماضية تبلغ في الإنتاج 1.9% سنويا، وفي الاستهلاك 2.4% سنويا. وبالنسبة للحبوب، نما الإنتاج بمعدل 0.5% سنويا بينما تسارع الاستهلاك بمعدل 2.6%، مما تصاعد بالفجوة في الحبوب من 79 مليون طن في الوضع الراهن (متوسط الفترة 2016-2018) إلى 127 مليون طن في 2030 وإلى 151 مليون طن في 2035.

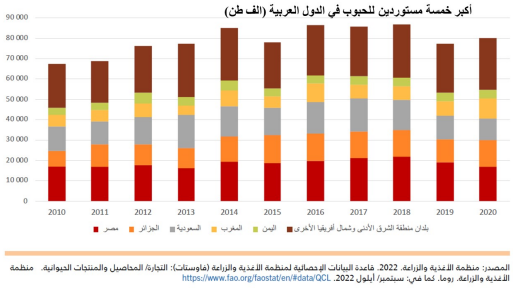

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. تم في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

شكل رقم 8: أكبر خمسة منتجين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)

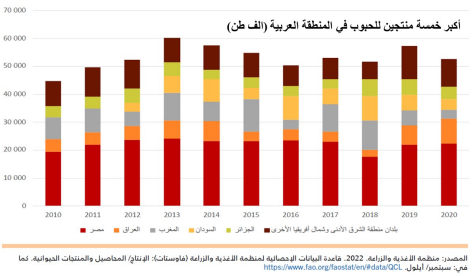

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. تم في: سبتمبر/ أيلول. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

شكل رقم 9: أكبر خمسة ومستوردين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)

وبالنسبة للزيوت تقارب معدلا النمو في الإنتاج والاستهلاك بنحو 2.4 و2.7% سنويا على الترتيب. فزادت فجوة الزيوت من 3.45 مليون طن إلى 5 و5.7 مليون طن في عامي 2030 و2035 على الترتيب. وبالنسبة للسكر يتفوق معدل النمو في الإنتاج (4.8% سنويا) على نظيره للاستهلاك (3.7% سنويا)، فزادت فجوته من 8.6 مليون طن إلى 12.3 و14 مليون طن في عامي 2030 و2035 على الترتيب. ويلاحظ أن فجوة السكر يتوقع أن تنمو مستقبلا بمعدل نمو أقل من نظيره في العقدين الماضيين. وبالنسب للحوم (شكل رقم 10&11) فكان معدل النمو في الاستهلاك نحو 5.6% سنويا بينما نما الإنتاج بنحو 3.3% سنويا، مما يتوقع معه أن تتضاعف الفجوة نحو 5 مرات بحلول عام 2035.

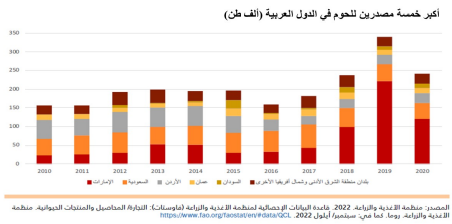

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. تم في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

شكل رقم 10: أكبر خمسة مصدرين للحوم في الدول العربية (ألف طن)

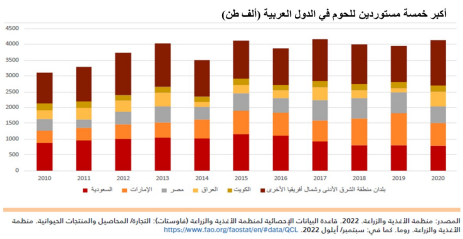

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة، روما. تم في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

شكل رقم 11: أكبر خمسة مستوردين للحوم في الدول العربية (ألف طن)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. 2022. مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة

جدول (5): الإنتاج والاستهلاك والفجوة لإجمالي السلع الغذائية والحبوب والزيوت والسكر واللحوم) في الوطن العربي بالمليون طن خلال الفترات (1996-1998/ 2006-2008/ 2016-2018) والمتوقع للسنوات 2030 و2035 و2050

الفترة*/ السنة	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة
إجمالي المجموعات الغذائية			
متوسط الفترة (1)	144.91	194.25	49.34
متوسط الفترة (2)	184.11	260.86	76.75
متوسط الفترة (3)	210.38	311.56	101.18
سنوات متوقعة			
2030	269	424	155
2035	295	477	182
2050	391	681	290
الحبوب			
متوسط الفترة (1)	45.86	78.30	32.44
متوسط الفترة (2)	52.02	105.68	53.66
متوسط الفترة (3)	50.66	129.96	79.30
سنوات متوقعة			
2030	54	181	127
2035	55	206	151
2050	59	303	243
الزيوت			
متوسط الفترة (1)	1.63	3.59	1.97
متوسط الفترة (2)	1.66	5.03	3.37
متوسط الفترة (3)	2.62	6.07	3.45
سنوات متوقعة			
2030	3.6	8.6	5.0
2035	4.1	9.8	5.7
2050	5.6	14.6	9.0
السكر			
متوسط الفترة (1)	2.28	7.02	4.74
متوسط الفترة (2)	2.90	10.21	7.31
متوسط الفترة (3)	5.87	14.43	8.56
سنوات متوقعة			
2030	10.8	23.1	12.3
2035	13.7	27.7	14.0
2050	27.7	47.8	20.1
اللحوم			
المتوسط للفترة (1)	4.99	5.93	0.94
المتوسط للفترة (2)	7.20	8.97	1.77
المتوسط للفترة (3)	9.48	12.66	3.18
سنوات متوقعة			
2030	14.5	25.7	11.2
2035	17.1	33.7	16.6
2050	27.8	76.3	48.5

متوسطات الفترات (1) و(2) و(3) تشير إلى الفترات (1996-1998) و(2006-2008) و(2016-2018) على الترتيب

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- أعداد مختلفة.

5/3: محور استقرار واستدامة الغذاء في ضوء التحديات المستقبلية:

1/5/3: المتغيرات العالمية وعدم اليقين والمخاطر في أسواق الغذاء العالمية:

خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، تعرضت أسواق الغذاء العالمية لثلاث أزمات كبري، هي أزمة الغذاء العالمية 2007-2008، أزمة جائحة كوفيد-19 (2020-2022)، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية منذ مارس 2022، يضاف إليها تأثيرات التغيرات المناخية. ورغم أنها تختلف من حيث العوامل التي أدت إليها، إلا أنها تتفق من حيث المحصلة التي تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات عالية مصحوبة بصدمات عرض للمنتجات الغذائية. كما تتفق كذلك من حيث الضحايا، وهم الدول المستوردة الصافية للغذاء وأوضاع الأمن الغذائي بها، ومنهم دول المنطقة العربية. وفيما يلي يتم تناول هذه الأزمات من حيث طبيعتها وانعكاساتها على الأمن الغذائي في المنطقة العربية:

1/1/5/3: أزمة الغذاء العالمية 2007ـ 2008:

تضافرت عوامل عديدة في ظهور أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008، كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 140 دولار للبرميل، وتحول بعض الدول ومنها البرازيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين إلى إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول والميثانول والديزل الحيوي) من المنتجات الغذائية مثل الذرة الصفراء وزيت النخيل وقصب السكر، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب، ولجوء بعض الدول المصدرة إلى فرض رسوم جمركية ورسوم تصدير على صادراتها من المنتجات الغذائية، وفرضت روسيا حظرا على تصدير القمح بسبب الجفاف الذي ضرب أراضيها، فضلا عن زيادة الطلب على الغذاء في كل الصين والهند والدول الناشئة. وكمحصلة لهذه العوامل، ارتفعت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات غير مسبوقة أثرت بشكل كبير على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، فارتفعت فاتورة واردات الغذاء، وارتفع معدل التضخم الغذائي وزاد العجز في الميزان التجاري الغذائي، وانخفض الدخل الحقيقي للأفراد، وزادت نسبة السكان الذين يعانون من أمراض نقص التغذية. وذلك من أهم الأسباب التي دعت إلى وضع وإصدار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في ذلك الحين.

2/1/5/3: جائحة كوفيد ـ 19:

ضربت جائحة-19 العالم في أواخر2019، ومنذ ذلك الحين شهد العالم تداعيات اقتصادية عميقة نتيجة لإغلاقات جزئية أو كلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد المنتجات الغذائية والتصنيع الغذائي وإغلاق الأسواق. وقد أوهنت الجائحة قدرة المنطقة العربية، الضعيفة أصلا، على مواجهة تحديات الأمن الغذائي، بل وعملت على تكريس وتعميق المؤشرات السلبية للأمن الغذائي للمنطقة. قبل الجائحة، كان نحو 27% من سكّان المنطقة (116 مليون نسمة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ونحو 10% من السكان يعانون من نقص الأغذية، ونحو 26% من السكان مصابون بسمنة البالغين. ونشأ عن الجائحة تعميق الاختلالات فيما يتعلق عجز إتاحة الغذاء، وعدم المساواة في الوصول إليه، واستخدامه بشكل غير كاف، والتغييرات في سلوك المستهلكين. وارتفاع المخاطر من حيث ندرة الموارد الطبيعيّة، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على استيراد الغذاء، والآثار المتزايدة للنزاعات على المستوى الوطني. (الأمن الغذائي: مخاطر ومسارات، سبتمبر 2022).

3/1/5/3: الحرب الروسية الأوكرانية:

الاتحاد الروسي وأوكرانيا لاعبان رئيسيان في الاقتصاد الزراعي العالمي، لأنهما مُنتِجان رئيسيان للقمح، والأسمدة، وزيوت الطعام. لذلك كان لاندلاع الحرب بينهما في فبراير 2022 ثم تصاعدها واستمرارها حتى تجاوزت عامها الأول، تداعيات واسعة النطاق سواء على صعيد الأزمة العالمية للغذاء أو صعيد الأمن الغذائي العربي نتيجة لتخفيض جوهري في الكميات المصدرة من هذه السلع من الدولتين، سواء بسبب العقوبات المشددة المفروضة على روسيا من قبل الغرب أو بسبب تراجع الإنتاج الأوكراني نتيجة للعمليات العسكرية بأراضيها، الأمر الذي نشأ عنه ظهور أزمة عرض في الغذاء والأسمدة حول العالم مع ارتفاع كبير في الأسعار العالمية وضع الدول المستوردة في مأزق شديد يتمثل في قفزة في فاتورة الواردات من جانب والبحث الحثيث عن مصادر بديلة من جانب آخر. وقد تعرضت الدول العربية، وما زالت، لهذا المأزق نظرا للاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرة وزيوت الطعام من الدولتين، مما يمثل تحدياً جدياً للأمن الغذائي العربي طالما الحرب مستمرة. وتستورد الدول العربية إجمالا نحو 20.8 مليون طن من القمح من الدولتين، منها 13.2 مليون طن من روسيا و7.6 مليون طن من أوكرانيا، وتمثل هذه الكمية نحو 42.1% من إجمالي صادرات القمح من الدولتين. وقد ساهم ارتفاع أسعار الأسمدة في أزمة المعروض من المنتجات الغذائية التي تعتمد بشكل أساسي على الأسمدة لرفع الإنتاجية. ويعتبر الاتحاد الروسي موردًا رئيسيًا للأسمدة والمغذيات.

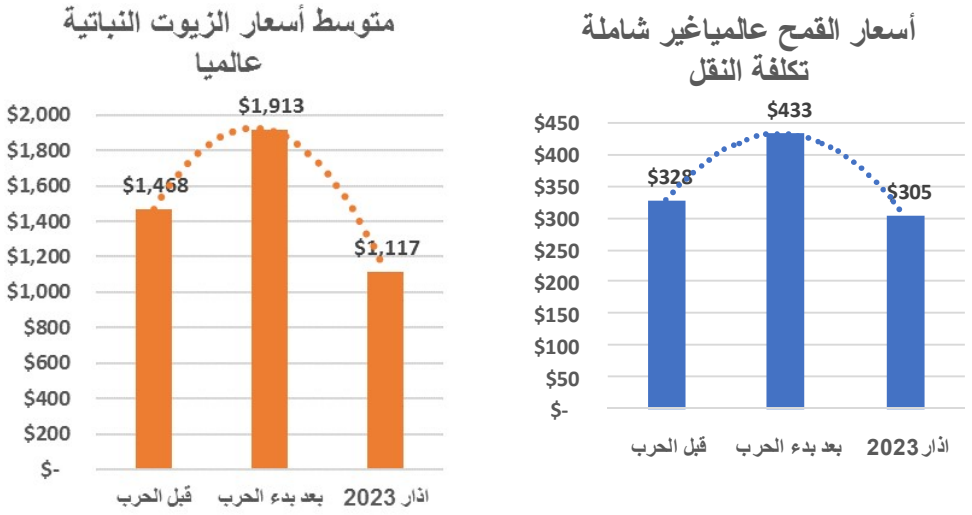

شكل رقم 12: تأثير أزمة أوكرانيا على أسعار القمح والزيوت

المصدر: مصادر متعددة مذكورة في المراجع

2/5/3: التغيرات المناخية:

تظل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية أمرًا في غاية الأهمية على المستويين الإقليمي والوطني لما تشكله من تحديات ومخاطر على الموارد الطبيعية والآثار الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية. وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. تمتد هذه المخاطر إلى تهديد إنتاجية المحاصيل الزراعية بالانخفاض، وزيادة واتساع نطاق الجفاف، وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية للمحاصيل، وتدهور خصوبة الأراضي نتيجة ارتفاع منسوب الماء الأرضي، وإلى بروز الظروف الملائمة لنمو وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية، والتأثير السلبي على الإنتاج الحيواني والسمكي، فضلا عن اختلال التراكيب المحصولية والخريطة الزراعية ومناطق توزيع الحاصلات المختلفة. وكل ذلك إنما ينعكس في محصلته سلباً على أوضاع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

وتعد المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم عرضة لآثار التغّيرات المناخية. ويتوقع أن يكون قطاع الزراعة والغذاء أكثر القطاعات تأثرا بالتغّيرات المناخية. ومن المتوقع تزايد تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة مما يزيد من ضغوط التحديات القائمة المتعلقة بندرة المياه وانخفاض إنتاجية التربة .وثمة توافق واسع على أن معدلات درجات الحرارة ستزداد بشكل مّطرد، لكن التغُّيرات في هطول الأمطار يجعله أقل قابلية للتنبؤ، مما يزيد من إمكانية التخطيط للمستقبل خاصة إذا ما اقترن تغير الهطول مع زيادة في تواتر الظواهر الجوية القصوى أو المتطرفة، وهو ما يمكن أن تكون له آثار كبيرة على جريان الأنهار وتدفق المياه الجوفية. كما أن الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر قد تكون له آثار سلبية شديدة على المناطق الساحلية المنخفضة المكتظة بالسكان في الإمارات العربية المتحدة وتونس وقطر ومصر، فضلا عن تفاقم مشاكل الملوحة القائمة في دلتا النيل في مصر.

وفي ضوء هذه التأثيرات المحتملة، تمثل التغيرات المناخية تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العربي والتنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر. وذلك من خلال تأثيرها على محاوره الأربعة، فهي تؤثر على إتاحة الغذاء والقدرة الكلية للأنظمة الزراعية على تلبية الطلب على الغذاء وتوليد الدخول للمزارعين، وتبين بعض الدراسات أن إنتاجية بعض المحاصيل يمكن أن تنخفض نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بنسبة تصل إلى 30 في المائة في بعض المناطق. وسوف تتأثر كذلك إنتاجية الثروة الحيوانية، فمع ارتفاع درجات الحرارة يزداد الإجهاد على الماشية، وتتعرض إنتاجيتها من اللبن للانخفاض، مع زيادة احتمالات إصابتها بالأمراض، وتعرضها لنقص الأعلاف نتيجة تزايد المنافسة بين الإنسان والحيوان على الموارد الزراعية الأرضية والمائية. ويمتد التأثير السلبي للتغيرات المناخية إلى قدرة الأفراد على الحصول على الموارد الكافية للحصول على الغذاء المناسب، كما تؤثر على استهلاك الغذاء من خلال تأثير الإجهاد الحراري على سلامة الأغذية وجودتها عبر السلسلة الغذائية بأكملها، كما يؤثر على استقرار الأفراد وتعرضهم لفقدان حصولهم (على الغذاء) بشكل مؤقت أو دائم إلى الموارد اللازمة للحصول على غذاء كافٍ، وانخفاض إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي. وفى هذا الصدد فإن أكثر الفئات تعرضاً لهذه الآثار السلبية هم هؤلاء الأكثر اعتماداً في معيشتهم ودخولهم على الزراعة، وبخاصة صغار المنتجين.

ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تؤثر التغّيرات المناخية على الاقتصاد الكلي ويتسبب بشكل غير مباشر في النزاعات، كما يتضح من تجارب الجفاف السابقة في سوريا والمغرب. فقد أسفر استمرار الجفاف في المغرب خلال ثمانينات القرن الماضي عن أعمال شغب بسبب أزمة الغذاء، أما الجفاف في سوريا بين عامي 2006و2010 فتسبب بالهجرة من المناطق الريفية، ما زاد من تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية. أن الآثار السلبية للتغيرات المناخية ستتزايد حدتها وفداحتها بمرور السنوات وأنها بعد عام 2030 ستصبح عامة على مختلف الدول والأقاليم، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

3/5/3: النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض دول المنطقة العربية:

تزايدت خلال العقد الأخير حدة النزاعات الأمنية والسياسية، سواء داخل الدول أو فيما بين الدول وبعضها البعض، وكانت المنطقة العربية محلاً لعددٍ من أشكال تلك النزاعات التي بلغت ثروتها فيما يعرف بالربيع العربي عام 2011. الأمر الذي كانت له آثاره وانعكاساته بالغة السوء على أوضاع التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. فقد أدت هذه النزاعات إلى تعطيل وإعاقة جانب من الطاقات والقدرات الإنتاجية الزراعية والغذائية، ومن ثم تعثرت جهود واهتمامات التنمية الزراعية ومشروعاتها مع ضعف المخصصات الاستثمارية الموجهة إليها من ناحية، كما أدت إلى انتشار واتساع المناطق وأعداد السكان الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية من ناحية أخرى. حيث تشير تقارير برنامج الغذاء العالمي في عام 2020 إلى أن عدد من يعانون حالة انعدام الأمن الغذائي في دول النزاعات والاختلالات الأمنية في الوطن العربي قدر بحوالي 46 مليون نسمة، أكثر من نصفهم يعاني من حالة انعدام شديد للأمن الغذائي Severe food insecurity (البرنامج العربي للأمن الغذائي وتقارير متفرقة من موقع برنامج الغذاء العالمي على الشبكة الدولية (الإنترنت) خلال النصف الأول من عام 2020).

كما أشار التقرير الصادر في 29 أذار 2023 تحت عنوان "الشرق الأدنى وشمال إفريقيا - نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2022"،عن كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والإسكوا، أن مستويات الجوع وسوء التغذية قد وصلت إلى مستويات حرجة في المنطقة العربية، لا سيما بعد أن أعاقت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية.

ويكشف التقرير أن ما يقدر بنحو 53.9 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية في عام 2021، أي بزيادة قدرها 55 في المائة منذ 2010، وزيادة قدرها 5 ملايين عن العام السابق. كما حذر التقرير من أن انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد قد واصل منحاه التصاعدي، ليؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154.3 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 11.6 مليون شخص عن العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي 162.7 مليون شخص، لم يستطيعوا تحمل كلفة تبني نمط غذائي صحي في عام 2020. وتتزايد تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في المنطقة العربية كل عام منذ عام 2017، حيث وصلت التكلفة في عام 2020 إلى 3.47 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم.

4/5/3 تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030:

خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 20145م تم عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بمشاركة 193 دولة. وقد اعتمدت هذه القمة أهداف 2030 تحت عنوان "تحويل عالمنا- خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030" هذه الخطة التي أصبحت تشكل التزاما ودليلا لخطط وإستراتيجيات التنمية لدول العالم المشاركة في هذه القمة ومنها الدول العربية والتي التزمت بتحقيق تلك الأهداف بحلول العام 2030م وفيما يخص التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فقد حظيت باهتمام مجموعة من الأهداف والغايات التي تضمنتها مجموعة الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030، لعل من أهمها ما يلي (ملحق رقم 7):

1. الهدف الأول: القضاء على الفقر
2. الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
3. الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
4. الهدف الثاني عشر "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".
5. الهدف الثالث عشر "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره".
6. الهدف الخامس عشر: الحياة في البر "حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحوٍ مستدام، وإدارة الغابات على نحوٍ مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي

العناصر والمكونات الرئيسية للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

4. العناصر والمكونات الرئيسية للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي:

1/4: الرؤية Vision:

وطن عربي متكامل اقتصاديا وآمن غذائياً وتغذوياً.

2/4: الرسالة:Mission

استخدام راشد وتكاملي للموارد الطبيعية والبشرية والمالية في الوطن العربي مستهدفا تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام، في إطار منظومة قيم تشتمل على الشفافية، الموضوعية، التناصر، الفعالية، الكفاءة، الإخلاص والعمل الجماعي.

3/4: الأهداف العامة والأهداف الإستراتيجية:

1/3/4: الأهداف العامة:

تشتمل الأهداف العامة للإستراتيجية على:

* تعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق التنسيق الزراعي العربي وصولاً الى التكامل الزراعي المؤدي الى التكامل الاقتصادي.
* تعزيز الأمن الغذائي العربي باستثمار الموارد المتاحة وتطوير الإنتاج والإنتاجية وصولاً الى الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الأساسية، لتجنب مخاطر عدم الاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال "نظام غذائي يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بحيث لا يتم المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة"..
* تهيئة البيئة الاقتصادية والاستثمارية لتحقيق الميزات التنافسية للمنتجات واستغلال الميزات النسبية المتاحة
* تحقيق التنمية الريفية المتوازنة والمستدامة في الاقتصادات المعتمدة على القطاع الزراعي والريفي.
* تحسين البنى التحتية والخدمات المساندة لتطوير واستدامة الإنتاج الزراعي.

2/3/4: الأهداف الإستراتيجية :Strategic Objectives

على الرغم من التحديات التي تواجه النظام الغذائي، هناك أيضًا عدد من الفرص التي يمكن أن تساعد في تحسين الأمن الغذائي والاستدامة في وطننا. بعض هذه الفرص تشمل:

1. تحسين الإنتاجية الزراعية: لدينا قوة عاملة جيدة التعليم والماهرة، والتي، إذا تم تدريبها ودعمها، يمكن أن تساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي. هناك أيضًا فرص لتحسين كفاءة استخدام المياه، من خلال ممارسات الري الأفضل واستخدام التقنيات الجديدة.
2. تطوير الزراعة المستدامة: الاهتمام متزايد بالزراعة المستدامة، والتي يمكن أن تساعد في تقليل الأثر البيئي لإنتاج الغذاء، مع تحسين دخل المزارعين والأمن الغذائي. هناك

فرص لتعزيز الزراعة العضوية والحراجة الزراعية وغيرها من الممارسات الزراعية المستدامة التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على موارد المياه، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين صحة التربة.

3. دعم صغار المزارعين: يواجه صغار المزارعين في عددًا من التحديات، مثل عدم الوصول إلى الأسواق والائتمان والخدمات الأخرى. هناك فرص لدعم هؤلاء المزارعين من خلال التدريب والخدمات الإرشادية وأشكال أخرى من المساعدة الفنية، والتي يمكن أن تساعد في تحسين سبل عيشهم والمساهمة في الأمن الغذائي.

4. زيادة تجهيز وتصنيع الأغذية: يمتلك قطاعًا قويًا لتجهيز وتصنيع الأغذية، والذي يمكن أن يساعد في خلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي. هناك فرص لتعزيز معالجة الأغذية ذات القيمة المضافة، مثل إنتاج الأغذية العضوية والحلال، والتي يمكن أن تساعد في زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

5. تطوير معايير سلامة الأغذية وجودتها: لدى صناعة غذائية متنامية، ولكن هناك مخاوف بشأن سلامة وجودة المنتجات الغذائية. هناك فرص لتحسين معايير سلامة الأغذية وجودتها، والتي يمكن أن تساعد في حماية المستهلكين وتعزيز الثقة في نظام الغذاء.

6. تحسين حوكمة الغذاء: نظام حوكمة جيد للأغذية، مع أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف الجهات الفاعلة. هناك فرص لتحسين التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام الغذائي، لجعل النظام الغذائي أكثر فعالية وكفاءة واستدامة. إن تقييم السياسات الرامية إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين الحالة التغذوية والصحية لسكان المنطقة بشكل شامل، مع مراعاة المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوخاة، يضمن تحسين آليات الحوكمة إمكانية تحديد المفاضلات وتقييمها بشكل مشترك من منظور شامل يشمل عدة قطاعات لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً في النظام بأكمله من خلال تعزيز الجهود على المستويين الوطني والإقليمي لتحسين جمع البيانات حول مختلف أبعاد الاستدامة وكذلك النهوض بإمكانات تحليل ودراسة المفاضلات في مختلف مخرجات أنظمة الأغذية الزراعية. ويمكن تفويض هيئات محددة على المستوى القطري والإقليمي ودعمها لقيادة مثل هذا التحليل لضمان الوصول إلى أنظمة غذائية صحية للجميع وفي الوقت نفسه التقليل من المفاضلات.

I. الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.

للقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية ولضمان حصول جميع المواطنين العرب في جميع الأوقات على كميات كافية من المنتجات الغذائية الميسورة التكلفة والآمنة. مما يعني زيادة توافر الأغذية المغذية، وجعل الغذاء ميسور التكلفة والحد من عدم المساواة في الحصول على الغذاء

II. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة:

لتغيير سلوك المستهلك، وخلق الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية المنتجة على نحو مستدام والمساعدة في تقليل النفايات وتعزيز سلاسل القيمة المحلية، وتحسين التغذية، وتشجيع إعادة استخدام الموارد الغذائية وإعادة تدويرها، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً. للقضاء على أنماط

الإسراف في استهلاك الغذاء؛ لتسهيل الانتقال في النظم الغذائية نحو أغذية مغذية ومستدامة تتطلب موارد أقل لإنتاجها ونقلها. اضافة الى تطوير حلول شاملة على طول سلسلة القيمة الغذائية بهدف الوصول إلى كامل الطاقات وذلك بواسطة تحسين استخدام الموارد البيئية في إنتاج الأغذية ومعالجتها وتوزيعها، وبالتالي تقليل فقدان التنوع البيولوجي والتلوث واستخدام المياه وتدهور التربة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة احتجاز الكربون من خلال تعميق فهم القيود والفرص التي تواجه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة على طول سلسلة القيمة الغذائية. ودعم حوكمة النظام الغذائي التي تعيد تنظيم الحوافز لتقليل فقد الأغذية والتأثيرات البيئية السلبية الأخرى. إن تشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل وتنمية المداخيل والاستفادة من التقنيات والأساليب المبتكرة لإحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية، وإشراك الشباب في هذا التحول. فالتكنولوجيا تؤدي دوراً أساسياً في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. ففي ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه العذبة. يعد التوسع السريع في تبني التكنولوجيا والابتكار أمراً حيوياً بالنسبة للمنطقة العربية لتعزيز أنظمة الأغذية الزراعية من حيث الإنتاجية والجودة والتنوع والكفاءة والاستدامة البيئية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تبني نهج شامل لتحديد أنسب أشكال الابتكار والتي ستختلف اعتماداً على السياق وضمان التوزيع العادل للمنافع المتأتية منه على مختلف أصحاب المصلحة خاصة الأكثر حرماناً. ويؤدي الشباب والشابات، بصفتهم ميسرين رئيسيين يقودون الابتكار وريادة الأعمال، دوراً أساسياً في تعزيز الاستدامة الغذائية والعدالة في التوزيع والكفاءة في الأداء. ويجب على كل دولة أن تأخذ زمام المبادرة لتشجيع الشباب على الابتكار وفي الوقت نفسه السعي لإيجاد فرص عمل لائقة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والتقنيات الزراعية.

III. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل والرفاه الريفي

توسيع تطورات النظم الغذائية للمساهمة في القضاء على الفقر والجوع من خلال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة الغذائية، والحد من المخاطر التي يتعرض لها سكان المناطق الريفية، وتمكين ريادة الأعمال ومعالجة الوصول غير العادل إلى الموارد وتوزيع القيمة. وتحسين المرونة من خلال الحماية الاجتماعية. كما يجبأن تشمل الزراعة الجميع. ويجب توزيع الفوائد المتأتية من التجارة الزراعية بالتساوي بين البلدان بما يساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. كما يجب رفد الفرص التجارية الجديدة بتدابير تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان حصولهن على أجور ملائمة. وتشمل هذه التدابير ضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وتمكين النساء من استخدام الأراضي المنتجة والاستفادة من الموارد الطبيعية والحصول على مدخلات الإنتاج. كما يجب تمكين النساء من الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية والمالية والتعليم والتدريب والأسواق والمعلومات.

IV. الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر

ضمان استمرار عمل النظم الغذائية المستدامة في المناطق المعرضة للنزاعات أو الكوارث الطبيعية تعزيز العمل العربي لحماية الإمدادات الغذائية من آثار الأوبئة. لتمكين جميع الأشخاص داخل النظام الغذائي من الاستعداد والتحمل والتعافي من عدم الاستقرار وأيضًا مساعدة الناس في كل مكان على المشاركة في النظم الغذائية التي، على الرغم من الصدمات والضغوط، توفر الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش العادلة للجميع. ونظرا للحاجة الماسة

الى الحفاظ على الطبيعة وزيادة القدرة على الصمود أمام تغيرات المناخ. نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية، يجب العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام وزيادة قدرتها على الصمود أمام التبعات المترتبة على تغير المناخ. ويجب على المنطقة أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على أي سياسة على تغير المناخ والاستدامة البيئية كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

٧. الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

ان تحقيق التكامل الزراعي العربي يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق الامن الغذائي العربي وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية وهذا ممكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات زراعية وتجارية عربية تشجع على التجارة البينية والاستثمار المشترك العام والخاص بالاعتماد على المزايا الطبيعية لكل بلد والمصالح المشتركة.

ترمي الأهداف الاستراتيجية المضمنة في هذه الوثيقة إلى تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس في مجالات متنوعة، مثل التنمية الاقتصادية، والحفاظ على البيئة، وتعزيز المساواة، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من القضايا الهامة. ولذا، فإن ربط الأهداف الاستراتيجية لهذه الوثيقة بأهداف التنمية المستدامة يعزز التزامنا بالتحول نحو عالم أفضل امن غذائيا وأكثر استدامة.
بالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق ربط قوي بين البرامج المدرجة في هذه الوثيقة وأهداف التنمية المستدامة. فعندما تنفذ هذه البرامج بنجاح، تكون لها القدرة على تحقيق تأثيرات إيجابية في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومن أهمها. القضاء على الفقر، الهدف رقم 1 وأنهاء الجوع، الهدف رقم 2 والاستخدام الكفؤ للمياه، الهدف رقم 6 وكذلك الإنتاج والاستهلاك المستدام، الهدف رقم 12 والهدف رقم 15 الخاص في الحياة في البر ناهيك عن الأهداف الأخرى المساعدة كبرامج تعزيز المساواة وحقوق المرأة، مثلاً، الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالمثل، يمكن أن تسهم البرامج التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية المستدامة في تحقيق الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببنية تحتية قوية ومرنة. وذلك كما هو موضح في الملاحق 5، 6 والتي توضح الترابط والتشابك ما بين أهداف وبرامج الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة 2030

برامج وآليات الوفاء بالأهداف الإستراتيجية

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

برامج وآليات الوفاء بالأهداف الإستراتيجية:

يتناول هذا الجزء من الوثيقة البرامج والمكونات التنفيذية المناسبة الهادفة إلى الوفاء بالأهداف الاستراتيجية الخمسة وهي:

I. الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.
II. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة
III. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي
IV. الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر.
V. الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

وتجدر الإشارة هنا إلى أن آليات العمل تستند بالضرورة إلى ثلاث مكونات كما يلي:

- **مكون استثماري**: يقوم على تدبير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الأنشطة التنموية، حيث يتم تدبيرها على مستويين الأول إقليمي (عربي) من مشاركات صناديق التنمية العربية والثاني مساهمات وطنية يتم تدبيرها من الدول التي سوف تستضيف إنفاذ هذه الآليات وبنسب تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة، علما بأن مبدأ المشاركة هو مبدأ اختياري للدول حسبما تراه في هذا الشأن.

- **مكون سياساتي**: يقوم على تطوير السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول المشاركة على أن يتم بلورة مقترحات التطوير بناء على دراسات ذات طبيعة اقتصادية متخصصة تركز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور الأمن الغذائي، ويقوم بهذه الدراسات خبراء من الدول المضيفة وبدعم فني من المنظمات والمؤسسات العربية الإقليمية.

- **مكون مؤسسي**: ويقصد به تعزيز قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية التي سيعهد إليها بإدارة البرنامج.

وبطبيعة الحال فإن الحرص على التكامل والتنسيق على مستوي هذه المكونات الثلاث يعد شرطاً هاماً لنجاح تنفيذ أي من هذه البرامج.

تتناول الوثيقة فيما يلي عرضا موجزا لكل برنامج تركيزا على العناصر التالية:

- الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية.
- الفعاليات التنفيذية.
- نظام الإدارة.

تتضمن البرامج المقترحة عدة مواضيع أساسية عابرة للبرامج التي تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ شامل واشتمالها فيما اقترح من برامج في هذه الوثيقة وكذلك ما تضمنته استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030، وذلك لضمان نجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة. وستشتمل خطة التنفيذ لكل مشروع على جزء مهم من أنشطة المشروع تختص بالعديد منها، والتي تشمل تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وإعادة النظر

في القوانين العربية المتعلقة بنظام التقييس الغذائي وتحديث القوانين الحالية لضمان جودة الموارد الغذائية التي يتناولها المواطن العربي. ووضع آليات رقابة خاصة ودقيقة على المواد الغذائية المستوردة إلى البلدان العربية، وإجراءات رقابة صارمة لضمان جودة الموارد الغذائية المتاحة للمواطن العرب، ناهيك عن إعادة النظر في قوانين وأنظمة المخططات التنظيمية الشمولية للمدن والقرى: ستتم مراجعة القوانين والتأكيد على عنصر المساواة بين الجنسين

البرامج والمكونات التنفيذية للاستراتيجية

I. البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.	
1	برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته.
2	برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي.
II. برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة	
3	برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء:
4	برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.
5	برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن
6	برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية:
7	برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية:
8	برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها
9	برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
10	برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي
III. برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي	
11	برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي
12	برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب
IV. برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر	
13	برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية
14	برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي - إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء
15	برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين والنازحين
V. تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي	
16	برنامج تشجيع التجارة والاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة
17	برنامج تشجيع الصناعات الغذائية

جدول (6): قائمة البرامج والمشاريع المقترحة ضمن الاستراتيجية

I. البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.

1ـ برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته

يعد تتبع العلاقة بين سلامة الأغذية، ومستويات الأمن الغذائي في أي مجتمع مفيدا من عدة جوانب لعل من أهمها:

- أن هناك ارتباط وثيق بين السلامة الغذائية والأمن الغذائي، وتولد الأغذية غير المأمونة حلقة مفرغة من الأمراض التغذوية وتؤثر بشكل خاص على الرضع وصغار الأطفال والمسنين والمرضى.
- تشير التقديرات إلى إصابة نحو 600 مليون شخص بالمرض بسبب تناول أغذية ملوثة سنوياً.
- أن الإمدادات الغذائية المأمونة تدعم الاقتصادات الوطنية والتجارة والسياحة، وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتعد سندا للتنمية المستدامة. وانطلاقاً من الحقائق السابق الإشارة إليها فإنه من المقترح أن تتضمن هذه الوثيقة لإستراتيجية الأمن الغذائي العربي برنامجا السلامة الغذائية يستهدف الآتي:

أهداف البرنامج:

- تعزيز القدرة على الاكتشاف المبكر للأمراض المرتبطة بتلوث الأغذية، وزيادة الوعي الغذائي لدى طبقات المجتمع بأهمية السلامة الغذائية وأساليب الحفاظ عليها.
- إقامة نظام وبُنى تحتية غذائية ملائمة (مثل المختبرات) تمكن من التصدي للمخاطرة المهددة للسلامة الغذائية.
- تعزيز التعاون المتعدد القطاعات بين قطاعات الصحة العمومية، وصحة الحيوان والزراعة وغيرها من القطاعات من أجل تحسين التواصل والعمل المشترك.
- تعزيز الرقابة على الأغذية بتدعيم الأجهزة الرقابية فنياً ومالياً ووضع السياسات الكفيلة لزيادة فعالية هذه الأجهزة في أداء أدوارها الرقابية.

2ـ برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي

تفتقر الكثير من الدول العربية الى وجود إطار قانوني تنظيمي يعني بقضية الأمن الغذائي وفي الكثير من الأحيان تسند مهام تحقيق الأمن الغذائي الى جهة واحدة على الرغم من أن تحقيق الأمن الغذائي يقع تحت مسئولية العديد من الجهات والوزارات والتي تعمل بشكل مستقل مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي وعليه لا بد من خلق إطار قانوني تنظيمي ينسق الجهود بين مختلف الجهات ذاتي العلاقة بالأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي:

أهداف البرنامج:

- تحديد أو إنشاء جهة يعهد إليها بالمسؤوليات الشاملة في مجال التخطيط والمتابعة والتنفيذ والإشراف والتنسيق في لكل ما يتعلق بالأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي.

- تعزيز التنسيق والتناغم بين مختلف الجهات ذات العلاقة بشأن البرامج والتدخلات والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي. وتحديد مسؤوليات ومهام كل جهة بشكل واضح
- الاتفاق على مؤشرات للأمن الغذائي العربي اعتمادا على خصوصية الدول الأعضاء والمؤشرات العالمية والدولية المتبعة.
- تطوير القدرات البشرية والمؤسسية للجهات العاملة في الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والقومي.
- استقطاب التمويل والاستثمارات في الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم الدعم الفني واللوجستي والاستشاري للجهة التي ستتولى ملف إدارة الأمن الغذائي في كل بلد.

II. برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة

3ـ برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء

سبق الإشارة، في مجال تناول الفاقد والهدر في الوضع الراهن، إلى أهمية هذا الموضوع فيما يتعلق بأثره العميق على الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة، وذلك على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وبالنسبة للمنطقة العربية يتضح أن أبرز العوامل المسببة لفاقد الأغذية يتمثل في:

1) انخفاض كفاءة الأنشطة الزراعية، ومعاملات ما بعد الحصاد والممارسات الضارة أثناء النقل والتجهيز، أو الفاقد خلال مراحل التخزين، 2) انخفاض أو نقص البنى التحتية في السوق بما في ذلك عدم كفاية التبريد، وسوء النقل والاعتماد على الأكشاك المكشوفة، حيث تتعرض المنتجات الغذائية للتلوث والحرارة والرطوبة والتعرض لأشعة الشمس التي تسرع وتيرة تدهورها [(2)].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يتم تنفيذه في الأساس على المستويات الوطنية، كما تتم إدارته في إطار مسئوليات العديد من المؤسسات الوطنية المختصة في كل دولة من الدول العربية. وعموماً يمكن الإشارة إلى أهم أهداف هذا البرنامج وآليات تنفيذه على النحو التالي:

أ- أهداف البرنامج:

- ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في الحد من الفاقد والتالف في سلع الغذاء إلى النصف (في عام 2030) ليتوافق ذلك مع أهداف التنمية المستدامة.
- من خلال تحسين الوعي لدى المنتجين والموزعين والبائعين والمستهلكين والتجار بما يترتب على فقدان الأغذية وهدرها من آثار، وكيفية الحد منها.
- إعادة توجيه الدعم المباشر وغير المباشر ليكون أكثر كفاءة وفعالية والحد من التشوهات المرتبطة به.
- إدخال التقنيات والممارسات المناسبة لزيادة العمر الافتراضي للسلع الغذائية وتقصير سلاسل التوريد.

ب- آليات وفعاليات العمل:

تتمثل آليات وفعاليات العمل المقترحة في التالي:

- اعتماد وتطبيق نهج **سلسلة القيمة الغذائية**: فنظرا لآن الفاقد والهدر من الأغذية يتراكم تدريجياً على طول مراحل السلسلة الغذائية، من الإنتاج وحتى الاستهلاك، فيوصى باعتماد هذا النهج في تقدير أثر التدخلات على طول السلسلة. إذ تكثر أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية بسبب غياب التنسيق وسوء إدارة السلاسل الغذائية. إذ يساعد هذا النهج في تقصى أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية بالرجوع إلى مراحل محددة وبالتالي ضمان أن إدخال أية تحسينات في الأداء لهذه المراحل سوف يتبعه بالضرورة تحسينات في كفاءة الأداء في المراحل التالية وهكذا وصولاً إلى مرحلة الاستهلاك.

- توجيه اهتمام أكبر لتطبيق **التقنيات المناسبة:** حيث يستلزم الأمر الاهتمام بتطبيق الحديث والمبتكر من التقنيات اللازمة لتحسين الأداء في المراحل المختلفة للسلسلة التسويقية، ويمكن الاستفادة من تجارب التطبيق الناجح لهذه التقانات في دول عربية أخرى وكذلك الاستفادة بالتجارب العالمية في هذا المجال. ويغطى التطوير التقني مراحل تسويقية هامة مثل مراحل التخزين والتعبئة والتغليف والنقل، إذ تعد هذه المراحل هي الأخطر والأكبر أثراً على معدلات الفاقد والتالف الغذائي في المنطقة العربية.

- **الاستثمار في البنية التحتية:** إذ أن تحسين البنية التحتية والمرافق التجارية يعد من الأمور الحيوية وذات الأثر في الحد من الفاقد في الأغذية. وفى هذا المجال فإن تحسين شبكة الطرق، والبنية الأساسية الخاصة بالأسواق وغيرها من عناصر البنية الأساسية يؤثر بصورة فعالة على معدلات الفاقد خلال مراحل سلاسل التوريد الغذائي.

تحسين القدرة على **تجهيز وتصنيع الأغذية**: تشير المعلومات إلى أن نسبة المجهز والمصنع من الأغذية في المنطقة العربية يعد منخفضاً بصورة واضحة عند مقارنتها بالمستويات العالمية خاصة في الدول المتقدمة. وفى الواقع فإن الفعالية في تجهيز الأغذية تعد وسيلة هامة لحفظ المنتجات القابلة للتلف، كما أن ذلك يضيف قيمة إضافية للسلع الزراعية الأساسية، ويحد من فاقد الغذاء في سلسلة الإمداد. وتزداد أهمية عمليات التجهيز والتصنيع الغذائي خلال فترات الحصاد حيث يكون المعروض أكبر من الطلب على هذه السلع، ويكون نهج التصنيع هو النهج الأوفق للحفاظ على السلع المنتجة وإكسابها قيمة اقتصادية إضافية هذا بالإضافة إلى إطالة الأفق الزمنى لتسويقها.

4ـ برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.

تشير المعلومات المتاحة عن الكميات المستهلكة من سلع الغذاء الرئيسية في المنطقة العربية إلى عدة مؤشرات يمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

- يتسم متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للاستهلاك بالجمود النسبي، إذ قدر بنحو 727 كجم سنويا وذلك كمتوسط للفترة (2016- 2018)، وهو لا يختلف كثيراً عما كان عليه في السنوات (1996- 1998) والذي بلغ نحو 728 كجم. غير أن تركيز المكونات الغذائية قد شهدت خلال هذه الفترة بعض التغيرات على النحو التالي:

  - انخفاض متوسط المتاح للاستهلاك للفرد من بعض المجموعات الغذائية كما هو الحال بالنسبة لكل من الأرز والشعير والبقوليات والخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها، وفي المقابل ارتفع متوسط المتاح للفرد من سلع غذائية أخرى مثل القمح ودقيقه والذرة الشامية والدرنات والجذور، والزيوت والشحوم واللحوم البيضاء والبيض والأسماك. ويلاحظ من هذا التطور أن نصيب الفرد قد تزايد بالنسبة للقمح والذي يأتي في مقدمة الواردات الغذائية العربية، إذ تزايد نصيب الفرد من نحو 148

كجم إلى نحو 160 كجم خلال الفترة المشار إليها. كما يلاحظ تراجع نصيب الفرد من سلع تعد هامة في الأنماط الغذائية الصحية كالخضروات والفاكهة، هذا على الرغم من أن هذه السلع تنتج عادة في البيئات الزراعية العربية وتعد الواردات منها محدودة. الأمر الذي يعنى أن التطورات في أنماط الغذاء تتجه عكس ما تتيحه قاعدة الإنتاج الزراعي العربي، الأمر الذي يزيد من تفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

- أنه في الوقت الذي يمثل فيه نصيب الفرد من الحبوب ما يعادل ضعف النصيب العالمي، فإن نصيب الفرد من الخضر والفاكهة يتسم بالمحدودية إذ يبلغ نصيب الفرد على مستوى العالم نحو 142 كجم سنويا بينما لا يتعدى هذا المتوسط حاجز 40 كجم في عدد كبير من الدول العربية مثل مصر وتونس والكويت.
- يلاحظ أن هناك خلل في التوازن بين المكونات التغذوية في النمط الغذائي العربي وذلك من المنظور الصحي. إذ تنخفض نسبة المصادر الحيوانية مقارنة بالمتوسط العالمي، وبدرجة أكبر بالمقارنة مع متوسطات الدول المتقدمة، هذا في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة المكونات الغذائية من المصادر النباتية مثل القمح ودقيقه.
- على الرغم من أن الوطن العربي يعد مصدراً لعدد كبير من سلع الفاكهة، إلا أن نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من هذه المجموعة يبلغ فقط نحو 83 كيلو جرام/ سنوياً، وهو يقل عن الكمية الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية، والتي تبلغ نحو 110 كيلو جرام للفرد سنوياً.
- يحصل الفرد العربي على ما يتراوح بين 50، 75 مليجرام من الأحماض الدهنية المستمدة من المأكولات البحرية، وهو ما يقل كثيراً عما توصى به منظمة الصحة العالمية والمقدر بنحو 250 مليجرام يومياً.

- تشير المعلومات إلى أن سياسات تسعير مواد الغذاء التي تتبعها بعض الدول العربية تؤثر تأثيراً كبيراً على معدل نصيب الفرد من هذه السلع إلى درجة أن إتاحة هذه السلع بأسعار منخفضة قد أدت إلى زيادة كبيرة في المستهلك منها متجاوزة بذلك المعدلات والمتوسطات العالمية. وتبدو هذه الظاهرة واضحة بالنسبة للقمح الذي يزيد متوسط نصيب الفرد منه عن المعدلات العالمية بنسبة لا تقل عن 40% وذلك لعدة عوامل يأتي في مقدمتها إتاحة هذه السلعة الهامة بأسعار منخفضة. إلى درجة أصبح القمح ومنتجاته يعد أحد مصادر الأعلاف في عدد من الدول العربية. وقد أدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع فواتير المستوردات منه مخلفة بذلك المزيد من التعقيدات على مشكلة العجز الغذائي العربي.

ونظراً لأهمية تطوير أنماط الغذاء العربي في اتجاه تحسين انعكاساته الصحية والتغذوية، ومحاولة توجيهه ليتوافق قدر الإمكان مع طبيعة قاعدة الموارد الإنتاجية الزراعية. فيقترح تنفيذ برنامج يسعى إلى تحقيق عدة أهداف يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

أ- <u>أهداف البرنامج:</u>

- زيادة الوعي التغذوي – في الدول العربية ليلعب دوراً في توجيه الطلب على سلع الغذاء.
- تبنى نظم لتسعير مواد الغذاء تتسم بالفعالية والتأثير الإيجابي على أنماط الغذاء، والحد من الفاقد منه، بتوجيهه إلى استخدامات أخرى، وذلك دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية لشبكات الأمان الاجتماعي التي تطبقها العديد من الدول العربية.

ب- آليات وفعاليات العمل:

- تعديل نظم وسياسات الدعم المطبقة، بالدرجة التي تضمن توجيهها وزيادتها للفئات الاقل دخلا وتزيد من كفائتها، وترشد من استهلاك السلع المدعومة من ناحية أخرى.
- التوسع في تطبيق الملصقات والبيانات على المنتجات الغذائية الطازجة والمجهزة والمصنعة، واشتمال هذه البيانات على المؤشرات الصحية والبيئية الخاصة بالمنتج.

تطوير الإحصاءات الخاصة بالموازين السلعية الغذائية لتكون أداة أكثر دقة في مجال رصد ومتابعة الأنماط الغذائية والأوضاع التغذوية.

5ـ برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن

أهداف البرنامج:

- تقييم فعالية التدخلات الحالية في مجال التغذية والصحة (برامج التدعيم، والتدخلات والخدمات الصحية للأم والطفل).
- توفير الأغذية المدعمة وبشكل خاص للفئات الفقيرة والضعيفة.

6ـ برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية

تشير المعلومات إلى أنه على الرغم من أن الدول العربية قد حققت تطوراً مهماً في الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية، إلا أن الخبرات الدولية بالإضافة إلى نتائج البحوث والمشروعات الإرشادية التي نفذتها بعض الدول العربية تشير إلى عدة حقائق يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

- أن هناك فوارق كبيرة نسبياً بين الإنتاجية الزراعية المحققة وتلك التي يمكن تحقيقها فيما لو تم الالتزام بالنظم والتقانات الزراعية المتطورة، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أنه من الممكن زيادة الإنتاجية الزراعية للأراضي المروية بنسبة تتراوح بين 30- 50% من مستوياتها الحالية وذلك بتبني المكونات التنفيذية التالية:
  - تطوير مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومواد مكافحة للأمراض وإتاحتها للمزارعين بأسعار مناسبة في إطار نظام إرشادي فعال.
  - تعزيز القدرات العربية على إنتاج المناسب من البذور للبيئات الزراعية العربية، أخذاً في الاعتبار طبيعة ما تفرضه تغيرات المناخ وضرورة التكيف معها.
  - تخطيط وتنفيذ أعلى مستوى ممكن من مكونات الزراعة الذكية والتي تشمل بالضرورة تطوير منظومات الري، والمعاملات الزراعية، ونظم الحصاد والحفظ الملائمة لطبيعة المحاصيل.
  - اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على خصوبة التربة من جانب، وترشيد استخدامات مياه الري من جانب آخر.
  - استخدام وفورات المياه التي يمكن تحقيقها عن طريق تطوير نظم الري الحقلي إلى نظم أكثر كفاءة وذلك بالتوسع الأفقي في المساحات المروية الأمر الذي يمكن أن يحقق طفرة في الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أعدت دراسة موسعة في هذا المجال يمكن الاستفادة بنتائجها عند تنفيذ هذا البرنامج الفرعي [1].

7ـ برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية

في ضوء ما تقدم عرضه في الوثيقة في جزء الوضع الراهن فيما يتعلق بتدني إنتاجية المحاصيل الغذائية في مناطق الزراعات المطرية والمشكلات التي تكمن وراء ذلك، فإن هذا البرنامج يرتكز في المقام الأول إلى عدة أنشطة، أهمها ما يلي:

- التوسع في إعطاء المدرجات والزراعة الكنتورية والزراعة الحافظة للموارد.
- إعطاء السدود السطحية والخزانات تحت السطحية، وبرك المزارع.
- زيادة قدرة المزروعات على استيعاب المياه من خلال الزراعة الحافظة للموارد والزراعة الجافة (المبكرة) وتحسين أنواع المحاصيل واستغلال أمثل للمساحات، وإدارة خصوبة التربة.
- التوسع في تنفيذ مشروعات حصاد المياه وذلك اعتماداً على خبرات بعض المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال.
- دعم التوجه إلى إنتاج بذور الأصناف والأنواع النباتية المقاومة للجفاف، وفى هذا المجال فإن الخبرات المتراكمة لإيكاردا وكذلك المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة(أكساد). تعد رصيدا مهماً يمكن استثماره من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات ووزارات الزراعة المعنية بصدد إحراز تقدم ملموس في تطوير إنتاجية الزراعات المطرية في العديد من الدول العربية.
- قيام حكومات الدول المشاركة في هذا البرنامج الفرعي بتخصيص توليفة من الحوافز الإنتاجية للمزارعين، وذلك لتحفيزهم على توجيه المزيد من الاستثمارات إلى هذا النمط من الزراعات، وكذلك للحد من مخاطر الاستثمار بتطبيق سياسات ملائمة مثل سياسات التأمين الزراعي، والنظم المناسبة من الزراعات التعاقدية.

وفي هذا المجال تلزم الإشارة إلى أن البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي والذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قد تضمن تصوراً تفصيلياً لبرنامج تطوير القدرات الإنتاجية للزراعات المطرية في الدول العربية ويمكن الرجوع إليه حال اعتماد هذه الوثيقة والبدء في وضعها في موضع التنفيذ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا تمكنت المؤسسات الإقليمية بالتعاون مع الأجهزة المختصة على المستوى الوطني من إحراز تقدم مناسب في هذا المجال فإن ذلك فسوف ينعكس بشكل واضح في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما سوف يحد من مشاكل الفقر وغير ذلك من المشاكل التي تعاني منها البيئات الزراعية المطرية.

ويعرض الجزء التالي موجزاً لأهداف البرنامج وفعالياته التنفيذية والنظام المقترح لإدارته ومصادر التمويل المحتملة:

أ- أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج بشقيه إلى تحقيق الآتي:

- تحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية للأراضي المروية بنسبة 25-40%.
- تطوير منظومة الري الحقلي للحفاظ على موارد المياه واستخداماتها في التوسع في مساحات الأراضي المروية والتي يمكن زيادتها بنسب تتراوح بين 10 – 15% من مساحتها الراهنة.
- الحد من المخاطر الإنتاجية في الزراعات العربية وذلك بتطبيق سياسات ملائمة في مجالات التأمين الزراعي. والتعاقد التسويقي والاستثمار في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج المتطورة.

ب- فعاليات التنفيذ:

- تخطيط وتنفيذ مكون بحثي وإرشادي في مجال توفير البذور غزيرة الإنتاج، وكذا توليفة المعاملات الزراعية الملائمة لكل بيئة من البيئات الزراعية العربية.
- تخطيط وتنفيذ عدد من المشروعات التنفيذية في مجالات حصاد المياه والحفاظ على خصوبة التربة.
- تخطيط وتنفيذ عدد من السياسات الاقتصادية والزراعية المطلوبة وذلك في إطار التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية ذات الخبرة والمؤسسات المختصة على النطاق الوطني. ومن المقترح إعطاء أولوية لسياسات التأمين الزراعي، والتعاقد التسويقي، وسياسات الإسناد الحكومي للمزارعين.

ج- إدارة البرنامج:

تتم إدارة هذا البرنامج في إطار منسق من علاقات التعاون فيما بين المنظمات والمؤسسات العربية المختصة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والمناطق القاحلة (أكساد) وكذلك المركز الدولي لدراسات الأراضي الجافة والمناطق القاحلة (إيكاردا) بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارات الزراعة العربية. وفى هذا المجال تتم إدارة البرنامج من خلال مجلس تنفيذي يضم خبراء من هذه المنظمات بقيادة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وفريق عمل متخصص من كل دولة من الدول المشاركة في البرنامج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن إعداد تصور تنفيذي تفصيلي لكل برنامج من البرامج المقترحة وذلك بعد اعتماد مسميات هذه البرامج وآليات تنفيذها حسبما ورد في هذه الوثيقة.

8ـ برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها

تعد النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث أمرا أساسيا لتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة لضمان قدرة النظم على مقاومة التغيرات المناخية والكوارث وغيرها من الصدمات والضغوط والتعافي منها واستدامة تناول الناس في المنطقة والأجيال القادمة غذاءً صحياً. وينطوي ذلك على اتخاذ إجراءات تحدث تحولا في النظم الغذائية للدول لزيادة قدرتها على تقديم أغذية صحية للجميع، وضمان مساهمة إنتاج واستهلاك الغذاء في الاستدامة البيئية.

أ- **الهدف من البرنامج:**

- تعزيز قدرة المنطقة العربية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث لضمان الأمن الغذائي على المدى البعيد.

ب- <u>الفعاليات والآليات:</u>

- بناء أنظمة غذائية مستدامة ومرنة لأنماط غذائية صحية
- تطوير ريادة الأعمال البيئية واقتصادات الكربون.
- تبني مبادرات مكافحة التصحر والاستزراع الغابي والاقتصاد الأخضر.
- بناء قدرات المجتمعات الهشة وتحسين سبل كسب العيش.
- تعزيز الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الدائري
- مبادرات دولية مشتركة مع شركاء التنمية في قطاعات المياه والغذاء والطاقة
- إطلاق حزم تحفيزية للاستثمار في مجالات الزراعة الذكية مناخيا

9ـ برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي

أ) أهداف البرنامج:

- وقف أو عكس اتجاه تدهور وإساءة استخدام الموارد الطبيعية، أي الأرض والمياه والنباتات والحيوانات.
- تشجيع وتطبيق مناهج وطرق وأساليب شاملة ومتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية مثل تبني طرق الزراعة الدائمة.
- حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الأصلية.
- الحفاظ على المراعي وتطويرها وصيانتها.

ب) <u>الفعاليات والآليات:</u>

- تشجيع إنشاء بنوك عربية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية.
- تقديم الدعم الفني للبنوك القائمة ومساعدتها على التوسع وتطوير أعمالها.
- تقديم الدعم الفني وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

10ـ برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي

قد تسهم المفاهيم المبتكرة، ومنها الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، في سد الفجوة لتلبية الطلب على الغذاء في المنطقة العربية في المستقبل. ويمكن تعزيز الإنتاج المحلي بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد. وقد تتيح التقنيات المبتكرة للمنطقة استخدام الطاقة الشمسية لتحلية المياه؛ لزراعة ما يلزمها من منتجات الغذاء في المناطق الصحراوية. ولهذه الغاية، ينبغي **إعطاء صندوق للابتكار** في إنتاج الغذاء بمشاركة جميع الدول العربية للتعاون في التقنيات الجديدة.

أ- <u>الهدف من البرنامج:</u>

- الارتقاء بكفاءة النظم الغذائية في المنطقة العربية.

ب- <u>الفعاليات والآليات</u>

- تحفيز إجراء البحوث في مجال الغذاء (الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة) على مختلف المستويات الأكاديمية.
- تشجيع القطاع الخاص على نقل التكنولوجيا العالمية في مجال الأمن الغذائي من خلال الشراكات مع أصحاب المصلحة.
- إعداد مسح شامل ورسم خريطة لجميع البرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي والنظم الغذائية وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن هذه التدخلات.
- إعداد دراسة عن الاحتياجات التدريبية للمؤسسات المختلفة
- إنشاء وحدة للبحث والتطوير للأمن الغذائي في الإقليم.
- توفير الدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير ذات العلاقة بالأمن الغذائي.
- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالأمن الغذائي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- إعداد دراسة أولية عن إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي بحيث تتضمن الأهداف والأنشطة الرئيسية ونطاق العمل الإقليمي والمتطلبات والفوائد والعوائد الاقتصادية والاستثمارات المحلية والدولية المحتملة والشراكات بين القطاع العام والمستثمرين الآخرين.
- إعداد بحث/دراسة عن فقدان وهدر السلع الزراعية والغذائية إلى جانب سلاسل الإنتاج والتوريد والاستهلاك، وتحديد الوسائل والأدوات والجدوى من الإجراءات الرامية إلى الحد منها.
- إعداد دراسة حول المعوقات والتشوهات التي تؤثر على تحسين وتطوير النظم الغذائية واستراتيجيات التحول نحو نظم غذائية آمنة ومستدامة.

III. برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي

11- برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الفقراء وغيرهم من الفئات المهمشة هم أكثر الفئات السكانية تضررا ومعاناة عندما تزداد حدة تقلبات أسعار سلع الغذاء الرئيسية، إذ تحد محدودية دخولهم من قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الغذائية الرئيسية، وقد يؤدى اتساع حدود هذه الظاهرة إلى خلق العديد من الظواهر والمشاكل الاجتماعية الحادة ذات الأثر السلبي على السلم الاجتماعي، كما أنها تشكل تهديداً مستمراً لأمن ومعدلات الاستقرار. لذلك تحرص العديد من دول المنطقة العربية إلى اتخاذ تدابير معينة للحد من معدلات الفقر، ولزيادة قدرة الفقراء على تحمل وطأة ارتفاع الأسعار، والتقلب الذي قد يحدث في المناخ أو المعروض من بعض سلع الغذاء الإستراتيجي. وبطبيعة الحال فإن هذه التدابير تخفف كثيراً من معاناة هذه الفئة من السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر سواء كانوا في الريف أو في الحضر.

ولإحداث التحول المطلوب في القطاعات الريفية ولمحاربة الفقر فإن من الأهمية التركيز على السياسات الاقتصادية والزراعية للنهوض بالقطاعات الزراعية، والتي بالتالي ستساهم في الارتقاء بالدخول وفتح فرص التشغيل خاصة للمرأة الريفية وإمكانية حصولها على حيازة الأرض، وإتاحة التقانات الملائمة، وخدمات التمويل، والإرشاد وفرص التعليم. وذات السياسات يمكن توجيهها لقطاع الشباب مما يعزز معدلات التشغيل بحسبانها المفتاح الرئيسي لازدهار الريف وإزالة الفقر الريفي. ويعتبر هدف زيادة قدرة الفقراء تأمين احتياجاتهم الغذائية الرئيسية، أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي. لذلك يقترح تنفيذ برنامج لزيادة قدرة الفقراء على الوصول إلى الغذاء. ويستهدف التالي:

أ- أهداف البرنامج:

- تعزيز قدرة الفقراء ومحدودي الدخل على تأمين احتياجاتهم من سلع الغذاء الأساسية.
- تأمين دعم غذائي متكامل تغذوياً وسليم صحياً للقطاعات الأكثر حساسية من السكان مثل أطفال المدارس، وعمال المصانع.

ب- فعاليات البرنامج:

- تتم أنشطة وفعاليات هذا البرنامج على المستويات الوطنية في الأساس حيث يقترح أن تضع حكومات الدول وفى حدود مواردها الاقتصادية الدعم المناسب لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي للسكان خاصة الفقراء منهم، ويقترح في هذا المجال تطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه هذه الشبكات للفقراء دون غيرهم وذلك لزيادة فعالية الموارد المالية المخصصة في تحسين مستويات الأمن الغذائي، وتحقيق درجات أعلى من الاستقرار الاجتماعي.

12- برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مشاركة المجموعات الفاعلة في الريف العربي (المرأة والشباب)، مما يساعد على عملية تحول نظم الأغذية الزراعية، وإتاحة فرص عمل واسعة، من خلال تطوير ريادة الأعمال للشباب من الجنسين.

أ- هدف البرنامج:

- زيادة قدرة قطاعات المرأة الريفية والشباب على الحصول على احتياجاتهم الغذائية وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الريف العربي.

ب- فعاليات وآليات العمل:

- تطوير النظم المزرعية الريفية.
- تطوير التنظيمات الإنتاجية للمرأة والشباب وربطهم بمؤسسات التمويل والتسويق.
- توطين ريادة الأعمال الريفية والتحول من الزراعة المعاشية إلى التجارية.
- تنفيذ مشروعات خاصة بتحسين سبل العيش لصغار المزارعين من قبل المنظمات العربية والإقليمية العاملة بالمنطقة

IV. برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر

13ـ برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية

التجارة ضرورية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية. فقد ساهمت التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر في جميع أنحاء العالم. وتؤثر التجارة بشكل مباشر على جوانب رئيسية في أي اقتصاد، مثل إنتاج الغذاء المحلي وأسعار الغذاء والعمالة والإيرادات الحكومية. وعلى المدى الطويل، تؤثر التجارة أيضاً على المنافسة وتطوير البنية التحتية وتطوير قنوات التسويق وشبكات التوزيع من خلال التأثير على الحوافز المقدمة للاستثمارات العامة والخاصة ودخول لاعبين جدد إلى الأسواق. وتترجم الآثار المباشرة للتجارة على المتغيرات الرئيسية إلى تغييرات في مؤشرات الأمن الغذائي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية متداخلة: إجمالي الإمدادات الغذائية، ودخل الأسرة، والخدمات الحكومية. ويحدد الإنتاج وصافي التجارة الإمدادات الغذائية المحلية وتوفر الغذاء. وتحدد أسعار المواد الغذائية ودخل الأسرة القوة الشرائية للمستهلكين وإمكانية حصولهم على الغذاء. ويؤدي القطاع العام دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الزراعية والتصدي للفقر من خلال إعادة توزيع الدخل، مما يؤثر بالتالي على توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. وتعتبر الخدمات الحكومية التي تضمن مأمونية الأغذية وحقوق المستهلك ضرورية أيضاً لبُعد الاستخدام في الأمن الغذائي. إذ يمكن أن تزيد التجارة من تنوع وجودة الإمدادات الغذائية) مثل الفاكهة والخضروات (من خلال الواردات وخفض أسعارها، وبالتالي إيجاد أنماط غذائية مغذية وأكثر توازناً. ويتطلب الاستقرار والأداء المستدام والمتسق لأبعاد توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه سياسات حكومية منسقة وواضحة. ومع ذلك، يعتمد بُعد الاستقرار أيضاً على عوامل خارجية قد لا تتمكن الحكومة من السيطرة عليها، مثل الاضطرابات الاقتصادية العالمية والسياسات التجارية التي يتبناها مختلف الشركاء التجاريين.

تشير المعلومات إلى أن طاقات التخزين للعديد من سلع الغذاء الرئيسية الممكن تخزينها مثل الحبوب والزيوت والسكر تتسم بالضعف في العديد من الدول العربية غير البترولية، حيث تتصف هذه الطاقات بالمحدودية من جانب وتقليدية نظم التخزين من جانب آخر، وذلك بالمقارنة بحجم الإنتاج من هذه السلع أو بالكميات اللازمة للوفاء باحتياجات الاستهلاك. وبطبيعة الحال يؤدى هذا القصور إلى إضعاف قدرة بعض الدول العربية على توفير احتياجاتها الغذائية بأسعار مناسبة من ناحية، كما يضعف قدرة هذه الدول على مواجهة الحالات الطارئة للنقص في المعروض من سلع الغذاء دولياً وكذا يحد من قدرتها على تحمل تقلبات الأسعار بدرجة تؤثر سلباً على موازين المدفوعات من ناحية أخرى.

ولذلك تسعى الدول العربية إلى تدعيم قدرتها التخزينية بالصورة التي تساعدها على زيادة قدرتها على التحكم في الكميات المعروضة من سلع الغذاء الرئيسية والمتمثلة في الحبوب والزيوت والسكر وذلك في الأسواق المحلية، وذلك لتحقيق الاستدامة في إتاحة سلع الغذاء من جانب والاستقرار في أسعار هذه السلع من جانب آخر.

وفى هذا المجال يقترح اتخاذ التدابير الفنية والاستثمارية اللازمة لتحقيق الآتي:

- دعم قدرات الدول لتطوير طاقاتها التخزينية على المستوى الوطني وذلك من خلال توجيه الحصص المالية المتاحة لهذه الدول في صناديق الإنماء العربية إلى هذه المشروعات.
- إعداد دراسات فنية واقتصادية تفصيلية لإقامة نظام للمخزونات الإستراتيجية في المنطقة العربية في إطار مشروع قومي عربي على أن تتوزع السعات التخزينية الخاصة بالمخزون الإستراتيجي المشار إليه على موانئ الدول المشاركة في المشروع، مع إعداد تصور لطبيعة العلاقات التجارية بين المخزون الإستراتيجي والمخزونات

العاملة في كل دولة من الدول المشاركة في المشروع الإقليمي. كما يمكن أن تقوم المؤسسة التي يتم تأسيسها لتكوين المخزون الإستراتيجي وإدارته بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المسئولة عن بناء وإدارة تسهيلات التخزين العاملة في الدول العربية وذلك لتحقيق الآتي:

- دراسة ووضع نظم للاستيراد ويتسم بالفعالية من جانب والمرشدة للنفقات من جانب آخر، مثل تبني نظم الشراء الموحد في السوق الدولية، أو الشراء بإتباع نظم أسواق المستقبل Future markets، الأمر الذي يمكن الدول العربية من تأمين احتياجاتها الغذائية بشروط أفضل اقتصاديا من ناحية، مع اتباع نظم توريد أكثر استدامة من ناحية أخرى.
- وضع نظام لتدوير المخزونات في إطار التعاون والتنسيق فيما بين وحدات المخزون الإستراتيجي ونظيراتها الخاصة بالمخزونات العاملة في الدول العربية.

واستناداً إلى ما تقدم فيمكن إيجاز معالم هذا البرنامج في التالي:

أ- <u>أهداف البرنامج:</u>

- تطوير نظم استيراد سلع الغذاء بالقدر المرشد لنفقات الاستيراد والذي يحقق الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء.
- الاستثمار في إقامة تسهيلات تخزينية بالطاقات المناسبة والتقانات الملائمة لتكوين مخزون إستراتيجي عربي يدعم جهود الحكومات العربية في تحقيق الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء الرئيسية ويجنبها مخاطر التعرض لتقلبات المعروض في الأسواق الدولية.
- بناء نظام من العلاقات التجارية المستقرة بين المخزون الإستراتيجي والمخزونات العاملة على النطاق الوطني في الدول المشاركة في المشروع.

ب- <u>آليات التنفيذ:</u>

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأسيس "هيئة عربية للمخزون الإستراتيجي" في إطار نتائج دراسة مستفيضة يتم إسنادها لإحدى الهيئات العربية المختصة على أن يشارك في إجرائها خبراء من الدول العربية التي ترغب في المشاركة في هذا المشروع القومي.
- تكوين صندوق بالمشاركة فيما بين الدول الراغبة في المشاركة في مشروع التخزين الإستراتيجي على أن يسند قواعد تكوين هذا الصندوق وكيفية إدارته إلى إحدى المؤسسات التمويلية العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

<u>ج- إدارة المشروع:</u>

تتم إدارة المشروع عن طريق الهيئة المشار إليها والتي يتم إنشاؤها بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وتتاح العضوية بها اختياريا للدول التي ترغب في المشاركة في المشروع فنياً واستثمارياً. كما يقترح أن تتضمن الدراسات التفصيلية التي ستعد لإعطاء هذه الهيئة في حال الموافقة على هذه الوثيقة (وثيقة الإستراتيجية) واعتمادها، عدة جوانب أهمها:

- دراسة الجدوى الاقتصادية للهيئة.

- وضع شروط ونظام المشاركة للدول.
- وضع النظام الإداري لإدارة الهيئة والرقابة على أعمالها.

14ـ برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي ـ إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء (Food Security Dashboard)

كشفت تقلبات الأسعار الأخيرة عن أوجه قصور في قدرة الحكومات على تقييم الأوضاع الآيلة إلى أزمة والتصدي لها بسرعة لمنع التأثر بصدمات الأسواق. كما تبّيّن أن معلومات السوق عن السلع الغذائية الأساسية على المستوى الإقليمي غير كافية وبطيئة، مما يضع المستهلكين في حالة من عدم اليقين. ويساعد تحسين قاعدة المعلومات في المنطقة العربية على وضَعَ نظام إقليمي للإنذار المبكر كوسيلة للحصول على تقديرات أكثر موثوقية للمخزونات الإقليمية ولحركة إمدادات الغذاء والإنتاج المحلي، فضلاً عن آلية لتنسيق الاستجابات على صعيد السياسات.

أ- **الهدف من البرنامج:**

- زيادة قدرة المنطقة العربية على التنبؤ بالصدمات في أسواق الغذاء العالمية
- إنشاء نظام منهجي لجمع بيانات الأمن الغذائي مع تفصيل عناصر الجنس والعمر لمكونات الأمن الغذائي.
- إنشاء نظام للمتابعة والتقييم والتعلم والإبلاغ لرصد التقدم المحرز وقياس الآثار والتطورات وإصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي.
- رقمنه العمليات والإجراءات والخدمات.
- -تحسين الوعي والمعرفة والقدرات لدى مختلف الجهات ذات العلاقة.

ب- الفعاليات والآليات

- وضَعَ نظام إقليمي محدث للإنذار المبكر
- تحسين قاعدة المعلومات المتصلة بالغذاء بناء على مصادر أكثر موثوقية
- بناء القدرات – في الكيانات الإقليمية العاملة في مجال البيانات الزراعية وبيانات سلاسل الإمداد الغذائي- على التحليل الإحصائي والنماذج المتقدمة في مجال التنبؤ الاقتصادي.

15ـ برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين والنازحين.

الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج هي:

- توفير الطعام المغذي والآمن للاجئين والنازحين في جميع الأوقات.
- تزويد اللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال بخدمات الصحة والأمومة ورعاية الأطفال.
- تشجيع العودة الطوعية للنازحين الى مناطقهم الأصلية حال استقرارها وذلك من خلال تنفيذ مشروعات مدرة للدخل تشجع اللاجئين على العودة لمناطقهم.

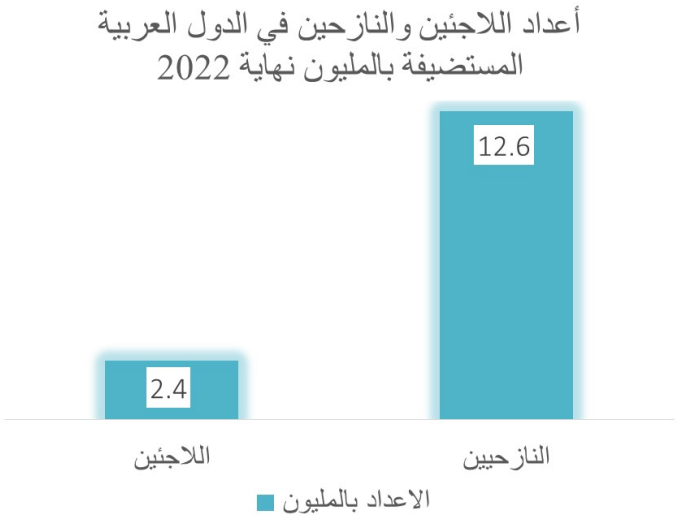

شكل رقم 13: أعداد اللاجئين في أبرز الدول العربية المستقبلة لهم المسجلين لدى UNHCR

ت- الفعاليات والآليات

- بناء قواعد بيانات للاجئين والنازحين.
- توفير فرص التوظيف الملائمة للفئات الضعيفة.
- تنفيذ برامج تحفز على العودة الطوعية في المناطق المتضررة حال استقرارها

سيتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل الدول والمساعدات والهبات الاقليمية والدولية والمنظمات الاقليمية والدولية العاملة بالمجال.

V. برامج تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

16- برنامج الاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة

يتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون فيما بين الدول العربية من ناحية والدول الصديقة التي يتوافر لديها موارد زراعية غير مستغلة وبيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات وكفيلة بإتاحة فرص النجاح لهذه الاستثمارات من ناحية أخرى على ان يكون استثمار مسئوول ومفيد لكل الاطراف. وتفيد التجارب الدولية بأن الاستثمار يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما أن معدل تدفق الاستثمارات يعتمد بصورة أساسية على العديد من المحددات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى اعتماده على عوامل أخرى مثل الأطر القانونية السليمة والمستقرة التي تنظم الاستثمار على المستوى الوطني وتسهم في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية المطبقة وغيرها من السياسات مثل السياسات الضريبية، والتحويلات النقدية للأصول الاستثمارية وأرباحها، وكذلك سياسات القوى العاملة وغير ذلك من السياسات ذات الصلة المباشرة بربحية المستثمرين وحرية حركة رؤوس الأموال المستثمرة.

تشير التجارب الدولية إلى أن اتجاه الدول العربية للاستثمار في أراضي دول أخرى عربية أو دول صديقة يتوافر لديها الموارد الزراعية المناسبة للاستثمار وكذا البيئات الاقتصادية المواتية لاستقبال الاستثمارات يعد مدخلاً هاماً في سبيل تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة قدرة الدول العربية على إنتاج الغذاء باستثمار موارد زراعية طبيعية لدى دول أخرى وبذلك يمكن زيادة إنتاج كميات كبيرة من سلع الغذاء دون التقيد بمحدودية الموارد الطبيعية اللازمة كما هو في العديد من الدول العربية.
- تحقق الاستثمارات المشتركة دعماً مباشراً يزيد من أواصر التعاون فيما بين الدول العربية، وفيما بين الدول العربية ودول صديقة أخرى بما يخدم القضايا السياسية العربية ويفتح فرصا كبيرة للتجارة فيما بين المنطقة العربية ومناطق اقتصادية أخرى مثل منطقة الاتحاد الإفريقي على سبيل المثال. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق طفرة في الاستثمارات المشتركة أو الاستثمارات البيئية يقتضي اتخاذ العديد من الإجراءات من أهمها ما يلي:

- تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية على النحو الذي يساعد في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.
- التوجه إلى حصر ودراسة الفرص الاستثمارية بالدول العربية التي يتوافر لديها البنى الأساسية المناسبة والبنية الاقتصادية الجاذبة للاستثمار.
- تطوير وتحسين تشريعات وإجراءات الاستثمار الجاذبة لرأس المال العربي.

أ- <u>أهداف البرنامج:</u>

يهدف البرنامج إلى تحقيق الآتي:

- دعم جهود الهيئة العربية للاستثمار والأنماء الزراعي الرامية الى زيادة الاستثمار العربي المشترك بمشروعات الأمن الغذائي ومبادرتها الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- زيادة فرص تدفق الاستثمارات العربية إلى الدول المالكة للموارد الزراعية غير المستغلة، والتي تملك بنية تحتية وبشرية وتنظيمية تساعد على نجاح الاستثمارات الوافدة.
- تقديم المساعدة والدعم الفني للدول وذلك لمراجعة وتحسين تشريعاتها الاستثمارية اعتمادا على خبرات دول عربية أخرى وبمشاركة فاعلة من المؤسسات المالية والاستثمارية العاملة في المنطقة العربية.

ب- <u>فعاليات التنفيذ:</u>

- قيام المؤسسات المالية في المنطقة العربية بإعداد دراسات مستفيضة للتشريعات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار في العديد من الدول المالكة للموارد الزراعية غير المستغلة. وذلك لتحديد اتجاهات التطوير في التشريعات الاستثمارية، وبالتعاون مع المؤسسات المختصة في الدول العربية ذات العلاقة.
- إتاحة نتائج هذه الدراسات للدول المرشحة لاستضافة الاستثمارات، وتقديم الدعم الفني لها لإجراء التعديلات التشريعية والإجرائية اللازمة لاستضافة الاستثمارات الوافدة.

17ـ برنامج تطوير الصناعات الغذائية.

أ- <u>الهدف من البرنامج:</u>

تحسين القيمة المضافة للزراعة وربحية المزارعين والصناعيين وزيادة الطلب على السلع الزراعية وتقليل الفائض وتوفير فرص العمل ومصادر الدخل الإضافية، لا سيما للنساء والشباب في المناطق الريفية وتحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الصادرات.

أ- <u>الفعاليات والآليات</u>

يعتبر تصنيع الأغذية قطاعًا مهمًا، مع التركيز الشديد على التبادل التجاري البيني للأطعمة المصنعة، بما في ذلك الفواكه والخضروات المعلبة والعصائر والأطعمة المجمدة. ومع ذلك، هناك أيضًا عدد من الفجوات والفرص في هذا القطاع.

- الثغرات في التكنولوجيا: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في التكنولوجيا، حيث يوجد العديد من صغار الصناعيون الذين يستخدمون معدات وأساليب قديمة، مما يحد من جودة منتجاتهم.
- الثغرات في معايير سلامة الأغذية وجودتها: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في معايير سلامة الأغذية وجودتها، حيث لا توجد معايير وأنظمة متسقة لضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية.
- الفجوات في الوصول إلى الأسواق: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في الوصول إلى الأسواق، حيث توجد أسواق محلية وأسواق تصدير محدودة للأغذية المصنعة، مما يحد من إمكانات النمو في هذا القطاع.
- الفجوات في المهارات والتدريب: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في المهارات والتدريب، حيث يوجد نقص في التدريب والمساعدة الفنية لمساعدة المعالجات على تحسين عملياتهم وتطوير تقنيتهم.
- فرص زيادة الصادرات: هناك فرص لزيادة الصادرات من الأطعمة المصنعة إلى دول عربية أخرى، حيث أننا بسهولة من الممكن أن نصبح مركز للأغذية الحلال.
- الفرص في المنتجات العضوية والطبيعية: هناك فرص للأردن لتطوير صناعة تصنيع الأغذية العضوية والطبيعية
- توفير البيئة الكفيلة بتحفيز الصناعات الغذائية وتحسين كفاءة صناعة الأغذية والقيمة المضافة للبيئة من خلال تبني نظم أكثر كفاءة في استخدام الموارد / أكثر خضرة في تصنيع الأغذية.
- تطوير سلسلة القيمة المستدامة للأعمال الزراعية وتحويل النظم الغذائية إلى نظم أكثر إنتاجية ومرونة وكفاءة في التكلفة والموارد.
- رقمنه الأعمال الغذائية لتحسين إدارة أدائها المالي والتشغيلي وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة.
- تعزيز إنتاج وتصنيع المواد الغذائية الأساسية وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الحد من ازدواجية الرسوم الجمركية وما ينجم عنها من تشوهات.

مقومات نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (الرؤية والآلية العربية)

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

5ـ مقومات نـجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (الرؤية والآلية العربية):

يتناول هذا الجزء بإيجاز أهم المقومات التي من شأنها أن تضمن بشكل كبير نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي والتي وردت ملامحها الأساسية في الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج الكلية المؤدية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من أهم هذه المقومات شمولية الطرح في هذه الإستراتيجية ويتمثل ذلك في أن تكون **الرؤية العربية للأمن الغذائي** شاملةً للإستراتيجية والوثائق المكملة لها والمشمولة في التدخلات والمبادرات الماثلة على المستوى الوطني والقومي ذات الصلة بالأمن الغذائي.

ومن المقومات المهمة أيضاً **تحديد آلية عربية** للإنفاذ فنياً ومالياً. أما فنياً فالمعني بها إجراءات وتراتيب إنفاذ الرؤية العربية للأمن الغذائي (الإستراتيجية والوثائق المكملة) خاصةً وثائق القمم العربية السابقة وتحديداً القمة (31) والتي أجازت وثائق وتدخلات مهمة للأمن الغذائي العربي كالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي العربي والذي تُعتبر مشروعاته أساس لهذه الإستراتيجية، أما مالياً فلابد من إجراءات وسياسات مالية احترافية تقوم بها مؤسسات التمويل والمتضمنة البنوك المركزية، البنوك التجارية والصناديق السيادية والصناديق العربية.

ولضمان إنفاذ الرؤية العربية والآلية لابد من حوكمة أو حاكمية للإستراتيجية ومن مشمولاتها البناء على الدروس المستفادة من الإستراتيجية السابقة، إحكام آلية التنفيذ بحضور رفيع من القادة العرب لضمان إنجاز الخطة التنفيذية للإستراتيجية (Action Plan)، التقييم والمتابعة.

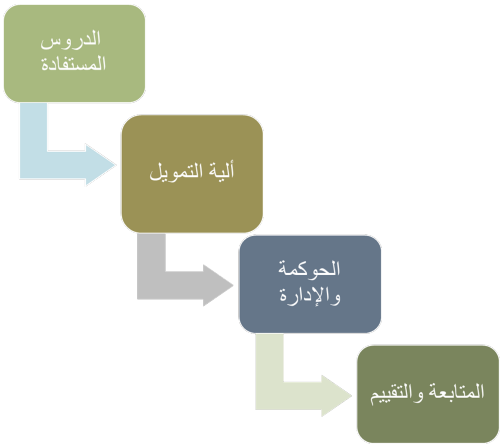

شكل رقم 14: المقومات الرئيسية لنجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

1/6: الدروس المستفادة:

أسفرت فترة السنوات العشر التي انقضت منذ انطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي عن دروس هامة تم الاستفادة منها وأخذها بعين الاعتبار عند وضع وتصميم هذه الإستراتيجية، ومن أهم هذه الدروس ما يلي:

- كلما كانت برامج الإستراتيجية أكثر واقعية، كلما كانت أكثر قابلية للتنفيذ وتحقيق أهدافها وذلك وفق مؤشرات كمية ونوعية محددة لمتابعة وتقييم الأداء.

- ينبغي أن تكون الإستراتيجية على أكبر قدر من المواءمة مع التوجهات التنموية على المستوي الوطني. وتتسق وتتواكب كذلك مع التوجهات الدولية في مجالات التنمية المستدامة، للتأكيد على تفعيل مبادئ المشاركة والمسؤولية التضامنية فيما بين الدول، وأيضاً فيما بينها وبين مختلف الهيئات والمؤسسات الإنمائية والتمويلية ذات العلاقة.
- الاستثمار من قبل المؤسسات الحكومية يتسم في الغالب بانخفاض الكفاءة، في حين أن استثمار القطاع الخاص والذي يمكن له أن يعمل بكفاءة يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بتعقيدات إجراءات التصديق لطلبات الاستثمار، وضعف البنيات الأساسية، إضافة إلى الإفراط في الضرائب وإشكاليات التحويلات المصرفية.
- إن طرح نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن له تحقيق الأثر الإيجابي في استحداث متطلبات سلاسل القيمة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يحقق التنمية الزراعية العربية المستدامة ومن ثم الأمن الغذائي.

2/6: اعتماد آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي:

يعتمد نجاح الإستراتيجية إلى حد بعيد على اعتماد آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي. وتقوم الآلية المقترحة على حشد الموارد المالية من مصادرها المتعددة على المستويين الإقليمي (العربي) والوطني ثم تخصيصها وتوجيهها للبرامج ومكوناتها وأنشطتها طبقا لأولويات يتم تحديدها. ومن الدروس المستفادة من فيما يتعلق بالتمويل، تقع مسؤولية تأمين التمويل المطلوب من مختلف المصادر، وبأنماطه وأساليبه المتعددة على الدول في المقام الأول. وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وثيقة خاصة لتمويل برامج الأمن الغذائي [1]، ويمكن إقرار هذه الآلية واستخدامها في تمويل برامج الإستراتيجية. وتشتمل الآلية على تركيز التدابير المالية على عدد من المحاور الرئيسية، تتمثل فيما يلي:

أولا: وضع تصوراً للآليات التنسيقية التمويلية للإستراتيجية يستهدف تنظيم تدفق الموارد المالية الممكن إتاحتها عبر المصادر المختلفة. كما يحدد السياسات والإجراءات النوعية التي تدعم القدرات الائتمانية والتمويلية الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الزراعي في الدول المعنية بالتنفيذ،

ثانيا: زيادة نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الوطنية بما يتناسب مع مساهمته في تأمين الاحتياجات الغذائية.

ثالثا: تحفيز وتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والمشترك على زيادة مساهماته في تنفيذ برامج الإستراتيجية والمشروعات الوطنية أو المشتركة المنبثقة عنها، وتسهيل فرص حصول هذا القطاع على التمويل الميسر من كافة المصادر المحتملة لتعظيم مساهماته.

رابعا: تهيئة المناخ الاستثماري التنموي على المستوى الكلي، وأيضاً على مستوى المزرعة والصناعات الغذائية، سواء من الجانب الحكومي العام، أو من جانب القطاع الخاص

(1)) المنظمة العربية الزراعية،.2022، دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة.

(2) نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أذار 2023.

الذي يعول على مساهماته في تنفيذ المشروعات سواء الوطنية أو المشتركة، وذلك بهدف دعم القدرات الائتمانية والتمويلية الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

3/6: حوكمة وإدارة الإستراتيجية والإطار التنفيذي:

تعتبر حوكمة وإدارة الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي أحد المقومات المهمة لنجاح المنطقة في سد الفجوة الغدائية المتزايدة وتحقيق مؤشرات الأمن الغذائي بوجه عام. وتقوم حوكمة وإدارة الإستراتيجية بدعم عملية صنع القرار على المستويين الإقليمي والوطني للمساعدة في تحقيق أهدافها وغاياتها وأولوياتها. وفى هذا الصدد يقتضي الأمر التركيز على ما يلي:

- ضمان الدعم السياسي للإستراتيجية، ويستلزم أن يتأتى هذا الدعم على المستويين الإقليمي والوطني. وتعتبر مؤتمرات القمم العربية المصدر الرئيسي للدعم السياسي للإستراتيجية باعتبار أن الأمن الغذائي العربي ركيزة أساسية من ركائز الأمن العربي فضلا عن أنه عنصر رئيسي من عناصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي. والدعم السياسي هو المفتاح الأهم لانطلاق الإستراتيجية
- حوكمة آليات التخطيط والتنفيذ وتكامل سياسات العمل العربي المشترك لضمان مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتحسين مؤشراته.
- تقديم التقارير بشكل دوري وقياس الأداء للتأكيد على الالتزام بمسار الخطة الإستراتيجية وذلك من خلال آليات تنظيم العلاقات المختلفة بين مستويات الإدارة العليا والمستويات التنفيذية والكيانات المساهمة وأصحاب المصالح.
- تحديد الأطر المؤسسية والتشريعية والسياساتية المتصلة بالإستراتيجية على المستويين الإقليمي والوطني.
- التنسيق بين المستويين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بتوزيع مهام مسئولية، بحيث يقوم المستوي الٌإقليمي بدعم المستويات الوطنية، وضمان تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين المؤسسات. ويلزم تحديد الأطر المؤسسية المعنية بالتعاون والتنسيق والتكامل بين دول المنطقة في مجالات إنتاج وتصنيع وتجارة وتخزين واستهلاك الغذاء. ولتكوين أطر مؤسسية إقليمية ووطنية على مستوي عال من الكفاءة؟
- وضع الأولويات التنفيذية.
- التقييم المستمر للأداء على امتداد مراحل التنفيذ.
- الالتزام بقواعد الشفافية في تحليل النتائج ونشر المعلومات.
- وضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض الحفاظ على حقوق الأطراف الضالعة في الإستراتيجية وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في أسواق الغذاء العربية وبيئة الأعمال .
- التأكد من وجود المؤسسات الفاعلة على المستوي الإقليمي للتصدي لمهام تنفيذ الإستراتيجية وذلك من خلال:

1) زيادة فعالية المؤسسات القائمة التي سوف يسند إليها التنفيذ.

2) إعطاء المؤسسات الجديدة المطلوبة مثل "المؤسسة الإقليمية للتخزين الإستراتيجي، وإعطاء وإدارة البنية اللازمة للتخزين.

3) التأكد من وجود التمويل اللازم لتنفيذ البرامج، سواء من إمكانيات التمويل الإقليمية أو الوطنية، مع ملاحظة أن العبء الأكبر يقع على التمويل الوطني مدعوما بالتمويل الإقليمي.

- إطلاق مبادرة لبناء القدرات Capacity building تستهدف المؤسسات والهيئات والمنظمات والكيانات المعنية بالإستراتيجية وبرامجها الرئيسية ومكوناتها التفصيلية.

- إقامة الشركات تعد عنصرا مهما أيضا فيما يتعلق بإشراك منظمات المجتمع المدني في جهود الأمن الغذائي في إطار الإستراتيجية العربية سواء بين الدول وبعضها البعض أو على المستوي الوطني. وهناك أيضا الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويين الإقليمي والوطني، وكذلك الشراكات بين المستويات الإقليمية والوطنية من جانب، والمستوي الدولي من جانب آخر.

4/6: المتابعة والتقييم :Monitoring and Evaluation

1/4/6: تحديد آلية المتابعة والتقييم:

تعتبر المتابعة والتقييم أحد عناصر الإدارة السليمة للإستراتيجيات والبرامج والسياسات والمشروعات التنموية، حيث يتمكن من خلالها صانعو السياسات والمنفذون من متابعة أعمال تعبئة وحشد المدخلات Inputs منذ بداية التدخل موضع الاعتبار وحتى نهاية فترته والوقوف على المخرجات Outputs ومن النواتج الفعلية Outcomes أولا بأول منذ بداية ظهورها وكذا الآثار الناجمة عن التدخل على المدي الطويل Impacts. وفي هذا لإطار ينبغي أن يتضمن الهيكل التنفيذي للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي آلية فعالة للمتابعة والتقييم، تعمل وفق مؤشرات كمية و/أو نوعية محددة لقياس المخرجات والنواتج في ضوء الأهداف الموضوعة والنواتج المتوقعة.

ومن الضروري وجود آلية عملية فعالة للمتابعة والتقييم تعتمد في إطار الإستراتيجية، ويتفق عليها سواء بمجرد اعتماده، أو في مرحلة لاحقه في إطار منظومة العمل العربي المشترك حتى تصبح ملزمة. هذا الدرس يقضي بأن يتضمن الإستراتيجية مؤشرات للمتابعة والتقييم، ومقترح محدد للآلية. وعند بدء التنفيذ، قد ترى بعض الدول إجراء تنقيح أو تعديل جوهري ويتم الاتفاق عليه من قبل الجميع، في هذه الحالة، تقوم الجهة المنوطة بالإشراف على عملية المتابعة بالتنسيق باتخاذ الإجراءات النظامية للاعتماد من المجالس التشريعية المعنية، والجمعية العمومية والمجلس التنفيذي لهيئات العمل العربي المشترك خاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2/4/6: وضع وثيقة مؤشرات الأداء للإستراتيجية:

يتم تحديد مؤشرات الأداء للإستراتيجية في ضوء الأهداف المحورية الأربعة للإستراتيجية والتي تدور حول الهدف النهائي (الأعلى) كما تصيغه "رؤية" الإستراتيجية "وطن عربي متكامل اقتصاديا وآمن غذائيا". ورسالة الإستراتيجية المتمثلة في "استخدام راشد وتكاملي لموارد المنطقة العربية الطبيعية والبشرية والمالية لتحقيق الأمن الغذائي العربي". وبعبارة أخرى تسعى الإستراتيجية إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والوطني، عن

طريق التوظيف الراشد المتكامل للموارد العربية. ومع ملاحظة أنه بالنسبة للإتاحة (التوفر) تركز الإستراتيجية على الإتاحة من الإنتاج المحلي بهدف بتحسين وتعظيم نسبة الاعتماد على الذات من السلع الغذائية الرئيسية على النحو الذي يعمل تدنية درجة الانكشاف للمخاطر الخارجية الناشئة عن الصدمات في أسواق الغذاء العالمية (أنظر ملحق 3).

وفي ضوء أهداف الإستراتيجية والبرامج وأهدافها الفرعية ومكوناتها وأنشطتها وفعالياتها يتم وضع وثيقة مؤشرات الأداء وتحتوي على جميع مؤشرات الأداء المطلوبة فيما يتعلق بمختلف الأهداف لجميع مستويات الإقليمية والوطنية. وتفيد الوثيقة في وضع الخطط المساندة للخطة الإستراتيجية ورصد وتحديد فجوة الأداء بين الوضع المستهدف والوضع الفعلي وإعداد التقارير حول مستوى أداء مختلف الأطراف والإستراتيجية ككل وتحدى نسبة التحقيق للأهداف الإستراتيجية والتنفيذية والتشغيلية.

5/6 ملخص مقومات نـجاح الاستراتيجية:

- الرؤية أو الإرادة العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي بناءً على هذه الاستراتيجية وآلية إنفاذ ذلك (الآلية).
- مسارات تحقيق الأمن الغذائي العربي استنادا على حراك العمل الجماعي الذي تحدثه هذه الاستراتيجية والتي تجمع أطراف موضوع الأمن الغذائي في رؤية عربية شاملة تتكامل فيها المستويات والاهتمامات الوطنية المشمولة في الوثائق ذات الصلة وكذلك الاهتمامات الثنائية القائمة بين الدول ووثائقها وحتى يتم ذلك لابد من التأكيد على:

1) شمولية الطرح في القضايا المؤدية للأمن الغذائي الواردة في هذه الاستراتيجية كالشمولية والحوكمة والتقييم والمتابعة وإيجاد الأطر الحاكمة والإرادة السياسية والعذيمة علاوة على أحكام التنسيق مع الوثائق المكملة.
2) عزيمة الإنفاذ لما هو مطروح من تدخلات محدثة للتغيير المنشود عبر خارطة طريق أو آلية واضحة المعالم ومعتمدة من القادة العرب.
3) الحفاظ على الحراك والتعاطي الذي تحدثه هذه الاستراتيجية والآلية المعتمدة لضمان الإنفاذ والمتابعة والمراجعة.
4) استيعاب والاستفادة من التدخلات الماثلة بل والبناء عليها كأساس لشمولية الاستراتيجية وإحداث التآزر المطلوب وتشمل:

أ- الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية

ب- برامج ومشروعات التعاون الثنائي بين الدول العربية المؤدية لحفز جانب الإنتاج ومن ثم جانب عرض السلع خاصة سلع العجز لتأمين زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وحفز التبادل التجاري في السلع الزراعية.

ت- برامج ومشروعات ومبادرات التعاون المتعددة الأطراف بين المنظمات العربية المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول العربية الموجهة لحفز الإنتاج السلعي والتبادل التجاري لتحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة المعتمدة على مستوى القمة كالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

5) تحقيق التآزر والتكامل بين التدخلات الوطنية والثنائية والجماعية فنياً ومالياً. أما فنياً فالتركيز يكون على تعظيم أو إعطاء أولوية للميزات النسبية، حفز الميزان التنافسية بإعطاء أولوية لتدخلات البنى التحتية والخدمات المساندة، حفز التدخلات في النظم الماثلة ذات السعات الكبيرة لإيجاد منصات إقليمية ذات وفورات تساهم بصورة فاعلة في حفز جانب العرض للسلع الأساسية (livestock Hub,Grain Hub, Feeds Hub ، Oil seeds Hub @ Sugar Hub، أما مالياً فلابد من حراك مالي كبير يوفي باحتياجات التدخلات المشار إليها وهي:

أ- ذات طابع تنموي لدعم البرامج القائمة والمخطط لها وطنيا أو عبر التعاون الثنائي في النظم القائمة والتي تحتاج لتدخلات لرفع كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية

ب- ذات طابع استثماري والمعني هنا المشروعات الاستثمارية المقدمة من الدول والمشمولة في الأدبيات الداعمة لهذه الاستراتيجية من استراتيجيات وتدخلات ومبادرات وطنية وثنائياً.

6) الترتيبات المالية أو تمويل الاستراتيجية يحتاج إلى التوافق على آلية عربية لتمويل التدخلات المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي في كل أبعادها، الوطنية (تدخلات الدول)، الثنائية (التدخلات المتوافق عليها بين الدول)، والجماعية (المشمولة في هذه الاستراتيجية). إن تعبئة الموارد لابد أن يكون متعدد الجوانب ويشمل تعبئة الموارد الوطنية لدى الدول بالسياسات والإجراءات المطلوبة على مستوى البنوك المركزية والتجارية والمتخصصة والصناديق السيادية؛ تعبئة الموارد على مستوى مؤسسات التمويل العربية والإقليمية كبنك التنمية الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة مالية رائدة تقود الحراك المطلوب. الآلية المالية العربية يمكن أن ترتكز على إنشاء منصة تقترحها البنوك والمؤسسات المالية حسب أنظمتها توفر المدخرات المالية بآليات وإجراءات تسهل انسياب التمويلات التنموية والاستثمارية ويمكن النظر إلى مقترح **(آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي المرفق)**.

7) آلية الإنفاذ (الآلية) هي الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تقرها وتعتمدها القمة العربية وتعتبر خارطة الطريق بآجال ومخرجات لإنفاذ الرؤية العربية لتحقيق الأمن الغذائي استنادا على هذه الاستراتيجية وهناك حاجة لتكليف قيادة عربية ربما بصورة دورية لرعاية الآلية وتوفير مطلوبات عملها وتتابع أداءها (Lead country).

ملاحـــــق ومراجع الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

الملاحـــــــــق والمراجع

اعتمدت هذه الإستراتيجية على عدد من المراجع والملاحق لاستكمال الرؤية فيها كالآتي:

ملحق (1). قرار التكليف من قبل جامعة الدول العربية والمستندات المرافقة

ملحق (2): الوثائق والقرارات والتدخلات والبرامج والإستراتيجيات ذات الصلة التي تم الاطلاع عليها:

- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوي القمة رقم (797) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري رقم (8823) د.ع (158) بتاريخ 2022 /9/6
- مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة وآخرها القراران رقم (2341) د.ع بتاريخ 2022/7/21 ورقم (2343) د.ع (110) بتاريخ 2022 /9/1
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2374) د.ع (111) بتاريخ 9؟2؟2023 بشأن تحديات الأمن الغذائي جراء الأزمة الروسية-الأوكرانية
- مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية رقم (565) بتاريخ 2021/8/15
- مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (3283) بتاريخ 2022 /6/28
- مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (2659) بتاريخ 2022/7/20
- مذكرات المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (1969) بتاريخ 2022/7/18، رقم (284) بتاريخ 2023 /1/28، ورقم (320) بتاريخ 2023/2/1
- مذكرة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) رقم (1344) بتاريخ 2022/9/26، المرفق بها المشروع الذي أعده المركز حول " تحسين التكنولوجية للقمح المنتج محليا"
- إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008
- الوثيقة الصادرة عن البرلمان العربي بعنوان " رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي " عن المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات والمجالس العربية المنعقد في 2023 /2/11

- رؤية اتحاد المهندسين الزراعيين العرب لتحقيق الأمن الغذائي في ظل تحديات التغيرات المناخية

ملحق (3): ملخص لمشروعات البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي المجاز في قمة الجزائر 31 والمشروعات والمبادرات القومية والوطنية المكملة والداعمة للبرنامج:

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم عرض مختصر لمشروعات مبادرة الأمن الغذائي العربي المضمنة في وثيقة البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، إضافة لعرض أمثلة للمبادرات العربية والمشروعات الوطنية المضمنة في خطط وبرامج وإستراتيجيات التنمية الزراعية في الدول العربية والتي تعتبر مشروعاتها مشاريع مكملة وداعمة للمبادرة والبرنامج والتي من المتوقع أن تسهم مجتمعة في تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية وبما يضمن تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام.

وجدير بالذكر أن المعلومات التفصيلية لمشروعات البرنامج والبالغ كلفتها الإجمالية التقديرية نحو 117 مليار دولار، بمعدل استثمار سنوي يبلغ نحو 11.7 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج العشر، قد تم تناولها بشكل مفصل في الجزء الخاص بحزمة البطاقات التعريفية بالمشروعات المنبثقة عن البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي (أدناه) ومتطلباتها التمويلية والمضمن في "دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة". هذه الدراسة تم تعديلها لتصبح "آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي" وهي مرفقة طي هذه الإستراتيجية.

غير أن الموارد المالية المطلوبة للإبقاء بمتطلبات الإستراتيجية هي ضعف الموارد المطلوبة للبرنامج المستدام على أقل تقدير.

أولا: مشروعات البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

أ) مشروعات التوسع في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق المطرية:

- ✓ مشروع التوسع في زراعة القمح المستخدم كغذاء.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الشعير المستخدم كغذاء.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الشعير المستخدم كعلف حيواني.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الذرة الشامية للاستخدام العلفي.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الذرة الشامية للاستخدام الغذائي.
- ✓ مشروع إحلال الذرة الرفيعة والدخن محل الذرة الشامية كعلف.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الذرة الرفيعة والدخن كعلف لتحسين إنتاجية 50% من قطيع أبقار الرعي قبل الذبح.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة زهرة الشمس لإنتاج الزيت.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة زهرة الشمس لإحلاله محل واردات زيت الذرة.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة فول الصويا لإنتاج الزيت.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الزيتون لزيادة الطاقة التصديرية من زيت الزيتون.

ب) مشروعات الارتقاء بمعدلات نمو الإنتاجية في الزراعات القائمة:

- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول القمح.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول الشعير.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول الذرة الشامية.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول الذرة الرفيعة.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محاصيل البذور الزيتية.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول السمسم.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول زهرة الشمس.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول فول الصويا.

ج) مشروعات التوسع في الزراعات المروية من خلال تطوير نظم الري الحقلي:

- ✓ مشروع تطوير نظم الري الحقلي في الزراعات المروية.
- ✓ مشروع استثمار المياه التي يوفرها تطوير نظم الري الحقلي في التوسع في زراعات مروية إضافية.

د) مجموعة المشروعات الاستثمارية المرتبطة والداعمة:

- ✓ مشروعات إنتاج و/أو تصنيع مدخلات الإنتاج والأدوات والمعدات الزراعية ومعدات الري.
- ✓ مشروعات تمويل وتصنيع مخرجات الإنتاج الزراعي الغذائي.

هـ) مجموعة المشروعات الهادفة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، والوفاء بالتزامات الدول العربية تجاه الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

- ✓ مشروع تقليل الفاقد والهدر من الغذاء.
- ✓ مشروع التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.
- ✓ مشروع الحد من مخاطر الجوائح والكوارث ذات الطبيعة الدولية أو الإقليمية على الأمن الغذائي.
- ✓ مشروع التخفيف والتكيف مع أخطار التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

ثانيا: مشروعات وتدخلات الدول المدمجة في خططها الإستراتيجية وميزانياتها السنوية

وتمثل هذه المشروعات والتدخلات بعدي التوسع والتكثيف والتحديث الزراعي وقد واءمت كثيراً من الدول العربية إستراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة وحدثت برامجها وتدخلاتها وبدأت في إنفاذ هذه التدخلات من ميزانياتها وفي انتظار الدعم المالي في شكل منح وقروض لتسريع خطى التنفيذ .ومعلوم أنه في حال إنفاذ هذه التدخلات فإن العالم العربي سيحقق مستويات عالية في سد احتياجاته الغذائية، بل ومن المتوقع أن تتمكن بعض الدول من تصدير بعض المنتجات الغذائية. ومن الأمثلة على هذه المشروعات والتي نوردها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ مشروع زراعة 1.5 مليون فدان في مصر بمبادرة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

- ✓ مشاريع التوسع في الاستزراع السمكي في سلطنة عمان، والسودان، ومصر، والأردن.
- ✓ مشاريع حصاد المياه في الأردن والعراق وتونس.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصولي الفول السوداني والسمسم.
- ✓ مشاريع التوسع في إنتاج القمح في السودان، موريتانيا مصر، ليبيا، العراق والجزائر.
- ✓ مشاريع التوسع في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في سوريا والسعودية وتونس.
- ✓ مشروع تكثيف المناطق المروية ومشروع تدعيم الموارد المائية ومشروع تشبيب أشجار الزيتون، تونس.
- ✓ مشاريع تمكين الشباب والنساء.
- ✓ مشروع التضامن والتكامل الفلاحي، المغرب.
- ✓ برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعي، الجزائر.
- ✓ برنامج استصلاح الأراضي في جنوب الجزائر.
- ✓ مشروع زراعة مليون فدان بمحصول القمح، السودان.

ثالثا: المبادرات والإعلانات والتدخلات الاختراقية التي سادت المنطقة العربية خلال الفترة السابقة وكاستجابة لضغوطات وصعوبات تحديات الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

- ✓ مبادرات وتدخلات منظمات وهيئات العمل العربي المشترك والمنظمات والصناديق العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة والمعنية بزيادة وترقية الإنتاج والإنتاجية في محاصيل العجز الأساسية والحفاظ على الموارد الزراعية.
- ✓ مبادرتي سمو الأمير محمد بن سلمان (السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر - مارس 2021) لزراعة 10 مليار شجرةٍ داخل السعودية، و40 مليار شجرةٍ إضافيةٍ في الشرق الأوسط.
- ✓ مبادرة السودان حول تعزيز الأمن الغذائي العربي والمساهمة في تقليص الفجوة الغذائية العربية (2013).
- ✓ مبادرات الإمارات العربية المتحدة الريادية في مجال البيئة والتغير المناخي والطاقة النظيفة والتي استثمرت من خلالها ما يزيد عن 50 مليار دولار في أكثر من 40 دولة حول العالم، وتخطط لاستثمار 50 مليار دولار مستقبلا وذلك في إطار سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الأخوة الإنسانية واستدامة مبادراتها البيئية من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.
- ✓ مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج وتهدف إلى التصدي لمشكلة الأزمة الغذائية، وتأمين العيش الرغيد للمواطن السعودي، وتحقيق الأمن الغذائي. وتقوم على إيجاد مخزون إستراتيجي آمن من السلع الأساسية مثل: الأرز والقمح والشعير والذرة وفول الصويا والثروة الحيوانية.
- ✓ إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مجابهة أزمة الغذاء العالمية (2008)، والبرنامج العربي للغذاء المرتبط بذلك الإعلان.

- ✓ مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي (2020) والمواكبة لجائحة كورونا.
- ✓ إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام في 2022/4/14 في إطار اجتماع وزراء الزراعة العرب في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ✓ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030.
- ✓ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية.
- ✓ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (الجزائر).
- ✓ مخطط المغرب الأخضر.
- ✓ الإستراتيجية الوطنية للنهوض بنخيل التمر، سلطنة عمان.
- ✓ مبادرات تطوير مصادر وبدائل الطاقة في الدول العربية.
- ✓ بيان مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية حول ضرورة التعامل السريع مع تحديات الأمن الغذائي المستجدة في المنطقة العربية – إدارة التنمية المستدامة - الجامعة العربية.
- ✓ مبادرات وتدخلات إحداث التكامل العربي خاص تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال إعطاء الاتحاد الجمركي العربي.

ملحق (4). قائمة المؤشرات العامة الأكثر أهمية لمتابعة وتقييم الأداء للإستراتيجية طبقا للمحاور الأربعة:

توفر الغذاء (على المستوي الإقليمي ومستوي الدول)

كمية الإنتاج من سلع الغذاء الأساسية

الإنتاجية: (طن/هكتار) مقارنة بالدول النامية والدول المتقدمة والعالم

نسبة الاعتماد على الواردات

العجز التجاري في الغذاء

نسبة جملة واردات الغذاء إلى إجمالي الصادرات السلعية

الإمدادات الغذائية للفرد (كالوري/فرد/يوم)

نسبة الغذاء المفقود والمهدر (كالوري/فرد/يوم)

مكونات الطعام (% كالوري من: نشويات -دهون-حيواني-نباتي)

أنصبة القطاعات الاقتصادية من الموارد المائية (% زراعة، صناعة، خدمات)

نصيب الفرد من المياه المتجددة (م مكعب/سنة)

نسبة استعمال الفرد من المياه من جملة الموارد المتجددة

الحصول على الغذاء (على المستوى الإقليمي ومستوى الدول)

العمالة (البطالة)

الفقر: نسبة سكان الريف تحت خط الفقر الوطني

نسبة سكان الحضر تحت خط الفقر الوطني

التوزيع السكاني بين ريف وحضر

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (1 – 5)

مساهمة القطاعات المختلفة في ناتج الدخل القومي (زراعة – صناعة – خدمات)

استخدام الأراضي: الأراضي الصالحة للزراعة

الاستفادة من الغذاء (على المستوى الإقليمي ومستوى الدول):

المشاكل المرتبطة بالتغذية

معدل البدانة للأطفال أقل من 5 سنوات

معدل الهزال

معدل التقزم

معدل نقص الوزن

معدل البدانة لدى البالغين (إناث – ذكور)

معدل انتشار نقص التغذية لأقل من 5 سنوات

معدل نقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال دون سن الخامسة (الحديد – الايودين – فيتامين أ).

معدلات الوصول إلى الخدمات

% المياه ريف وحضر

% الصرف الصحي ريف وحضر

% الكهرباء ريف وحضر

استقرار الغذاء (على المستوى الإقليمي ومستوى الدول)

الإنفاق: الإنفاق الحكومي حسب القطاع

قابلية التأثر بالتغيرات المناخية

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (1 – 5)

مساهمة القطاعات المختلفة في الدخل القومي (زراعة – صناعة – خدمات)

استخدام الأراضي: الأراضي الصالحة للزراعة

ملحق (5). ارتباط الأهداف الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030

الأهداف الإستراتيجية :	أهداف التنمية المستدامة	المؤشر
الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.
الهدف الاستراتيجي الثاني: التحول إلى أنماط الاستهلاك المستدامة.	الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	رفع كفاءة سلاسل إنتاج وتوريد الغذاء إذا ما خفض المستهلكون ومتاجر التجزئة ناتج المخلفات الغذائية لكل فرد بمقدار النصف على المستوى العالمي، وهو ما يمكن أن يساعد بدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتحويل الاقتصاد نحو أنماط أكثر كفاءة في استخدام الموارد.
	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الإنتاج الإيجابي للطبيعة على نطاق كافٍ.	الهدف الأول: القضاء على الفقر	إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.
	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.
	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	حماية النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في الغابات والجبال والأراضي الرطبة والأنهار واستعادتها أمر ضروري والتخفيف من حدة ندرة المياه. وتشجيع كفاءة استخدام المياه ودعم تكنولوجيات المعالجة في البلدان النامية
	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام 2020. كما أن وقف إزالة الغابات أمر حيوي للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية كلها.
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز سبل العيش العادلة والهدف الاستراتيجي الخامس: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.

ملحق (6). ارتباط برامج الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030

البرنامج	أهداف التنمية المستدامة-Goals	مقاصد الهدف-Target		المؤشر
برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء	الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	12.3	فقد الأغذية عالميا	12.3.1
برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1
		2.3	دخل صغار منتجي الأغذية،	2.3.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1
		2.3	دخل صغار المزارعين	2.3.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
برنامج الاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها	الهدف الأول: القضاء على الفقر	1.5	التعرض للظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ	1.5.2
	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1

	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه	6.4.1
برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.5	الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة	2.5.1.a
		2.5	الحفاظ على التنوع الجيني الحيوانات الأليفة	2.5.1.b
	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	15.6	استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها	15.6.1
برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1
		2.5	الحفاظ على التنوع الجيني الحيوانات الأليفة	2.5.1.b
		2.5	الخطر على سلالات الثروة الحيوانية	2.5.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	15.6	استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها	15.6.1
برنامج تطوير الصناعات الغذائية.	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.3	دخل صغار منتجي الأغذية،	2.3.2
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.c	تقلب أسعار الغذاء	2.c.1
برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
		2.c	تقلب أسعار الغذاء	2.c.1
برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة وا للاجئين	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1

ملحق (7). دليل أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة

أهداف التنمية المستدامة- Goals	مقاصد الهدف-Target		المؤشرIndicator	
الهدف الأول: القضاء على الفقر	1.5	التعرض للظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ	1.5.2	بحلول عام 2030 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1	بحلول عام 2030 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام
	2.1	سوء التغذية	2.1.2	بحلول عام 2030 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025
	2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1	بحلول عام 2030 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية
	2.3	دخل صغار منتجي الأغذية،	2.3.2	بحلول عام 2030 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية
	2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1	بحلول عام 2030 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة،
	2.5	الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة	2.5.1.a	بحلول عام 2020 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول

				إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا
	2.5	الحفاظ على التنوع الجيني الحيوانات الأليفة	2.5.1.b	بحلول عام 2020 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا
	2.5	الخطر على سلالات الثروة الحيوانية	2.5.2	بحلول عام 2020 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا
	2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1	زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا
	2.c	تقلب أسعار الغذاء	2.c.1	منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه	6.4.1	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030
الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	12.3	فقد الأغذية عالميا	12.3.1	بحلول عام 2030، خفض نصيب الفرد من نفايات الغذاء العالمية إلى النصف على مستوى البيع بالتجزئة والمستهلكين والحد من خسائر الأغذية على طول سلاسل الإنتاج والإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	15.6	استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها	15.6.1	تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا

ملحق (8). المسارات الخمسة لقمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021

ملحق (9) عناصر نظم الغذاء العربي.

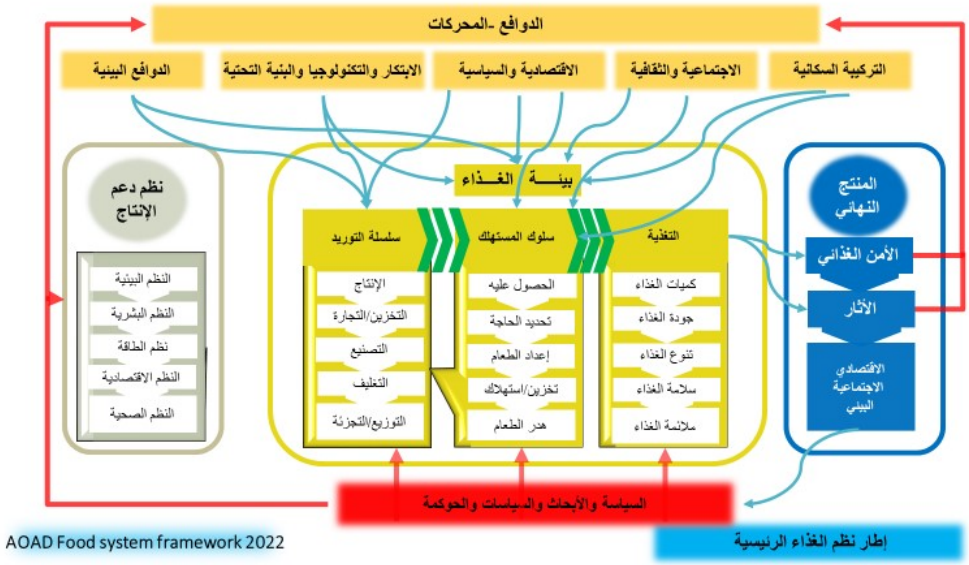

المراجع

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية.2022. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.

-مبادرات وتوجهات المنظمات العربية المتخصصة في دعم الأمن الغذائي العربي

-المنظمة **الزراعية** العربية للتنمية. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي 2011-2031.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030.

-المنظمة العربية الزراعية،.2022، دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة.

-المنظمة **الزراعية** العربية للتنمية، 2022، مشروعات مبادرة الأمن الغذائي العربي.

-الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2022، مبادرة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لتغطية العجز في السلع الغذائية الأساسية بالوطن العربي.

-الرؤية المتكاملة لجمهورية السودان حول تأمين وتعزيز الأمن الغذائي العربي.

مبادرة المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

كيوليرتز، مارتن، المهتار، ربيع. 2019. الحوكمة والتعاون حول الغذاء والهدف الثاني للتنمية المستدامة في المنطقة العربية: نظرة تحليلية، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة، أكتوبر.

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية 2023 منظمة الأغذية والزراعة للام المتحدة.

حالة الأغذية والزراعة 2021، منظمة الأغذية والزراعة للام المتحدة.

أهداف التنمية المستدامة 2030 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
/https://www.undp.org/ar/arab-states

FAO and ESCWA. 2017.Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region

ESCWA.2019. Policy Briefs on Food Security Issues in the Arab Region

Food Systems Dashboard (FAO, John Hopkins University, Global Alliance for Improved Nutrition(

Sustainable Food Systems Transformative Framework, UN Environment

The Scientific Group for the UN Food Systems Summit 2021

International Food Policy Research Institute - IFPRI-

OECD Report Making Better Policies for Food Systems, Jan 2021, https://doi.org/10.1787/ddfba4de-en

FAO 2022. Implications of the war in Ukraine for agrifood trade and food security in the southern and eastern Mediterranean Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, and Tunisia. Https://www.fao.org/3/cc0955en/cc0955en.pdf

FAOSTAT (2022). FAO statistical database. Rome. https://www.fao.org/faostat/en/

International Labour Organization (n.d.) ILO modelled estimates database, ILOSTAT. Accessed April 2023. www.ilostat.ilo.org/data.

United Nations High Commission for Refugees, Global Focus, https://reporting.unhcr.org/operational/regions/middle-east-and-north-africa#:~:text=By%20the%20end%20of%202022,uncertain%20funding%20situation%20in%202022.